

مركزية سيبويه في الثقافَة العربية

أعمال الندوة العلمية الدولية التي نظّمتها

شعبة اللغة العربية وآدابها، بكلية الآداب بتطوان

يَومي الأربعاء والخميس 14-15 ربيع الأول 1438 / 14-15دجنبر 2016

كلية الآداب – تطوان

منشورات فريق البحث الأدبي والسيميائي

بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

تطوان - المغـــرب.

البريد الإلكتروني: abderrahmane39@hotmail.com

هاتف : (212+) 662396094

خضع هذا الكتاب قبل نشره إلى التحكيم والمراجعة

الكـتاب: مركزية سيبويه في الثقافَة العربية

إشراف:أ.د. عبد الرحمن بودرع / أ.د. محمد الحافظ الروسي

خطوط الغلاف: سهيلة بودرع

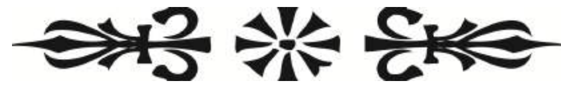
الإخراج الفني: سهيلة بودرع

الطبعة الأولى: 2017م-1438هـ

دار النشر: مطبعة الهداية - تطوان –

الإيداع القانوني:

ردمـــــــــك:



المحور الثالث

كتاب سيبويه وقضايا اللسانيات المعاصرَة

النظريات اللسانية وتجديد قراءة التراث اللغوي العربي

محمد الفتحي
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - فاس، المغرب

تمهيد

تتناول هذه الورقة موضوع إسهام النظريات اللسانية الحديثة في تجديد قراءة التراث اللغوي العربي القديم واستثماره، خاصة في مجال الدرس الصوتي والصرفي، انطلاقا من مجموعة من الظواهر المتعلقة بالتناوبات المصوتية وتعاقب الحركات، كقضايا الإبدال والإعلال، الثقل والخفة، انتظام الأبنية الصرفية، وذلك من خلال نماذج لسانية حديثة توظف أدوات نظرية وإجرائية تنتمي إلى أجيال مختلفة تشمل ما أضحى يصطلح عليه في تصنيف النظرية التوليدية، نظرية القواعد والتمثيل الخطي، التي وضع أسسها شومسكي وهالي «Chomsk – Halle»، "1968"، نظرية التمثيلات التي وضع أسسها الصواتية كل من گولد سميث Gold smith، وبرينس وليبرمان Liberman-prince، في إطار الصواتة المستقلة القطع والصواتة العروضية[1]، والتي استثمرت في مجال الصرف من خلال مجموعة من الأعمال، خاصة مكارثي "1979، 1981". ثم نظرية تفاعل القيود بوصفه برنامجَ بحث توليدي حديث سمي نظرية المفاضلة (Optimality)[2].

---

(1) دار هالست، هاري فان، ونورفال سميث. الفونولوجيا التوليدية الحديثة. (1982). ترجمة مبارك حنون وأحمد العلوي. منشورات دراسات سيميائية أدبية لسانية (سال)، 1. 1992.

(2) McCarthy ,J.(1986) Athematic guide to optimality theory.cambridge university press. René Kagr. Optimality theory. cambridge university press.1999.

(theory وهي نظرية حديثة وفرت آليات جديدة لدراسة قضايا الصواتة والصرف والتطريز.

تنصب الورقة على إشكالية أساسية تتعلق بإسهام النظريات اللسانية الحديثة في تجديد قراءة التراث اللغوي العربي واستثماره، ومدى إسهام الخطاب اللغوي القديم في تطوير النظرية والنماذج اللسانية الحديثة. وتتفرع عن الموضوع مجموعة من المشكلات المفاهيمية والمنهجية والإبستمولوجية من أهمها:

عن أي لسانيات يمكننا أن نتحدث في خضم تنوع وتعدد النماذج والنظريات والاتجاهات؟ أي تراث لغوي نعني بالنظر لغنى الفكر والخطاب اللغوي العربي القديم وتنوعه أيضا؟ كيف يمكن معالجة الموضوع وهو يجمع حقلين كلاهما ينتمي إلى مجال معرفي خاص له أرضية ومرجعية فكرية وثقافية مختلفة؟ كيف يعيد الدرس اللساني الحديث قراءة معطيات التراث اللغوي العربي خاصة في شقه الصوتي والصرفي؟ كيف يسهم ذلك في اختبار الكفاءة الوصفية والتفسيرية للنظريات اللسانية؟ وكيف يساهم في المقابل في إغنائها وتطويرها وإعادة صياغة فرضياتها وأدوات اشتغالها؟ في هذا السياق تتطرق الدراسة للمحاور الآتية:

1. أطروحة جورج بوهاس 1982، وإعادة قراءة مناهج النحاة العرب في الدرس الصوتي والصرفي.
2. نظرية التناوبات المصوتية واستثمار فرضيات الدرس الصرفي والصوتي العربي القديم.
3. نظرية الصرف غير السلسلي وإعادة رسم العلاقة بين الأبنية.
4. فرضيات الدرس الصوتي والصرفي العربي القديم وإثراء نسق القيود في نظرية المفاضلة.



I. أطروحة جورج بوهاس، وإعادة قراءة مناهج النحاة العرب في الدرس الصوتي والصرفي

تشكل أطروحة جورج بوهاسG.Bohas[1]، مقاربة لسانية لنظرية ومناهج النحاة العرب المتأخرين، حيث يوظف أدوات النظرية التوليدية المعيار ويقارن اجتهاداتهم بنتائج دراسات لسانية لكل من بريم Brame[2]، كونتينو,Cantineau[3]، وأرونوفAronoff[4] باعتبارها أعمالا مؤسسة للدرس الصرفي في المقاربة التوليدية. و تفرز هذه الأطروحة أسئلة كبرى منها: هل يمكننا أن نكون لسانيين من داخل التراث اللغوي منهجا وفكرا وبنية مفاهيمية؟ أم لابد من التجاوز والقطيعة ؟ هل من الممكن القيام بقراءة لسانية لنصوص التراث؟ هل من امتداد لهذا التراث إلى الدرس اللساني المعاصر والحديث؟ كيف يمكن استثماره من أجل إعادة بناء وصياغة تصورات القدماء؟ كيف تساهم النماذج اللسانية في إعادة قراءة التراث وكيف يساهم من جهة ثانية في تطوير المقاربات اللسانية؟ ما مسوغات المقارنة التي يقيمها بوهاس بين تصور النحاة وفرضيات النماذج اللسانية التوليدية؟هل الأمر مجازفة علمية ومعرفية أم هناك مسوغ منهجي نظري يبرر المقارنة والربط بين المنظورين المتباعدين زمنيا وثقافيا و ونسقا معرفيا؟

---

(1) Bohas, G. contribution à l'étude de la méthode des Grammairiens Arabes en Moprhologie et en phonologie: d'après certains Grammairiens tardifs.Presse universitaire, Lille. (1982).

(2) Brame ,M. Arabic phonology: implication for phonological theory and historical semitic, ph.d. diss.Mit.1970.

(3) Cantineau, J "Racines et Shemes", Melanges W.Marcais,Maison neuve et cie,Paris,. (1950).

(4) Aronoff, M. Word Formation in Genevative Grammar. Cambridge, MA: MIT Press. (1982).

تتمحور مقاربة بوهاس لجهود النحاة المتأخرين على مستوى دراسة الوقائع اللغوية والجوانب التطبيقية، باعتبارهم يهتمون بالمادة اللغوية المنطوقة والمستعملة، ويحصر انشغاله في قضايا الصواتة، الصرف والاشتقاق، انطلاقا من النصوص، لكن بعدة نظرية مفاهيمية إجرائية توليدية. فتناول هندسة وانتظام مباحث الدرس الصرفي عند القدماء وموقع المستوى الصواتي ضمن هذا التصور، وقضايا الاشتقاق وبناء الكلمة، ومفهوم الوزن والبناء والأصل والزيادة والعلل، وطبيعة التغيرات التي تطالها في السياق الصرفي والصوتي. وعالج قضايا الإبدال والقلب والنقل والحذف والاجتلاب و الإعلال، ودقق العلاقة بين مفهوم الصرف والتصريف. في الآن ذاته عمل على إبراز ملامح المنهجية المعتمدة لدى المتأخرين، ودقة مفاهيمهم الصرفية، وكذا آليات الحجاج التي تنبني عليها نظريتهم. فحاول استجلاء معالم هذه النظرية و وإبراز دعائمها وأسسها النظرية والإجرائية.

اهتم في قراءته النصوص بمجموعة من القضايا الكبرى، تتمثل في الوقائع اللغوية التي تتناولها، المفاهيم المستعملة من قبل النحاة، المنهجية المعتمدة في الوصف والتحليل، آليات الحاج الموظفة، ثم الخلاصات والأحكام التي انتهوا إليها. وانطلق من فرضية أساسية قائمة على كون الدرس اللساني يوفر أدوات لمساءلة نصوص التراث اللغوي العربي، إلى ذلك نضيف فرضية ثانية ملازمة للأولى، مفادها أن نصوص التراث توفر أرضية لاختبار الكفاءة والقدرة الوصفية والتفسيرية للنماذج اللسانية.

لقد اختلف منظور الخطاب اللساني المعاصر للتراث اللغوي، حيث يمكن الحديث عن مجموعة من التوجهات، توجه يقلل من أهميته ولا يلتفت إليه كثيرا، مستلهما النماذج والنظريات اللسانية الحديثة، وهناك توجه الدعوة إلى التجاوز والقطيعة، حيث تتميز الدراسة اللسانية بالفعالية والطابع العلمي بقدر ما تبتعد عن المقاربة التراثية، وهناك توجه وضمنه أطروحة بوهاس، تتأسس على كون الدرس اللساني يغنى باستثمار التراث. علل بوهاس اختياره النحاة الذين درسهم باعتبارات



منهجية، إذ يميزون بين النحو وبين الصرف والصواتة، خلافا للمتقدمين، الذين درسوا قضايا الأصوات والصرف في مباحث مختلفة، ملاحظا أن ابن جني بدوره سار على نهج القدماء لكونه تناول الزيادة إلى جانب قضايا تنتمي إلى مجال الدرس الصواتي كالحذف، الإبدال والإدغام. وهو يقسم التصريف إلى خمسة أبواب تشمل الزيادة الحذف، تغيير بحركة أو سكون، الإبدال، والإدغام[1]. خلافا لابن عصفور الذي نظم مجال التصريف بطريقة مختلفة، إذ عالج قضايا الزيادة في القسم الأول من التصريف[2]. من هنا يبدو أن بوهاس يبحث أهم إشكالات نظرية التصريف عند القدماء، من خلال قضاياها، مفاهيمها، انتظامها، مشكلاتها ومنهجها. ويلقي الضوء على سؤال أساسي: كيف وصف القدماء العمليات الصواتية والصرفية الأساسية في اللغة العربية، وكيف أقاموا العلاقة بينها؟ لقد درس نصوص النحاة المتأخرين وهو يستحضر اجتهادات النحاة القدامى[3] وإن كنا نختلف مع ما ذهب إليه، فالقدماء وضمنهم سيبويه إن درسوا تلك القضايا في أبواب مختلفة فلايعود الأمر لاختلال منهجي، بل للأبعاد المتنوعة لتلك الظواهر والتي يتقاطع فيها الصرف والتركيب والصواتة. من ثمة يثير بوهاس إشكالية انتظام مستويات التحليل اللغوي عند القدماء، وهي من القضايا التي تستأثر باهتمام الدرس اللساني الحديث من منطلقات نظرية مختلفة[4]. لتلك الاعتبارات المنهجية يستخلص نظرية للصرف والصواتة من خلال جهود المتأخرين ويقر بصعوبة ذلك عند القدماء[5]، ولعل لذلك مسوغات عدة، فعمل القدماء تأسيسي وله نفس

---

(1) ابن يعيش، أبو البقاء. شرح الملوكي في التصريف. تحقيق فخر الدين قباوة. مكتبة دار الأوزاعي، الدوحة، ط2. (1988). ص: 99.

(2) ابن عصفور، الإشبيلي. الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة. بيروت، لبنان. (1979).ص: 31.

(3) Bohas, G.ibid.p: 171.

(4) تناولنا بتفصيل قضايا انتظام المستويات اللغوية في اللسانيات البنيوية في دراسة سابقة: محمد الفتحي. انتظام مستويات اللغة في اللسانيات البنيوية. مجلة تبين، عدد 11. 2015.

(5) Bohas, G.ibid.p: 198.

تنظيري عميق بينما تأخذ اجتهادات المتأخرين طابعا تعليميا، وهي بذلك ذات أساس بيداغوجي واضح يحتل فيه البعد المنهجي حجر الزاوية، كما أن جهازهم المفاهيمي استفاد مما تحقق من تراكم منذ التأسيس ليصبح أكثر نضجا ودقة.

لقد ركز بوهاس على المستوى الصواتي الذي لاحظ إهماله من طرف المستشرقين في تناولهم جهود القدماء،وانشغالهم بالمستوى الصوتي المنطوق. بذلك نجده يتوقف عند الجانب المجرد والذهني في تحليل الوقائع اللغوية،وهو معطى يعتبره أساسيا في تحديد معالم نظريتهم[1]، ويثمن منهجية ابن جني لمعالجته القضايا التي تندرج حاليا ضمن مجال الصواتة كمبحث مستقل[2].

فالتصريف عند بعض المتأخرين " يطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني.... وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف، كما فعل الناظم، وهو في الحقيقة من التصريف. والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وهذا القسم هو المقصود قولهم هنا بقولهم التصريف"[3] يتضمن هذا المستوى من التحليل في مقاربتهم، ما يندرج حاليا ضمن المورفولوجيا وما ينتمي لمجال الصواتة. انسجاما مع هذا التصور يعتمد بوهاس نفس النهج بتناول قضايا الصرف المتعلقة بقضايا بنية الكلمة، قبل قضايا الصواتة التي تشمل التغيرات الصورية الطارئة على تلك البنية. وهو نفس التمييز يقيمه ابن عصفور[4]. تبعا لذلك فالتصريف عند المتأخرين يتضمن مجال الصرف وهو ما يسميه بوهاس التصريف "1"ومجال الصواتة الذي يسميه التصريف "2". خلافا للقدماء الذين

(1) Bohas, G.ibid.p: 98.

(2) ابن يعيش. المرجع تفسه.ض: 18.

(3) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة الحلبي، القاهرة، مصر. ج4 ص: 236.

(4) ابن عصفور المرجع نفسه.ص: 31



أدرجوا ضمن التصريف قضايا الصواتة، وقد شكل ذلك مبحثا مستقلا عندهم، كما يبدو من خلال العبارة: " جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف"[1].

يقوم النظام الصرفي عند المتأخرين على بنية مفاهيمية دقيقة، من مكوناتها، مفهوم الأصل، الزيادة، المعنى والبناء،فبأسلوب تعليمي يقارن ابن يعيش بين الأصل" الجذر" والأبنية المشتقة منه والفضة وما يصاغ منها " الأبنية مختلفة والأصل الذي هو "ض.ر.ب" واحد موجود في جميع ضروبها، فهو كالجوهر الذي يتصرف في جميع الخلق والصور". وأن" الحروف الأصول مادة لما يبنى منها من الأبنية المختلفة[2]" حيث البناء تبعا لذلك هو عملية التأليف بين الأصل والمعنى المرتبط بالوزن. لتصبح الحركات زوائدا، هي زائدة بالنسبة للأصل، وفي مرحلة لاحقة عندما يصير هو أيضا أصلا اشتقاقيا تصبح الحركات جزء من الأصل، ضمن تصور سلكي للعملية الاشتقاقية[3]. في هذا السياق يميز ابن يعيش بين الأصل اللفظي / الصوتي، والأصل المعنوي.وهو وفق هذه المقاربة لا يندرج ضمن باب التصريف، فهناك شكلان للمعنى، المعنى العام"1" وهو الذي يستفاد من الجذر، والمعنى العام " 2"، يستفاد من صيغة البناء. وفق هذا التصور ينتظم التصريف حسب بوهاس عبر شقين كما أن للمعنى مستووين. إن الانتقال من الأصل" الجذر" إلى "ضرب" و[قوَل] يتم في الشق الأول من التصريف، أما الانتقال من الأصل المجرد العميق[قوَل] إلى الشكل الصوتي الملفوظ والمحقق، فيتأتى عبر قواعد ضمن الشق الآخر من التصريف[4]. بذلك يقوم بوهاس بقراءة توليدية لاجتهادات النحاة حيث يوظف مفهوم التمثيل العميق، التمثيل الصواتي، التمثيل الصوتي، التمثيل

(1) الصبان، محمد بن علي، المرجع نفسه. ص: 236.

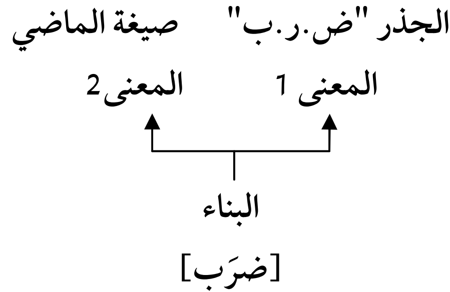
(2) نفسه. ص: 119.

(3) محمد الفتحي. الأبنية في اللغة العربية، تفاعل الصرف والتطريز. منشورات دار ما بعد الحداثة. 2007. ص: 221.

(4) Bohas, G.ibid.p: 27.

المحقق، انظام مستويات التمثيل والقواعد السياقية. يوضح تصوره من خلال مجموعة من الأمثلة: اشتقاق ضرب و/ قال / .

التصريف 1 :



***

التصريف2 :

التمثيل العميق

/ قوَل /

↓

قواعد لاتمس المعنى 2

↓

الشكل المنطوق [قَال]

وفق هذا التحليل، يتبنى بوهاس تصور القدماء للعلل والمد حيث المد عبارة عن حركة وساكن على مستوى التمثيل العميق[1]. وإن كان يلاحظ أن تحليل المتأخرين للعديد من الظواهر يتسم بالتعقيد والتعارض أحيانا، ويعزي ذلك لانشغالهم بالوقائع اللغوية وهي متنوعة ومختلفة. ومن خلال مجموعة من النصوص التي أوردها يوضح فرضية تعاقب مستويات الثمثيل لدى النحاة.

(1) حنون، مبارك. "المد والسكون" مجلة التواصل اللساني، المجلد 6، العددان: 1-2. (1994).

من الظواهر اللغوية التي تناولها، كون مضارع "فعَل" يأتي على وزن " يفعُل" و "يفعِل" أما "يفعَل" بالفتح، فهو مشروط بسياق صوتي يتمثل في وجود حرف حلقي في موقع العين أو اللام، علما أن سيبويه كان قبل المتأخرين قد خصص بابا لفعَل يفعَل[1]. فهو بناء يمر عبر تمثيل وسيط عبارة عن فعِل بالكسر أو فعُل بالضم. يستنتجه من خلال حجج يوردها ابن يعيش. حيث فعَل يفعَل فرع عن فعَل يفعُل أو يفعل. ففي مثل " وهَب يهَب" فإن الأصل يوهِب بالكسر لكون الواو لاتحذف في هذا الموقع إلا إذا كانت حركة العين كسرة، كما في "وقف يقِف"، لذا فإن الإعلال في" يهَب" دليل على مروره بتمثيل وسيط حيث وجود الكسرة. وبعد ذلك صار البناء " يهَب" بالفتح لضرورة التجانس مع الحرف الحلقي[2].

انطلاقا الوقائع اللغوية التي تضمنتها النصوص، يرصد بوهاس توزيع الحركات وتناوباتها بين الماضي والمضارع، وتتبع توزيع العلل.حيث يقل شغلها للحيز الأول والثاني " ص1 وص2" معا،في كل من الفعل والاسم، بينما يكثر ذلك في الموقع الثاني والثالث " ص2 وص3" وفق ما انتهى إليه ابن يعيش[3]، وهو ماتؤكده المعطيات المعجمية[4].

رغم أن بوهاس حصر اهتمامه في جهود النحاة المتأخرين فإن تصور سيبويه وباقي النحاة القدامى يظل حاضرا، ضمنيا من خلال آرائه النحوية، مثلما يبدو انطلاقا من تعليل المتأخرين للخروج من " فعَل إلى يفعَل" عند وجود الحرف الحلقي، وربط ذلك بمسألة التجانس كعلة صوتية نسقية، أو من خلال، ذكر ما

---

(1) سيبويه، أب و البشربن عثمان، الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. عالم الكتب، بيروت، لبنان. ط3، 1983. ج4. ص: 101.

(2) Bohas, G.ibid.p: 58.

(3) ابن يعيش. المرجع نفسه. ص: 46.

(4) محمد الفتحي. المرجع نفسه ص 323. حيث أوردنا جردا للمعطيات الإحصائية المتعلقة بالرصيد المعجمي لمختلف الأبنية، انطلاقا من معجم " ديوان الأدب" للفارابي.

استشهد به سيبويه [1]، والإحالات المتعددة عليه " أما ماكان على فعِل نحو وجِل مضارعه يفعَل يوجَل...حكى سيبويه:ورِع يرِع ويورَع ووغِر يوغَر ويغِر ووحِر يحِر ويوحَر.... وقد كثر في المعتل من هذا الباب فعِل يفعِل على قلته في الصحيح، فحملوه على بناء يسقط الواو"[2]

كما يستندون على آرائه وحجاجه اللغوي. فمن خلال النص: " حكى سيبويه يسَر يسِر، فحذفت الياء كالواو لأن الياء خفيفة قياسا مع الواو وثقيلة قياسا مع الألف"[3]

يعيد بوهاس قراءة هذا المعطى الصوتي ومقارنته بالترتيب الصواتي الحديث للمصوتات والعلل من حيث الخفة والثقل، لينتهي إلى تطابق هذه الأحكام[4].

إن كان بوهاس يوظف مفاهيم النحاة كالأصل، الزيادة، القلب، الإعلال، البناء، ويقدم مقابلات بعضها بالفرنسية[5]، فإنه يورد مصطلحات أخرى دون ترجمتها كالتصريف tasrif المصدر masdar، وأحيانا يبتكر عبارات ومفاهيم لنقل المعطيات اللغوية التي يتناولونها، كمفهوم المؤامرة لتأمين اللبس[6] في معرض تناول حجاجهم حول عدم مجيء الأجوف اليائي على صيغة " فعُل". "رفضوه لما يلزم من قلب الياء في المضارع وهذا يجعله يلتبس بالواوي"[7].

---

(1) من أمثلة ذلك النص الذي استشهد به بوهاس، ص 199. وقد ذكره ابن يعيش "" قال سيبويه قد قال ناس من العرب وجَد يجُد"

ابن يعيش، المرجع نفسه، ص: 48.

(2) ابن يعيش، المرجع نفسه، ص: 49- 50.

(3) ابن يعيش، المرجع نفسه، ص: 51-52.

(4). Bohas, G.ibid.p: 58.

(5) الإبدال substitution، الحذف effacement ، النقل mutation.

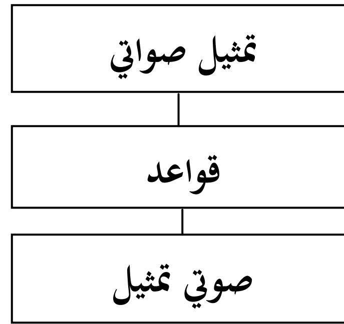
(6)conspiration contre l'ambiguité. Bohas, G.ibid.p: 82.

(7) ابن يعيش المرجع نفسه، ص: 58.



لذا بقدر ما يبدو حرصه على إبراز معالم مستويات التمثيل عند القدماء من منظور توليدي وطبيعة الحجاج اللغوي عندهم، يحرص على إبرازأصالة و دقة الجهاز المفاهيمي الذي استعملوه. مما انتهى به إلى الحديث عن نظرية النحاة في مجال الصرف والصواتة.

لقد اعتمد مقاربة توليدية لاجتهاداتهم وعبر بواسطة آليات صورية توظف هندسة التمثيل في النموذج المعيار، عن سيرورات العمليات الصوتية والصواتية بين الأصل/ الفرع - التمثيل العميق، الوسيط، والتمثيل السطحي من خلال معالجة مجموعة من الظواهر كظاهرة الإعلال والتضعيف. إذ يتضمن التمثيل ا المعيار تمثيلين أحدهما صواتي والآخر صوتي بينهما علاقة اشتقاقية قائمة على نظام القواعد:



يضيف بوهاس استنادا إلى اجتهادات النحاة المتأخرين مكونا آخر للتمثيل يقع حلقة وسطى بين التمثيل الصواتي والتمثيل السطحي. وصاغ الأحكام التي انتهوا إليها على شكل قواعد تحويلية صورية، تتكون من دخل وخرج وسياق يحرص على إعطائها بعدا صوريا يراعي الدقة والاختصار وتصاغ على شكل:

أ ← ب / ج — د

يسجل بخصوص هذه الآليات أن التمثيل المقترح خطي، أفقي، و أنه يراعي التغيير في بعده الأفقي والتسلسلي فقط[1]. طبقها أيضا على استراتيجية نقل المصوت إلى الحيز المصوتي الأسبق في بعض الأبنية التي يعتمدها النسق الصرفي للعربية باللجوء إلى الإدغام، تحقيقا للخفة من المنظور الحجاجي للنحاة:

"فإن زاد الفعل الماضي على ثلاثة أحرف، نحو " استعَدّ " و "اطمأنّ" وجب الإدغام أيضا، إلا أنك تنقل حركة الحرف المدغم إلى الساكن قبله، لئلا يلتقي في الكلمة ساكنان، وكان ذلك أولى من اجتلاب حركة غريبة أجنبية، وهذا فيه إسكان متحرك وهو الحرف المدغم، وتحريك ساكن، وهو ما قبله بنقل حركته إليه"[2].

استجابة لمنع الثقل وإيثار الأخف يتعرض الدخل لعمليتي إسكان المتحرك وتحريك الساكن فيفرغ حيز مصوتي ويملأ آخر، كما يقع في / استَعْدَدَ/ فنحصل على " استَعَدَّ" حيث تحقق الإدغام. وإن طبقت استراتيجية الحذف عوض ذلك، لكان الحاصل *{اسْتَعْدْ}،وهو بناء يتسم بالثقل في النطق.

عالج بوهاس هذه المسألة باعتماد قاعدتين[3] تخص إحداهما الحذف وترتبط الأخرى بالنقل.

وقارن في تناول مجوعة من الوقائع اللغوية بين التحليل التوليدي المعيار ومقاربة بريم 1970 ومنهج النحاة القدماء. وهو يحرص على انتقاء النصوص بدقة وفق ما ينسجم وخطواته المنهجية والنظرية، كالنص التالي الذي يتطرق لحذف واو الفعل المثال في المضارع:

" اعلم أن ما كان فاؤه واوا من هذا القبيل وكان على زنة فعَل فإنه يلزم مضارعه يفعِل... ولا يجيء منه يفعُل كما جاء في الصحيح، كأنهم أرادوا أن يجري الباب

(1) يمثل "أ" دخل القاعدة ومحل التغيير، بينما تمثل "ب" خرجها والتغيير ذاته. ويجسد ج-د" سياق هذه القاعدة، لذا فإن (ج -د) يعد الوصف البنيوي أما (أ « ب) فإنه التغيير البنيوي.

(2) ابن يعيش، المرجع نفسه، ص: 453.

(3) Bohas، G.ibid.p 299.

على نهج واحد في التخفيف بحذف الواو"[1]، انطلاقا من معطى أساسي يفيد أنهم: " كرهوا الضمة بعد الياء كما كرهوا بعدها الواو[2]"

يستخلص بوهاس، أن نقطة الاتفاق بين القدماء وبريم، ربط مجيء مضارع هذا البناء على وزن " يفعِل" بتوفير سياق حذف العلة لغرض صوتي، وأن العملية تتم وفق آلية القواعد للمرور من الثمثيل العميق إلى التمثيل اللفظي[3].

يتطرق لأسلوب الحجاج وعناصره عند القدماء، من خلال تعليلهم حذف الواو لوقوعه بين ياء وكسرة في الفعل المضارع بمسألة الخفة والتجانس، فلم يتأت حذف الياء لأنها حرف المضارعة، ولم يجز حذف الكسرة لأن بها يعرف وزن الكلمة. وجعلوا سائر الباب محمولا على " يعِد"، أما في " يضَع، يدَع" فلقد حذفت الواو لأن الأصل " يفعِل" أما الفتح فهو عارض من أجل مناسبة الحرف الحلقي. تبعا لذلك يستخلص بوهاس وعي القدماء بترتيب العمليات وترتيب تطبيق القواعد كما هو الأمر في التوليدية المعيار. من ثمة فإن قاعدة حذف الواو من خلال تصور القدماء تتم قبل تطبيق قاعدة تحويل البناء من:

" يفعِل إلى يفعَل"[4].

تتسم المقاربة التي اعتمدها بوهاس في إعادة قراءة اجتهادات القدماء وأحكامهم اللسانية بالجدة من جهة، وبالمحدودية من جهة ثانية،فهي قائمة على مفهوم القواعد والسياق والتمثيل الخطي، وتتعرض لانتقادات عميقة في إطار النماذج التوليدية الحديثة القائمة على التمثيلات المستقلة القطع وعلى مفهوم القيود، وأنه لم يعتمد مفاهيم تطريزية في تلك القراءة، كالمقطع، والقالب التطريزي، باعتباره يستلهم النموذج التوليدي المعيار الذي انتقد كثيرا لإغفاله أهمية التحليل التطريزي

---

(1) ابن يعيش، نفسه، ص: 336- 337.
(2) نفسه، ص: 49.
(3) Bohas, G.ibid.p 205.
(4) ابن يعيش، المرجع نفسه، ص: 334- 335.

في دراسة القضايا والوقائع الصرفية والصواتية. وفي تناوله تحليل القدماء لمجموعة من الظواهر يتبنى إلى حد كبير اجتهاداتهم المتعلقة بطبيعة العمليات الصرفية والصوتية ونوعها ومستوياتها وشروطها وسياقاتها، وأنه إن كان يركز اهتمامه على جهود المتأخرين ويحرص على انتقاء النصوص المدروسة، فإن سيبويه وأحكامه النحوية تستحضر بشكل واضح من خلال توظيف مصطلحاته ومفاهيمه أو تصوره للاشتقاق، ومن خلال الإحالة المباشرة على مذهبه.

II. نظرية الصرف غير السلسلي وإعادة رسم العلاقة بين الأبنية

تناول مكارثي في مجموعة من الدراسات وقائع وظواهر مختلفة في النظام الصوتي والصرفي للغة العربية، بتوظيف أدوات ومفاهيم جديدة، تمكن من طرح قضايا وإشكالات جديدة، ومن ثمة توفير آليات حديثة لإعادة قراءة نصوص التراث اللغوي العربي وإعادة صياغة أحكام واجتهادات القدماء.لقد عالج الأبنية الصرفية في العربية وفق نظرية الصرف غير السلسلي[1] ووفق نموذج التمثيلات المتعددة الطبقات، حيث تخصص لكل من اللحن الصامتي، اللحن المصوتي، الزوائد والقالب التطريزي طبقة مستقلة، ترتبط بالقالب بواسطة سطور الاقتران الخاضعة لمجموعة من القواعد. فأعطى للمصوتات وضعا خاصا حيث توضع في طبقة مستقلة،وتناول انتظام الصوامت والمصوتات في البناء ودور العناصر المصوتية في عملية الاشتقاق والربط بين الأبنية[2]، وإذا كان بوهاس ضمن مقاربته التوليدية المعيار ظل وفيا لاجتهادات القدماء على مستوى فرضية الاشتقاق، حيث اعتماد مسارين اشتقاقيين، أولهما يتمثل في الاشتقاق من الجذر بالنسبة للمصادر وأبنية

(1) McCarthy, J. « A Prosodie Theory of non concatonative Morphology » , Linguistic Inquiry 12, (1981).pp.373-418.

(2) McCarthy , j.(1979) « Formal problems in semitic phonology and Morphology ».D. Dissertation , M.I.T , Cambridge Massachussets Institué of Technology.



الاسم المجرد، بينما يشتق الفعل الماضي من المصدر، ومنه يشتق المضارع، كما ربط بين الفعل ومجموعة من الأبنية المتصلة به،إلا أن مكارثي صاغ أدوات تعيد النظر في العلاقة بين هذه الأبنية مما يجعل تصوره يختلف و الاجتهادات السابقة.

تفرز هذه المقاربة أسئلة عديدة: كيف يستثمر مكارثي معطيات النظام الصرفي للعربية؟ كيف يوفر أدوات لإعادة قراءة اجتهادات القدماء وما مدى ملاءمة تلك الاجتهادات وفق هذا التصور؟ كيف تتم إعادة هيكلة العلاقة بين الأبنية؟ كيف تنتظم فيها المصوتات وأي وضع تتخذه في العمليات الصرفية والصوتية؟

لقد تناول قضايا الصرف في العربية من منظور إشكالي، وضمن المشكلات الصورية للنظام الصرفي في اللغات السامية وبالتالي معالجتها في أفق لساني أوسع، باعتماد مفاهيم تطريزية خاصة، مفهوم القالب التطريزي، المقطع، التفعيلة، الكلمة التطريزية، تشكل إغناء للمنظور الصرفي العربي القديم[1]، كما يقدم تصورا بديلا للمقاربة القائمة على القواعد التحويلية. لكن بدوره يلاحظ وجود روابط بين مختلف الأبنية من حيث عناصرها وكيفية انتظامها، كما يبدو من خلال الأشكال الآتية[2]:

[كتَب،أكتَب، كتَّب، كاتَب، تكاتَب، اكتَتب، مكْتَب، كاتِب...]

يلاحظ تقاسم هذه الأبنية نفس "الجذر" وهو يخضع للتضعيف أحيانا فنحصل على معنى التعدية، ومن ثمة بينها قواسم دلالية وصورية مشتركة، كما تختلف من حيث تميز كل بناء بدلالة خاصة. فالتغيير المصوتي في مثل "كتَب – كُتِب" له معنى صرفي وتركيبي يتمثل في الانتقال من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، ويضيف معنى المشاركة في " تكاتب" جراء عملية الطول المصوتي.وتختلف من حيث الزيادة ونوعها وموقعها وطيفية انتظام عناصر ومكونات البناء.

---

(1) McCarthy, J. « prosodic organisation in morphology » M. Aronoff &.oehrle(eds),language sound structure(1984). ,pp.299-317.

(2) McCarthy, J.(1979).ibid.p:244.

تبعا لذلك،إن هذه الأبنية تغير معناها بحسب تغيير أشكالها، وهي تتضمن معنى الجذر، وتضيف إليه سمات أخرى. فاقترح مكارثي "1984،1981،1979" فرضية كون الكلمة في العربية هي نتاج التأليف بين ثلاثة صريفات مستقلة، لكل واحدة منها طبقة خاصة حيث ترسو الصوامت على الحيز "ص" في حين تقترن المصوتات بالحيز "مص"، بناء على ذلك، تنتظم أبنية الفعل في العربية وفق الآتية[1]:

"أ" ص مص ص مص ص "ب" ص ص مص مص ص

ص مص صص مص ص صص مص ص ص مص ص

ص مص مص ص مص ص صص مص مص ص مص ص

ص مص ص مص ص ص مص ص

ص مص ص مص ص مص ص

تختزل هذه الأشكال في قالبين عامين[2]:

1- ص مص ({ص مص} + {قطعة}) ص مص ص

2- ص مص (+ {قطعة} ص مص ص

لنظام المصوتات من منظور مكارثي دور أساسي في تحديد الصيغة والجهة في أبنية الفعل، حيث يضم جذع الماضي مصوتات يتراوح عددها بين اثنين وأربعة[3]:

---

(1) McCarthy, J.(1979).ibid.p:2 88- 289.

(2) ينطبق الأول على الاشكال الواردة في(7 أ) أما الثاني فينطبق على تلك الواردة ضمن(7 ب)،ويفيد {+قطعة} أن هذا الموقع يمكن ملؤه بصامت أو مصوت.

(3) McCarthy, J.(1979).ibid.p:2 80- 281.

الماضي المبني للمعلوم: a_2^4

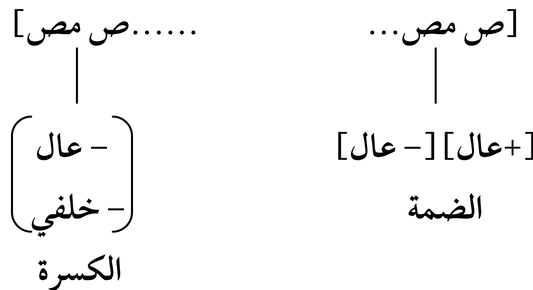
الماضي المبني للمجهول: u_1^3

المضارع المبني للمجهول: $u\ a_2^4$

اسم الفاعل: $u\ a_1^3\ i$

اسم المفعول: $u\ a_2$

تختلف أبنية الفعل من حيث نوع المصوتات وعددها وانتظامها وأن عناصر البناء القطعية عرضة للامتداد تبعا لمبدإ النطاق الاجباري (ocp)، واستخلص مكارثي أن الكسرة في اسم الفاعل لا تمتد، وفي أبنية أخرى لا تمتد الضمة إذا كانت بعده الفتحة فوضع قاعدة اقتران خاصة:



يقترح النموذج المستقل القطع أجوبة جديدة لتجديد توصيف النسق الصرفي والصوتي للغة العربية وإعادة قراءة اجتهادات القدماء، والتي تمكنت من رصد الوقائع اللغوية ووصفها وتحليلها. وإن بقيت دون التمكن من ابتكار أدوات الصياغة الصورية على شكل قواعد صورية أو تمثيلات، ورغم كونهم انتبهوا إلى مجموعة من القواعد الصرفية والصوتية والنحوية عبروا عنها نصيا، وبالتالي من شأن هذه المقاربة الحديثة إثراء التصور العربي القديم وإعادة صياغته.

انتهى مكارثي إلى استنتاج مفاده أن اللحن المصوتي الأصل في المضارع متوالية تتضمن " ضمة، فتحة، كسرة u a i"،عنه تتفرع عدة ألحان، ولاحظ اطراد نظام التناوب بين هذه المصوتات عند الانتقال من الأصل إلى الشكل المشتق، وعدم

اطراده أحيانا وهو استنتاج انتبه إليه القدماء. أما المصوت الأول من الماضي المعلوم فهو دائما فتحة في حين تتعاقب على الحيز المصوتي الثاني عدة مصوتات " الفتحة، الكسرة، الضمة" حيث وجود " فعَل، فعِل، فعُل"، خرج عملية الانتقال إلى المضارع تتيح " يفعِل، يفعَل، يفعُل". فصاغ مجموعة من القواعد تضبط تمثيلات هذه الأبنية وكيفية اقتران عناصرها القطعية. وطبق نفس الآلية في اشتقاق الماضي والمضاع المبنيين للمجهول مقرا بوجود علاقة تحويلية بين اللحن المصوتي لكل من الماضي والمضارع بشقيه وبالتالي أهمية المصوتات في العملية الاشتقاقية أما الوزائد الدالة على الفاعل فهي لاحقة في المضارع وسابقة بالنسبة للماضي.اسم الفاعل أيضا من غير البناء 1 " فعَل" يشتق بزيادة صادرة الميم، ونظام مصوتي قار ومطرد انطلاقا من المضارع، فصاغ مكارثي الخلاصة التالية[1]:

اسم الفاعل – م = المضارع – الزوائد التصريفية

وهي معطيات لسانية قام القدماء بجردها وتوصيفها، غير أن النموذج الجديد من شأنه ان يمكننا من تقديمها في صياغة جديدة وعلى شكل نوع جديد من القواعد. كما انتبه مكارثي[2] إلى نفس الروابط الاشتقاقية بين الفعل اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة، أسم المفعول، والمصدر الميمي.

مَكتُوب	يَكتُب	ك ت ب√
مُكتّب	يُكتّب	ك ت ب√
مُدحرِج	يُدحرِج	دح ر ج√
مُدحرَج	يُدحرِج	دح ر ج√
مِطرَقة	يَطرُق	ط ر ق√
مَجلِس	يجلِس	ج ل س√

(1) McCarthy, J.(1979).ibid.p: 306- 307.
(2) McCarthy, J.(1979).ibid.p:317.



فوضع آلية تمكن من اشتقاق هذه الأبنية من المضارع قبل زيادة حروف المضارعة عبر عملية تقتضي عدة تغيرات صواتية في سياق صرفي محدد، وميز في صياغة اسم الفاعل بين نوعين من القواعد، قواعد المواضعات الصرفية، وتتضمن عملية تقتضي تغييرا في المادة الصواتية في سياق صرفي خاص، والقواعد الحشوية التي تدخل تغيرات صرفية.

معطيات مماثلةحاضرة في الدرس الصرفي القديم[1]:

"فمفعول مثل يَفعَل كما كان فاعلا مثل يَفعَل، فالميم في مفعول بدل حرف المضارعة في يَفعَل، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل". ابن يعيش:

"... والواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للاشباع لا اعتداد بها فهي كالياء في الدراهيم".

يتم اشتقاق هذه الأسماء، بناء على فرضية البناء الهرمي للدخل عند القدماء، على شكل تعاقب عدة مستويات صرفية، وأنه حصيلة التأليف بين مجموعة من الصريفات بمقتضاها يكون اسم الفاعل واسم المفعول، خرج عملية يكون المضارع عرضة لها باعتباره دخلا، وهذا يقودنا إلى حلقة أخرى من حلقات البناء الهرمي للدخل، فالمضارع الذي هو خرج عمليات مختلفة تطبق على الماضي يصبح دخلا مرشحا لمجموعة من التغيرات لإنتاج أبنية متصلة به وبالتالي تصور مكارثي أقرب إلى هذ الاجتهاد مما افترضه كونتينو بخصوص الاشتقاق من الجذر والصيغة، ويوافق أرونوف الرأي بخصوص بناء كلمة من أخرى[2]. لذا تصوره يتطابق و تصور القدماء بخصوص الاشتقاق مع تعديلات تمليها ضوابط بناء تمثيلات سليمة التكوين. كما أنه وظف في مرحلة لاحقة مفاهيم تطريزية تعد إثراء لهذه المقاربة.

---

(1) ابن يعيش. شرح المفصل، مكتبة النهضة العربية، ط1 1988..ج10. ص80.

(2) McCarthy, J.(1979).ibid.p:389.

نستخلص أن مكارثي يقدم تصورا جديدا لمعالجة قضايا الصواتة والصرف والتطريز ينهل من جديد الصواتة الحديثة واعتمد في بناء نظريته حول الصرف غير السلسلي والصرف التطريزيعلى دراسة النسق الصرفي للغة العربية واللغات السامية، وإن كان لايصرح باستثمار التراث اللغوي العربي بل يقدم نظريته على أساس القطيعة والتجاوز لمعطيات التراث والمقاربة التقليدية، فإنه ينشغل بنفس قضايا القدماء خاصة طبيعة البناء الصرفي ومكوناته، ويعتمد تصنيفهم لأقسام الفعل وأصناف أبنيته، وأصناف أبنية الاسم المتصل بالفعل.بل يحافظ على مصطلح " بناء" كما هو دون ترجمته.و يهتم بضوابط انتظام الصوامت والمصوتات والتأليف بينها كما يعتمد نفس والوقائع اللغوية التي اهتموا بها " الزيادة، الالحاق، القلب، الابدال.." ونفس نسقي الاشتقاق المعتمد لديهم، الاشتقاق من الجذر والاشتقاق من البناء ويتبنى نفس العلاقات الاشتقاقية بين الماضي، المضارع والأسماء المتصلة بالفعل، لكن يقدم ذلك ضمن صياغة صورية تعتمد التمثيلات المتعددة الطبقات ويوظف مفاهيم تطريزية لم تحظ بالاهتمام في التصور التقليدي.لذا توفر نصوص التراث المادة الخام لاشتغال النظريات اللسانية الحديثة التي تقترح بدورها أدوات لإعادة قراءة التراث والنظر للنسق الصرفي والصوتي للعربية من منظور مختلف.



III. نظرية التناوبات المصوتية واستثمار فرضيات الدرس الصرفي والصوتي العربي القديم

نظرية التناوبات المصوتية نموذج لساني حديث، يهتم بدراسة المصوتات في النظام اللغوي، تقترح آلية صورية وصفية للتناوبات المصوتية وتتطرق لقضايا انتظامها وأهم التغيرات الطارئة عليها من حيث الطول، الحذف، الامتداد، وتقترح حلولا لقضايا مصوتية ظلت عالقة في نماذج سابقة.

يعد موضوع انشغال النظرية غير جديد بالنسبة للدرس الصرفي العربي القديم، حيث تناول نظام الحركات في الأبنية الإسمية والفعلية المجردة والمزيدة، وأهم التحولات الطارئة عليها خلال عملية الاشتقاق المتعلقة بالزيادة، وتصريف الفعل ودخول الضمائر عليه واشتقاق الأسماء المتصلة بالفعل، المتمثلة اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم الآلة، اسم الزمان، اسم المكان، والمصدر الميمي. فأي جديد تضيفه نظرية التناوبات، أي وضع لاجتهادات القدماء إزاء هذا التصور التطبيقي الحديث؟ كيف يستثمر هذا النموذج جهود التراث؟ وكيف ساهمت تلك الاجتهادات في تطوير وبلورة هذه المقاربة الحديثة؟

يأتي اهتمام نظرية التناوبات بالنظام المصوتي، ضمن اهتمام الصواتة الحديثة بالتغيرات الطارئة على هذا النظام في السياقات الصوتية المقيدة وأثرها على سياقها الصامتي، وباهتمامها بقضايا الانسجام والتناغم المصوتي والصوتي عامة. لذا يميز كريلوكس Kurylowics، بين التناوبات ذات الطابع الصوتي وتلك التي لها بعد وظيفي صرفي. وظف هذه المفاهيم في دراسة اللغات الهندو أروبية ويرى، " أن المفهوم لم يكن واضحا ودقيقا، أما بالنسبة للغات السامية فقد ظل غائبا"[1]. وإن كان يقر بأهمية هذه التناوبات في هذا النظام الصرفي، فهو يجهل جهود الدرس

---

(1) Kurylowicz, 1.. L'apophonie en semitique. (1961).

الصرفي في التراث اللغوي العربي. فتمييزه بين التناوب النوعي والتناوب الكمي[1] يمكن ربطه بتمييز القدماء بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة وطبيعة المد عندهم. كما يمكن ربط فرضيته حول الاشتقاق عبر ثنائية الأصل / المشتق وفق مبدأي التناسب" proportionnalité"، والتباعد " polarisation" بين الطرفين، بمدأي المماثلة والمخالفة في عملية التأليف بين الأصوات عند القدماء[2]

لقد انتهى إلى أن التناوبات المصوتية ذات طابع اشتقاقي ولها وظيفة معجمية صرفية، وهي معطيات تبدو أقرب إلى تصور نظرية الصرفيين العرب القدماء، فهم درسوا التناوبات المصوتية ووظائفها المعجمية والصرفية ووضعها الاشتقاقي، وأقاموا التمييز بين المستوى الاشتقاقي والمستوى التصريفي والتغيير في بعده الكمي والنوعي الذي يطال المصوتات، وتناولوا خصائصها الصواتية والصوتية بالإضافة إلى صياغة دقيقة لثنائية الأصل / الفرع. لذا إن النظر إلى اجتهادات القدماء على ضوء النماذج الحديثة يمكن من تثمينها وإبراز جهودهم التأسيسية التي طالما أغفلت في الدرس اللساني الغربي الحديث.

ويمكن من تقويم دقيق لفرضية التناوبات المصوتية الحديثة ورصد جديدها وحدودها، سواء إزاء القديم أو بالمقارنة بالنماذج الحديثة، حيث نجد التوليدية المعيار بدورها تناولت الظاهرة لكن ضمن مقاربة وصفية تعتمد القواعد دون الاهتمام بالتفسير.

يكمن جديد نظرية التناوبات الحديثة في وضع آلية عبارة عن سلم وسلسلة من خلالها يتنبأ بمختلف التناوبات الممكنة:

$$I \longrightarrow a \longrightarrow u \longrightarrow u \longrightarrow \varnothing$$

---

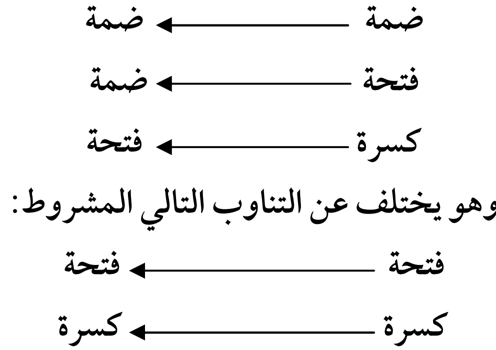
(1) Segeral , P « une theorie Generalisée de l "Apophonie» these de doctorat, univ Paris VII(1995).

(2) حامد هلال، عبد الغفار.. أصوات اللغة العربية. مكتبة وهبة، ط3. القاهرة.(1996).ص: 240.



في مقابل التصور التراثي القائم على تناوب ثنائي الأطراف فقط كما يبدو من خلال النص:

" وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر، وذلك إما سماعي أو قياسي، فالسماعي الضم في قتَل يقتُل، ونصَر ينصُر، وخرَج يخرُج مما يكثر. والكسر في ضرَب يضْرِب ويعتِب. وغير ذلك مما لا يحصى. والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين، والكسر فيهما يائيين وفي المثال اليائي كما يجيء، ومن القياسي الضم في باب الغلبة"[1]. حيث تبدو العلاقة الثنائية على شكل تناوب مطرد:



وهو يختلف عن التناوب التالي المشروط:

درس لونستام وكورسل[2] قضايا التناوب المصوتي في أبنية الفعل في اللغة العربية ضمن مفهوم جديد للنظرية الصرفية " morphologie apophonique"، واهتما ببعدها التزامني والتعاقبي، وهو نفس المنحى نجده في الصرف العربي القديم. و لقد انتهيا إلى خلاصة تفيد كون مصوتات الأشكال المشتقة ليست ذا

---

(1) الأسترباذي.شرح شافية ابن الحاجب.دار الكتب العلمية، بيروت.ج 1 ص: 118.

(2) Mohand Guerssel & Jean Lowenstamm,. Ablaut in Classical Arabic Measure I Active Verbal Forms. In J. Lecarme, J. Lowenstamm & U. Shlonsky (eds), *Studies in Afroasiatic Grammar, The Hague: Holland Academic Graphics*, 1996.123-134

طابع معجمي بل تشتق عبر سلم التناوبات وفق قوانين ناظمة لعملية الانتقال من الأصل إلى الفرع:

لبِس	يلبَس
كتَب	يكتُب
ضرَب	يضرِب
كبُر	يكبُر

انتبه القدماء أيضا إلى هذه الوقائع فقاموا برصدها وضبط علاقات التناوب بينها، بل حاولوا تكييف الاستثناء والشاذ مع القواعد التي انتهوا إليها، إما عبر تأويل باستحضار الأصل المقدر، أو إرجاع ذلك إلى تعدد اللغات وتداخل الأوجه والأبواب.

" يوجَل فيه أربع لغات: يوجَل، ياجَل، وييجَل بالياء، وييجِل، وأجودها تصحيح الواو نفسه"[1].

لتجاوز حالات الغموض التي تسم ازدواجية حالة " الفتحة » كسرة. الكسرة » فتحة" كما في فعَل يفعِل، وفعِل يفعَل، تفترض النظرية الحديثة إمكانية وجود دخل رابع وحلقة أخرى من حلقات سلسلة التناوب حيث وضع فرضية على شكل:

$$x \longrightarrow i - i \longrightarrow a$$

فالعنصر (x) في الحيز المصوتي الثاني من "فعَل" عبارة عن عنصر شاغر (Ø) وأنه يملأ بواسطة الفتحة على مستوى التمثيل الصوتي. لتصبح الإضافة في هذه المقاربة، صياغة التناوبات في سلسلة من العناصر الخاضعة لترتيب أحادي الوجهة، حيث يتنبأ بكل عنصر من خلال العنصر الذي يسبقه في السلسلة.

(1) ابن يعيش، أبو البقاء. شرح الملوكي في التصريف. تحقيق فخر الدين قباوة. مكتبة دار الأوزاعي، الدوحة، ط2. (1988). ص: 50.

تعمم هذه السلسلة على الأشكال المشتقة في العربية واللغات السامية والهندو أروبية. ولقد وفر الدرس الصرفي العربي القديم المعطيات المتعلة بالظاهرة على مستوى العربية وحصر الوقائع المرتبطة به والوقوف عند الحالات الاستثنائية التي تواجه اطراد القواعد. وتتمثل إضافة سجرال في النظر إلى النظام المصوتي وفق مفهوم التغليب " chrome" وأن المكونات الأساسية للقطع المصوتة هي العناصر "éléments "، وتقوم العمليات الصرفية على التناوب المصوتي معتمدة انصهار العناصر المشكلة لتلك القطع. ووفق إمكانيات الانصهار بين مكونات القطع يمكن تحديد عدد المصوتات وإمكانياتها التأليفية في النظام الصرفي(1).

انطلاقا من هذا التصور ترتبط دراسة التناوبات المصوتية بالمفاهيم النظرية المقطعية والتمثيلات المتعددة الطبقات وةنظرية العمل والتغليب. وانطلاقا من فرضية جديد هي أقرب إلى التصور التراثي تحدث إدريس السغروشني عن فرضية انشطار الفتحة إلى عنصرين أحدهما يعطي الفتحة في المضارع والآخر يعطي الكسرة(2). ومن خلال توسيع المجال التطبيقي لنظرية التناوبات المصوتية ليشمل عدة لغات تعززت فرضية الطابع الكوني لسلم هذه التناوبات.

تقدم نصوص التراث الصرفي العربي أهمية المصوتات وتناوباتها في عملية الاشتقاق باعتبارها آلية أساسية سواء في اشتقاق الفعل أو الأسماء المتصلة بها وذلك ضمن ما سموه" الاشتقاق بغير زيادة". كما ربطوا بين التغيرات التي تطال العلل ونظام المصوتات، وفق نفس المعطى برهن الشكيري وشير(3)، على كون اجتلاب العلل في العربية خاضع لسلم التناوبات المصوتية.

---

(1) Taki, M. (1996). Aspet s d'un model Générateur en Morphologue Arabe: Etude des formes verbales de l'Arabe classique.p43.

(2) السغروشني، إدريس " الصيغ في اللغة العربية، وقائع الندوة الدولية الأولى، جمعية اللسانيات بالمغرب، منشورات عكاظ. (1988).

(3) Chekayri, A & T, Sheer. « the Apophonique origine of Glides in the verbal system of classical Arabie ».(1996).

IV. فرضيات الدرس الصوتي والصرفي العربي القديم وإثراء نسق القيود في نظرية المفاضلة

تعد نظرية المفاضلة إطارا نظريا وتطبيقيا حديثا، اتسع مجال اشتغالها فتجاوز مجال الصرف والتطريز والصواتة إلى مجالات المعجم والتركيب من خلال أعمال جديدة لكل من روني كاجر و جوك ديكرز(1)، وذلك انطلاقا من فرضية تفيد أن الشكل اللغوي عبارة عن نتاج لتفاعل القيود وتنازعها، باعتبار الشكل المحقق هو الذي يتضمن أقل درجة من خرق القيود العاملة.ضمن مقاربة منفتحة على جديد النظريات اللسانية في مجالات عدة.

وضع أسسها كل من مكارثي J. McCarthy، سمولانسكي P.Smolensky وبرانس A. Prince(2)، تنطلق من فرضية أساسية تفيد تقاطع مجموعة من المستويات والمجالات في تشكيل البناء الصرفي، لها أبعاد صرفية وتطريزية تنتظم في بنية هرمية تشكل نطاق اشتغال مجموعات من القيود. وهي برنامج بحث توليدي حديث وفر آليات جديدة لدراسة عدة قضايا من قبيل البنية المقطعية، توزيع القطع وانتظامها، عمل القيود وتفاعل المستويات، كما أنها ذات طابع كوني، لانطلاقها من فرضية أساسية تفيد أن النحو الكوني ينبني على قيود كونية تضمن سلامة البناء، وأن الأنحاء الخاصة عرضة لمجموعة من البرامترات، وتوظف جهازا دقيقا وغنيا(3)، وتحدد سلامة البناء اعتمادا على نسق القيود، باعتبار التحليل السليم هو الذي يبدي استجابة أفضل لهذا النسق.

---

(1) jook dekkers.Frank vander L. Jeroen van de weijer. Optimality théory: phonology.syntax and acquisition.oxford linguistics2000.

René Kagr. Optimality theory. cambridge university press.1999.

(2) Prince , A&P. Smolensky « optimality theory: constraint interaction in Generative Grammar » (1993).rutgers university , center for cognitive science.

(3) تفاعل القيود « Rank constraint »، العلاقات الهرمية « Dominance hiearchy » التقويم « Evaluation » الخرق « Violation » والانسجام « Harmony »…..



تقدم نظرية المفاضلة معالجة جديدة لمبادئ نظرية الصرف التطريزي و تعيد النظر في العلاقة بين الصرف والتطريز، فأصبح المكون التطريزي حاكما للمكون الصرفي. وأصبح السؤال الأساسي هو: كيف يمكن لمسائل الصرف والتطريز أن تلتقي وتتفاعل مع نظرية المفاضلة لتقديم فهم جيد لكيفية تفاعل هذين المستويين؟تندرج فرضيات نظرية المفاضلة في الإطار العام للنظرية التوليدية ونظرية الصرف التطريزي وتحاول في الآن ذاته تقديم جديد يرتكز على مفهوم التفاعل الذي يعد أساسيا لتصنيف نظرية الصواتة. يقوم تصوها لهندسة النحو وبنائه على ثنائية الدخل/ الخرج، حيث يقترن الدخل بوظيفة مولدة، تستخرج منه عدة أشكال تخضع لتحاليل مختلفة، ويرتبط الخرج بوظيفة تقويمية تعمل على تقويم تلك التحاليل والأشكال المرشحة لعملية المفاضلة. وأن التحليل عملية حرة بينما التقويم يتقيد باعتبارات سلامة البناء، فتختلف أطراف المفاضلة باختلاف استجابتها للقيود:

مُوَلِّد (دخل أ) ←——— الخرج: (خ1، خ2.....خ ن)

مُقَوِّم (مرشح 1، مرشح 2.........) خرج محقق

تولد كل البنيات الممكنة، فتحدد درجة انسجام كل بناء مقترح، حسب عملية التقويم ويتم ترتيب الاحتمالات الممكنة وفق نوعية تجاوبها مع القيود، وأن أفضلها هو الواقع في أعلى سلم الترتيب، بهذه الآليات الإجرائية تنقل النظرية الاهتمام من نطاق العمليات إلى نطاق سلامة البناء ومن التوليد إلى التقويم والتفسير.

تصنف القيود التي تقترحها نظرية المفاضلة وفق ثلاث مجموعات:

- قيود بنيوية، تضبط عملية بناء المقطع وتقنن علاقات التحكم بين عناصر الهرم التطريزي.

- قيود مطابقة وتعمل على رصد العلاقة بين الدخل والخرج على مستوى التجزيء والملء.
- قيود موازاة، نطاق اشتغالها العلاقة بين عناصر المجال الصرفي والمجال التطريزي.

يولد الدخل احتمالات عدة تعمل القيود على تقويمها وفق تصور جديد لهندسة النحو،لكن ما حدود وجديد هذه الأدوات؟

تقدم قراءة جديدة لبعض الاجتهادات القديمة وذلك بإعادة صياغتها بإدماجها في إطار نظري حديث، بكيفية تجعل المقاربة تساهم في التفسير بدل الاكتفاء بالوصف. ولكون القيود التي استخلصتها نظرية المفاضلة تبدو عاجزة عن الإجابة على عدة أسئلة، نرى إمكانية إثرائها من خلال تطعيمها بمجموعة من القيود المستلهمة من نظرية اللغويين العرب القدماء وإعادة صياغة بعضها. إذ يمكن إضافة قيد منع الثقل، قيد أمن اللبس، قيد انتظام المقاطع،قيد وحدة الباب، وإعادة صياغة قيد الانسجام وفق سلسلة التناوبات المصوتية.

ورغم خصوبة وثراء نظرية المفاضلة وما توفره من آليات ومفاهيم جديدة تمكن من إثراء قضايا صواتية وصرفية وتطريزية لم تتعرض لها النماذج السابقة،وتعمق النظر في مسائل أخرى أثيرت من قبل، ورغم كفاءتها الوصفية والتفسيرية التي تجلت من خلال دراسة وقائع لغوية مختلفة. فإن نسق القيود الذي استخلصته مكارثي وبرينس "1993" وبرينس وسمولانسكي "1993"، يبدو غير فعال أحيانا، في دراسة عدة قضايا كطبيعة التناوبات المصوتية وضوابطها، وأسباب تعرض البناء للتعديل، كما يصعب عليه تقديم إجابة دقيقة على مجموعة من الأسئلة من قبيل:

لماذا يفضل فَعُلَ في باب "فعُل يفعُل" رغم أن "يفعِل" و"يفعَل" أكثر انسجاما بالنظر إلى جهارة الكسرة والفتحة مقارنة بالضمة؟ لماذا يستغني عن العلة في "يعِد" ولا يستغني عنها في "وَعَد" وييْبِس؟ لماذا يحصل الإدغام في "سكَتُّ" و "مدّ" ولا



يحصل في "تَتَكلّم" و"مدَدْت" ؟ لماذا تنقل الحركة في "أقُول" وتبدل كسرة في "أبِيع" علما أن الأصل "أقْوُل" و"بَيَعْتُ"؟

كيف يسمح للساكنين أن يتوالى تارة ولا يسمح لهما بذلك تارة اخرى؟ ما علة ظهور السكون في كتبْت" عند إسناد الفعل للمتكلم، بما أن الأصل / كتَبَ + تُ/ ؟

كيف يحدث الإعلال في "أعِد" رغم عدم توفر سياقه ولا يحدث في "قاوَل" وتقاوَل ويتم في "قام" و"ادّعى"؟ما سبب ظهور العلة في "استحوَذ" و"تقاوَل" وعدم ظهورها في "انْقَاد"؟

ما الذي فرض خرق قيد ملء النواة في "يضْرِب" وفرض خرق قيد ملء الصدر في "نال" بينما استلزم الامتثال له في "ابْتُلِيَ" بتعذر الاعلال؟.

لماذا تمتد مصوتات دون أخرى سواء في الفعل أو الاسم؟ ما طبيعة تناوباتها وما هي ضوابطها وكيف تتفاعل مع الصوامت في تحقيق سلامة البناء؟

تقود هذه الأسئلة إلى طرح سؤال أعم وهو: هل يعد نسق القيود الذي تم اقتراحه كافيا لتحليل وتفسير طبيعة البنيات الصرفية والتغيرات الصوتية وتعميق النظر في تفاعل الصرف والتطريز؟

من أجل فعالية النسق الذي اقترحته نظرية المفاضلة نعمل على إغنائه بمجموعة من القيود المستوحاة من نظرية اللغويين العرب القدماء والتي يثبت التحليل فعاليتها في تحديد سلامة البناء وانسجام اشتغالها على ضوء نماذج حديثه:

- قيد أمن اللبس:

ينبني هذا القيد على قيمة خلافيه، حيث يمثل الاحتكام إليه إجراء لاحتواء الالتباس والغموض إذ انطلق القدماء في تحليلهم بناء الكلمة وقياس فصاحتها من قاعدة عامة، تفيد أن الأصل في الكلام الإفادة، فإن تعذرت وقع اللبس، وأن

التغيرات التي تطرأ على اللفظ محكومة بهذا الشرط فإجراؤها ترخيص عند أمن اللبس[1]، لذا يتعذر كل تعديل أدى إلى خرق هذا القيد:

امتثالا لهذا المعطى امتنع القلب في "مقاوَلة" إذ "لو قلبت الواو والياء... لحصل الالتباس"، شرح ابن يعيش هذه المسألة بدقة فقال:

"وأما يعزوان ويرميان وغزوا فإنما صحت الواو والياء لوقوع الألف الساكنة بعدها فلو أخذت تقلب الواو والياء أيضا لاجتمع ألفان، وكان يلزم حذف إحداهما أو تحريكها فقلبت همزة، ويؤدي إلى توالي إعلالين وذلك مكروه عندهم أو يلتبس[2]".

كما يحكم هذا القيد ظاهرة أخرى تتجلى في التقاء الساكنين:

"إن كان التقاء الساكنين غير ذلك المذكور وذلك على ضربين، إما أن يكون أولهما مدة أولا... فإن كان لا يؤدي إلى لبس حذف وإن أدى إليه حرك الثاني لأن المد لا يحرك"[3].

لعل تحكم هذا القيد في عدة عمليات صواتية صرفية دليل على قوته وأهميته وضمان لسلامة البناء،نصوغه وفق عبارة ابن مالك:

وإن بشكل خفيف لبس يجتنب

- قيد منع الثقل:

ينشط هذا القيد في عملية التأليف بين الأصوات حيث يراعى تحقيق الانسجام وتفادي مجهود عضلي عند النطق بها، لذا تفاديا للاستثقال يتم اللجوء إلى

(1) تمام، حسان.. الأصول،دراسة ابستمولوجية الأصول حول الفكر اللغوي العربي. دار الثقافة. البيضاء، المغرب. (1981)، ص: 148.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل.ج 10، ص: 99.
(3) الأسترابادي. المرجع السابق. ج2، ص: 225.



استراتيجيتي المماثلة والمخالفة[1]، ولا ينحصر ذلك في العربية فحسب بل يتعداها إلى لغات أخرى سامية وغير سامية.

يمكن رصد مظاهر عدة لعمل هذا القيد حيث إن إعماله يبعد التنافر الذي يحصل في "افتعَل" مما كان فاؤه أحد حروف الاطباق (ص ض ط ظ) أو (ذ، ز، ر) أو "و، ي"، ففي مثل "اصتَنع" ننتقل من صامت مطبق إلى آخر مستفل:

ننتقل من {+عال} إلى {-عال}، ولقد شبه ذلك بالانحدار من مرتفع، فتصير التاء إلى صوت من مخرجها له صفة الاطباق تقربه من سابقه، وتبدل طاء ليصبح البناء"اصطَنع يحدث نفس التغيير إذا كانت فاء "افتعل" ذالا أو راء أو زايا، تجنبا للتنافر واقتصادا في الجهد العضلي، فإبقاء البناء على حاله خرق لمنع الثقل، نظرا للاختلاف الشديد بين هذه الأصوات من حيث الجهر والهمس والشدة والرخاوة، لذا تبدل التاء دالا في "ازدهر"، ومن آثار هذا القيد كذلك إبدال إحدى الضمتين المتتاليتين في "سُرُر" فتحة[2]، ونظرا لأهمية هذا المبدإ اعتمده سيبويه في دراسة عدة وقائع لغوية[3].

مقتضيات قيد منع الثقل:

أفضل بناء ما آثر الخفة وتلافَى الاستثقال في التأليف بين القطع، وانتظام المقاطع،والصريفات وتوزيع الأحياز الشاغرة

تصبح لهذا العامل مظاهر متعددة لا تنحصر في البعد الصوتي بل تتعداه إلى ما هو صرفي وتطريزي، الشيء الذي يمكن من إعادة صياغته وإثرائه على نحو مختلف عن مفهومه عند القدماء ومن سار على نهجهم.

---

(1) عبد الغفار حامد هلال، المرجع نفسه، ص: 240.

(2) أحمد المختار عمر، الصوت اللغوي، ص: 331.

(3) سيبويه، المرجع نفسه.ج4 ص: 113، 406، 432. ج3 ص: 194، 227، 278.

- قيد وحدة الباب:

لهذا القيد كذلك سلطة في توجيه عدة عمليات صرفية وصواتية وتطريزية وفق خاصية التجانس، فانتبه بوهاس "1982" إلى فعاليته في الدرس الصرفي القديم وعبر عنه بعدة مصطلحات [1] نذكر منها: وحدة الصنف « Unité de classe »« Unité Paradigmatique » وحدة نسقية « Unité Systematique » ووحدة الجنس » « Unité de genre بحيث يمكن حمله على مفهوم المقولة، سواء كانت تطريزية أو صرفية، وعلى مفهوم الصنف، وهو يعتبر من المفاهيم الأساسية عند سيبويه إذ أطلقه على مجموعة من حروف الكلمة أي مادتها الأصلية، وعلى أبنية الكلم و أوزانه، كما يطلق على أنواع التراكيب ذلك أن: "الباب لا يخص مستوى من المستويات اللغوية فهو عموما مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف أو تجمعها بنية واحدة"[2].

مما يجعله بمثابة مجموعة منطقية رياضية، القاسم المشترك بين عناصرها ليس مجرد صفة بل بنية، هذا التجريد من شأنه أن يمد القيد بالبعد الكوني فتصبح المقولات الصرفية والتطريزية عامة عرضة لعمله، ومن آثاره كما لاحظ ابن يعيش: "... أن ما كان من هذا القبيل وكان على زنة فعَل فإنه يلزم أن يجري الباب على نهج واحد في التخفيف فحذفت الواو"[3].

مقتضيات قيد وحدة الباب:

يتكون الباب من مجموعة من العناصر تسير وفق نسق واحد ونهج مطرد متجانس.

(1) Bohas.J. ibid.p: 209.220.221.

(2) عبدالرحمن الحاج صالح.مجلة التواصل اللساني المجلد 96.ص: 27.

(3) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص: 336.337.



يمكن النظر إلى فرضيات نظرية المفاضلة من منظور التراث اللغوي العربي منمساءلة الأدوات النظرية والإجرائية التي تقترحها و اختبار كفاءتها الوصفية والتفسيرية وبالتالي والمساهمة في تطويرها والمشاركة في النقاش الدائر حولها، وتمكن أيضا من استثمار مجموعة من اجتهادات اللغويين القدماء والعمل على مناقشتها، و دراسة مظاهر النظام الصرفي المختلفة في اللغة العربية انطلاقا من مرتكزات حديثة. وفق هذا المنظور نعمل على إثراء نسق القيود بمجموعة من المقترحات المستوحاة من الدرس الصرفي العربي القديم، بعد الوقوف عند قصور القيود التي تعتمدها في معالجة مجموعة من القضايا الصواتية والصرفية. وذلك بإضافة قيد أمن اللبس، قيد وحدة الباب، وقيد منع الثقل، مما يتيح أيضا إدماج فرضيات التراث اللغوي ضمن إطار لساني حديث.

خلاصة

تطرقنا في هذه الدراسة لقضية أساسية تتعلق بالتراث والنظريات اللسانية الحديثة، والتي اختلفت حولها الاتجاهات، حيث يمكن اختزالها في اتجاه إحيائي يشتغل بالتراث وفق أدواته وتصوراته ومناهجه القديمة. واتجاه تأصيلي يعمل على ربط الدرس اللساني الحديث والمعاصر بأصوله وجذوره التأسيسة، وتناول ما يطرح من قضايا وإشكالات من منظور تراثي باعتباره الأصل. وهناك اتجاه تأسيسي حديث كمقاربة تقوم على الدعوة إلى القطيعة وإلى التجاوز و العمل على بناء نموذج لساني جديد. إلى جانب ذلك يمكن الحديث عن توجه رابع، ضمنه تندرج هذه الورقة، لانطلاقها من فرضية أساسية تفيد، أن اللسانيات الحديثة توفر أدوات نظرية وإجرائية لإعادة قراءة التراث وإعادة صياغة أحكام واجتهادات القدماء. ومن جهة ثانية فإن التراث اللغوي العربي المتسم بالتنوع والتعدد والغنى، يمكن من اختبار القدرات الوصفية والتفسيرية للنماذج الحديثة،وبالتالي المساهمة في تطويرها. من ثمة تناولنا أطروحة جورج بوهاس الذي عمل على قراءة مناهج النحاة القدماء من منظور توليدي معيار، موظفا أدوات ومفاهيم تنتمي إلى اللسانيات التوليدية، وتطرقنا لبعض فرضيات وأدوات نظرية الصرف غير السلسلي ونظرية التناوبات المصوتية، وكيفية استثمار معطيات النظام الصرفي والصوتي للغة العربية وسبل إسهام هذه المقاربة في إعادة صياغة أحكام واجتهادات نصوص التراث اللغوي العربي، وآليات الحجاج التي تقوم عليها. وعملنا على عرض نموذج لكيفية مساهمة معطيات الدرس الصوتي والصرفي القديم في إغناء وإثراء نسق القيود في نظرية المفاضلة، كنموذج لساني توليدي حديث. لننتهي إلى أن إشكالية التراث التراث والنظريات اللسانية الحديثة متعدد المداخل. لها أبعاد معرفية، نظرية، منهجية ومفاهيمية، وأن الانكباب عليها من شأنه إغناء وتطوير الخطاب اللساني المعاصر.

اللسانيات و إعادة بناء الفكر اللغوي العربي
"مباحث الظروف في كتاب سيبويه "

ذة: فاطمة السلامي

جامعة القاضي عياض كلية اللغة العربية مراكش

مقدمة

يعد سيبويه أصلا من أصول الثقافة العربية الإسلامية، كما يعد "كتابه" من أضخم المصادر اللغوية العربية، إذ ينقل لنا جهود الرواد الأوائل في الدراسات اللغوية والنحوية، كما أنه كتاب متعدد الأبعاد، إذ يدرس اللغة العربية بمستوياتها المتعددة من صوت وصرف وتركيب ودلالة كما فيه "وعي غير اصطلاحي على ما عرف لاحقا بعلم المعاني ومباحث الفصاحة والبلاغة والمناسبة بين المقام والمقال، وفيه ربط بين تراكيب العربية ومعانيها الاستعمالية الدقيقة"[1].

هدفنا من هذه المداخلة تقديم ما أورده سيبويه بخصوص "الظروف" في اللغة العربية، و تبيان الإمكانات التي تتيحها الدراسات اللسانيات المعاصرة في بناء وإعادة بناء ما قدمه سيبويه في هذا الباب.

يُقدم سيبويه "الظروف" في اللغة العربية على أساس أنها أوعية للأحداث، وتحدث عن العلاقة بين "الظروف" والأحداث من خلال مفهوم التعلق. والعلاقة

---

(1) حسن خميس الملخ، المقارنة بين اللهجات في النحو العربي بين الفصاحة و القياس دراسة في تطور التنظير من الاحتواء إلى الإقصاء، ص: 143، ضمن: اللسانيات المقارنة،، أعمال الندوة الدولية الأولى لمختبر إعداد اللغة العربية، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب، القنيطرة.

بين الظروف والأحداث ذات أهمية كبيرة نجد صداها في العديد من النظريات اللسانية الحديثة المعروفة بدلالة الأحداث.

إن اللسانيات الحديثة بما توفره من أدوات وآليات ومناهج تمكننا من تعميق تصور سيبويه حول "الظروف" وخاصة من خلال:

أ) البحث في التكوين الزمني الداخلي للحدث من حيث محدوديته أو لا محدوديته باستعمال رائز الظروف.

ب) إسناد ترتيب إلى مقولات الفعل الوظيفية الصرفية اعتمادا على نسق الظروف.

ب) توسيع مفهوم الظرف لكي يشمل بالإضافة إلى ما أدرجه سيبويه ضمن باب الظروف باقي المفعولات الملحقة ببنية الجملة.

1. الوحدات المعجمية الممثلة للظروف في تصور سيبويه

تحدث سيبويه عن "الظروف"[(1)] في سياقات متعددة و أبواب متفرقة من الكتاب[(2)]، ثم أفرد لها أبواب خاصة نذكر منها ما أورده تحت عنوان: " هذا باب ما ينتصب من الأماكن و الوقت و ذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، و تكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها و مكون فيها، و عمل فيها ما قبلها"[(3)]. و مثل لجل الوحدات الممثلة للظروف كالتالي:

رقم المثال	المثال
(1)	خلف، قدام، أمام، تحت، قبالة، ناحية، فوق، يمينا، شمالا، قصدا، جنبا، موضع، مكان، صددك (القصد)، سقبك(القرب)، قرب، سواءك، دونك، حذاء، إزاء،، فرسخا، ميلا، بريدا، أين.

(1) يُعدُّ سيبويه أحد المؤسسين لمصطلح "الظرف" و الظرف لغة "وعاء كل شيء حتى إن الإبريق ظرف لما فيه"، انظر محمد الأزهري في تهذيب اللغة، ت: أحمد عبد الرحمن حخيمر،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1 مادة: ظرف. و في الاصطلاح هو " وقت أو مكان ضمن في باطراد" انظر شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية، ت: محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام، ط:1، ص: 257. و نشير إلى أن نحاة الكوفة أبدعوا مصطلحا آخر هو "المفعول فيه" و ذلك على أساس أن الظرف هو الوعاء المتناهي الأقطار و ليس اسم الزمان و اسم المكان كذلك،

(2) درج سيبويه على بحث مسائل الباب النّحوي الواحد في عدد من الأبواب النّحوية المتداخلة مع غيرها من الأبواب الأخرى.

(3) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت،ج1 ص:403 404. ما نلحظه على هذا التعريف هو أن هناك تداخل بين الوصف و الاصطلاح، و ربما ينسجم ذلك مع العصر الذي ألف فيه الكتاب، لمزيد من التفصيل انظر فاطمة السلامي 2015: باب المنصوبات في اللغة العربية: مقاربة لسانية حديثة، مجلة دفاتر المدرسة العليا للأساتذة بمكناس، مجلة بيداغوجية محكمة، العدد:20، وفاطمة السلامي 2016: اللسانيات و تعليم اللغة العربية، مجلة المصدر، مجلة علمية محكمة، جامعة العبقرية، مصر، عدد:2.

(2)	(أ) هو مني منزلة الشغاف ب) هو مني منزلة الولد ج)هو مني مزجر الكلب د) أنت مني مقعد القابلة و) هو منك مناط الثريا ه) هو مني معقد الإزار ا) هو مني درج السيل
(3)	يوم الجمعة، اليوم، يومين، الآن، حينئذ، يومئذ، البارحة، غدا، بعد غد، غدوة، بكرة، ضحوة، الليلة، الليل، النهار،الشتاء، الصيف، الدهر، الأبد، الأمس، أول من أمس، قريبا، حديثا، طويلا، كثيرا، قليلا، قديما، سحر، صباحا، ضحى، مساء، عشية، عشاء، عتمة، بكرا، صباح مساء، متى، كم، إذ (الماضي)، إذا (لما لم يقع) (الاستقبال)، أين، قبل، بعد، قط، عوض، أنى.

تمثل (1) في تصور سيبويه لظروف المكان، و تمثل (2) لما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص أو المبهم، و تمثل (3) لظروف الزمان. فكيف عالج سيبويه هذه الوحدات المعجمية ؟ و ما هي أهم القضايا التي أثارها ؟ و كيف عولجت الظروف داخل الأدبيات اللسانية الحديثة ؟ ثم كيف يمكننا توظيف اللسانيات في إعادة بناء تصور سيبويه، و النحاة عامة، للظروف؟

2. قضايا الظروف في تصور سيبويه

1.2. الظروف أوعية للأحداث

أول ما نلحظه من خلال تعريف ا"لظرف" المسطر أعلاه هو أن سيبويه تمثل "الظروف" على أساس أنها أوعية للأحداث[1]، ومن تم عدم سلامة بنى مثل:

رقم المثال	المثال
(4)	زيد اليوم

فعدم سلامة (4) يعود إلى أن اسماء الأعلام لا تخصص بالزمن، يقول سيبويه:" " ألا ترى أنك لا تقول: زيد حين يأتيني، لأن حين لا تكون ظرفا لزيد. و تقول الحر حين تأتيني، فيكون ظرفا، لما فيه من معنى الفعل. و جميع ظروف الزمان لا تكون ظروفا للجثث"[2]. مما يؤكد أن ظروف الزمن تشتغل في تفاعل مع الأحداث، لا مع الاسماء الجامدة مثل اسماء الأعلام.

2.2. الظرف مبهم و موقت

قد يدل "الظرف" على قدر من الزمان غير معين، فيسمى مبهما. و يمثل سيبويه لذلك بوحدات مثل: الأبد، الدهر، الصيف...يقول سيبويه: " و سمعنا العرب الفصحاء يقولون انطلقت الصيف، أجروه على جواب متى، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت، و لم يرد العدد و جواب كم"[3]. أما المبهم من المكان فهو ما لا حد له يحصره، مثل: فوق، قدام، خلف، قبالة، تجاه...إلخ. و الإبهام يحصل في المكان من وجهين: أحدهما ألا يلزم مسماه، لأن خلفك قدام لغيرك، و أنك بتحولك عن تلك الجهة، يصير ما كان خلفك قدام أو يمينك أو يسارك على حسب تحولك، لأن

---

(1) و هي الفكرة التي ستثير، بشكل كبير، اهتمامات اللسانيين. كما سنرى في فقرات لاحقة.

(2) سيبويه، الكتاب، ج،1 ص: 136.

(3) م،ن، ج.ن، ص: 219.

الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها... و ثانيهما أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهي إليه، فخلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا، و أمامك: اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا[1]. و قد يدل "الظرف" على قدر من الزمان معين فيسمى موقتا أو مختصا. و يمثل سيبويه لذلك بوحدات مثل: يوم، ليلة، يوم الجمعة... أما المختص من ظروف المكان فهو كل ما يشمل على حد يحيط به.

3.2. الظرف متصرف وغير متصرف

الظرف المتصرف هو ما يستعمل ظرفا و غير ظرف مثل "يوم الجمعة": " تقول صيد عليه يوم الجمعة غدوة، و إن شئت جعلته ظرفا، لأنك كأنك قلت: السير في يوم الجمعة في هذه الساعة. و إن شئت قلت: سير عليه يوم الجمعة غدوة، كما تقول سير عليه يوم الجمعة صباحا، أي سير عليه يوم الجمعة في هذه الساعة. و إنما المعنى كان ابتداء السير في هذه الساعة" [2]. أما الظرف غير المتصرف فهو ما يلازم الظرفية مثل: قط، عوض، أيان، أنى، و الظروف المركبة التي تفيد تكرار الحدث مثل: صباح مساء، إذ يقال: " "إنه ليسار عليه صباح مساء، إنما معناه صباحا و مساء، و ليس يريد بقوله صباحا و مساء صباحا واحدا و مساء واحدا، و لكنه يريد صباح أيامه و مساءها"[3]. كذلك مما يلزم الظرفية ما اصطلح عليه سيبويه بصفات الأحيان: " و مما يختار فيه أن يكون ظرفا و يقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلا، و سير عليه حديثا، وسير عليه كثيرا، وسير عليه قليلا، و سير عليه قديما"[4].

4.2. الظرف منصرف و غير منصرف

(1) ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد الشيخ يوسف البقاع، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بتصرف.

(2) سيبويه، الكتاب ج:1، ص: 223.

(3) م.ن، ج.ن، ص: 227.

(4) م.ن، ج.ن، ص.ن.

ميز سيبويه و النحاة العرب، داخل الظروف المتصرفة و غير المتصرفة، بين:

أ) متصرف منصرف مثل: يوم، شهر، فرسخ، ميل...إلخ.

ب) متصرف غير منصرف مثل: غدوة، بكرة، ضحوة.

ج) غير متصرف منصرف مثل: عشاء، عشية، مساء.

د) غير متصرف غير منصرف مثل: سواء، فوق، تحت...إلخ

2.5. الظرف معرب و مبني

معظم الظروف في اللغة العربية معربة، و منها ما هو أشد تمكنا من الآخر مثل تلك التي اصطلح عليها سيبويه "ظروف الدهر"، يقول: " و اعلم أن ظروف الدهر أشد تمكنا في الأسماء، لأنها تكون فاعلة و مفعولة. تقول: أهلكك الليل والنهار، واستوفيت أيامك"[1]. أما الظروف المبنية فمنها ما هو مختص بالزمان و تمثل له (5)، و منها ما هو مختص بالمكان و تمثل له (6) المواليين:

(5) إذ، إذا، مذ، منذ، قط، عوض، متى، أيان...

(6) أين، حيث، هنا...

2.6. الظرف ملازم لإعراب النصب

الإعراب الذي يحمله الظرف هو إعراب النصب، و العامل فيه هو الفعل أو شبهه، و في حال غياب العامل فإن النحاة يقدرون حدثا تقع فيه الظروف، و هو ما عبروا عنه بمفهوم التعلق. يقول ابن الأنباري في الإنصاف بخصوص معطيات مثل:

رقم المثال	المثال
(7)	زيد أمامك
(8)	عمرو وراءك

(1) م.ن، ج.ن، ص: 419.

" فدل على أن التقدير في قولك: زيد أمامك و عمرو وراءك، زيد استقر في أمامك و عمرو استقر في وراءك، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف"[1]. و مما علل به هذا التعلق هو أن " الظرف كل اسم من اسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (في)، و في حرف جر، و حروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت رابطة تربط الاسماء بالأفعال، كقولك: عجبت من زيد و نظرت إلى عمرو، و لو قلت: من زيد أو إلى عمرو لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به"[2].

يتضح أن النحاة أدركوا العلاقة الموجودة بين الحدث و الظرف و حروف الجر[3]، كما أدركوا أن الظروف تنتظم داخل طبقات. فبخصوص ظروف الزمن، و كما رأينا، فرقوا بين الظروف التي تدل على قدر من الزمن غير معين (الظروف المبهمة)، وتلك التي تدل على وقت معين محدود (الظروف المعدودة) إلا أنهم "لم يوظفوا هذا الفرق بين نوعي الظرف الزمني في تصنيف الأفعال إلى أفعال لها بنية زمنية داخلية محدودة، و أفعال لها بنية زمنية داخلية لا محدودة، لأنه فرق لا يسعف، في غياب توظيف حرف الجر "في"، في تمييز المحدود و اللامحدود من الأفعال"[4]. و هذا ما سنتطرق إلية في الفقرات اللاحقة، و ذلك بعد عرضنا للوحدات المعجمية الممثلة للظروف داخل الأدبيات اللسانية الحديثة.

---

(1) عبد الرحمن، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، المكتبة العصرية، السنة: 2003، ص: 198.

(2) م.ن، ص: 197.

(3) رغم إدراك النحاة للعلاقة بين الظرف و الحرف، فأن الظرف إذا لم يحمل إعراب النصب، وظهر عبارة عن مركب حرفي، فإنه لا يعتبر ظرفا رغم دلالته على الظرفية.

(4) عبد اللطيف شوطا، طبقات الأفعال في اللغة العربية: تحليل معجمي دلالي، بحث لنيل دكتوراه الدولة، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب ابن امسيك، السنة الجامعية: 2000-2001، ص: 318

3. الوحدات الممثلة للظروف في اللسانيات الحديثة

إن اعتماد مقاربة لسانية مبنية على المقارنة بين مفهوم الظرف في تصور النحاة و (adverb) في لغات أخرى يبين " أن هناك اختلافا بينا بينهما على مستوى: أ) المفهوم و ب) الوحدات الممثلة لهذا المفهوم"[(1)]، فإذا كانت "مقولة الظرف عند القدماء مبنية في جزء كبير منها على الإعراب، و هو ما يلغي إمكان التعبير عن الظرف خارج ما ينتصب، و يجعل ما يفيد الظرفية غير المنتصب غير ظرف"[(2)] فإن مفهوم الظرف في اللغات الأخرى مفهوم واسع، إذ " يعرف « adverb » بأنه كلمة ثابتة invariable أو مبنية تنطبق على كلمة أخرى (فعل أو صفة) وتغير (modify) معناها. و هو يخصص معاني عديدة كالزمان والمكان و الكيف و الأداة و غير ذلك"[(3)]. كما أنها تظهر في سياقات إعرابية متعددة.

فمفهوم الظرف في المعاجم الغربية[(4)] هو عبارة عن كلمة تصف و تعطي المزيد من المعلومات عن الأفعال، الصفات، الظروف و الجمل. و يمثل له بوحدات مثل:

(9) yearly, lively , so , soon, too, very, just,. Usually , cheerfully, quickly, fast, hard, outside, right, daily, weekly…

(1) محمد وحيدي، الظروف في اللغة العربية: قضايا تركيبية و دلالية، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة: 1999-2000، ص: 24

(2) عبد المجيد جحفة، عن مبادئ الربط بين زمن الفعل و ظروف الزمن الإشارية،،ضمن آفاق لغوية: أعمال مهداة إلى الأستاذ إدريس السغزوشني، منشورات معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب، السنة: 2016، ص: 105

(3) محمد وحيدي، الظروف في اللغة العربية: قضايا تركيبية و دلالية، ص: 24

(4) انظر معجم كمبردج الأنجليزي

4. قضايا الظروف في اللسانيات الحديثة

1.4. طبقات الأفعال

اهتمت الأدبيات اللسانية الحديثة بتصنيف الأفعال داخل طبقات، و ذلك من خلال البحث في خصائص الأفعال الزمنية و الجهية[1]، و ترى تيني Tenny و بويستفسكي Pustejovsky (2000)[2] أن الاهتمام بالبحث في الجهة و الزمن من القضايا القديمة التي أثارت اهتمام الباحثين منذ أرسطو، ثم وجدت طريقها نحو اهتمامات اللسانيين، و قد أشار فندلر (1967) إلى البدايات الأولى لهذا التقليد في الأدبيات الدلالية المعجمية.

يرى فندلر (1967) أن الأفعال تنتظم داخل أربع طبقات جهية[3]، بناء على كونها ذات بنية زمنية محدودة أو غير محدودة، و هي الحالات states، الأنشطة activities، الإتمامات achievements و الإنجازات accomplishments. و نمثل لذلك بما يلي:

رقم المثال	المثال
(10)	أحب زيد هندا (حالة)
(11)	ضحك زيد (نشاط)

(1) بخصوص الزمن و الجهة في اللغة العربية انظر أعمال الفاسي الفهري من بين آخرين، نذكر منها كتاب: Issues in The Structure of Arabic Clauses and words, Kluwer Academic publishers, Dordrecht , 1993.

(2) A History of Events in Linguistics, Carol Tenny and James Pustejovsky, Center for The study of Language and Information 2000

(3) الجهة التي نتحدث عنها هنا هي جهة الوضع (situation aspect)، و هناك ضرب آخر من الجهة و هو ما يعبر عنه بجهة البناء (View Point Aspect) و يكون عبارة عن صرفة مدمجة في بنية الفعل، يميز داخلها بين التمام (perfevtive) و اللاتمام (imperfective). لمزيد من التفصيل انظر فاطمة السلامي (2007): مقولات الفعل الوظيفية: التحديد و الترتيب، حوليات كلية اللغة العربية، عدد:22.

(12)	رسم زيد لوحة (إنجاز)
(13)	فجر الله الأرض عيونا (إتمام)

حيث تشير الحالات، و كما يتضح من خلال (10) إلى وضع ممتد في الزمن، ليس له نقطة بداية و لانقطة نهاية. وتستمر الأنشطة في الزمن و لا تتقيد بنقطة نهاية، كما ينضح من خلال (11). و تعبر الإنجازات عن وضع ممتد في الزمن إلا أن له نقطة نهاية، كما ينضح من خلال (12)، و توحد الإتمامات بين نقطتي البداية و النهاية كما توضح ذلك (13). هذا التقسيم أعيد النظر فيه من طرف مجموعة من الباحثين[1]، إذ أصبح تصنيف الأوضاع يتم بناء على كونها ساكنة أو حركية (حدثية)، بعد ذلك أصبح مصطلح events يطلق على جميع الأوضاع ثم يقع التمييز بين الأحداث، بناء على كونها محدودة bonded أو غير المحدودة non-bounded مع كل من فركوبل (1972) verkuyl و جاكندوف (1990) Jackendof. أو بناء على كونها تأوجية/ غير تأوجية culminating/non culminating[2]، مع كل من مونس Moens و ستيدمن Steedman (1988)، أو بناء على كون الأحداث أوجية أو غير أوجية telic/atelic مع سميت (1991)، أو محددة/ غير محددة delimited/non-delimited مع تيني (1987) و (1994) Tenny.

و هناك تصنيفات أخرى كاعتماد تجانس الأحداث و عدم تغيرها عبر المراحل الزمنية، عند كل من كوين (1960) Quine و هنرشز (1979).Hinriches و هناك اقتراحات كل من تايلر)1977(و كريفكا)1992(وداوتي (1979) و باخ)1981(و كمري (1976) و ترايفس)1985)[3].

---

(1) انظر تيني و بويستفسكي (2000).

(2) المقصود بالتأوج أن الحدث وصل إلى ذروته.

(3) و بخصوص اللسانيين العرب هناك أعمال الفاسي الفهري، و عبد اللطيف شوطا و عبد المجيد جحفة، من بين آخرين. انظر الإحالات السابقة.

و لقد استعملت هذه الأعمال عدة روائز لتصنيف الأفعال داخل طبقات، ما يهمنا منها هو رائز الظروف، فكيف تمكننا الظروف من تصنيف الأحداث؟.

2.4. الظروف روائز لتحديد طبقات الأفعال:

لننظر إلى المعطيات التالية:

رقم المثال	المثال
(14)	أ) أكل زيد تفاحة في ساعة ب) أكل زيد تفاحة ساعة
(15)	أ) بنى زيد دارا في شهر ب) بنى زيد دارا شهرا
(16)	أ) صفع زيد هندا في ثانية ب) صفع زيد هندا ثانية
(17)	أ) جرى زيد في ساعة ب) جرى زيد ساعة
(18)	أ) مرض زيد في شهر ب) مرض زيد شهرا

إن الحدث في الأفعال الإنجازية "أكل"، "بنى" مر من عدة فترات زمنية قبل أن ينتهي بانتهاء استهلاك التفاحة و بناء الدار، و كون هذه الطبقة من الأفعال، في مثل هذه البنى التي تملك موضوعا داخليا قياسيا يأتي بنقطة نهاية الحدث[1]، تنسجم مع الظروف المحدودة " في ساعة""، " في شهر" و لا تنسجم مع الظروف الزمنية غير

(1) نشير إلى أن طبيعة الموضوعات التي ترتبط بالأحداث تؤثر في الانتماء الطبقي للأفعال. بخصوص اللغة العربية ولمزيد من التفصيل انظر الفاسي الفهري (2010)، ذرات اللغة العربية و هندستها: دراسة استكشافية أدنوية، دار الكتاب الجديد المتحدة.

المحدودة: "ساعة"، "شهر"، كما يتضح من خلال سلامة كل من (14أ) و (15أ)، و لحن كل من (14ب) و(15ب)، يؤكد أنها أفعال إنجازية ذات بنية زمنية محدودة.

و نفس التحليل ينطبق على الحدث في البنى (16)، الذي ينتمي إلى طبقة الإتمامات، فهو بدوره يملك بنية زمنية محدودة. ويبقى الفرق بين الإنجازات و الإتمامات هو اختلاف المدة الزمنية التي يستغرقها كل نمط، فطبقة الإنجازات طبقة ذات امتداد زمني في حين أن طبقة الإتمامات غير ممتدة زمنيا و تتوحد فيها نقطتي البداية و النهاية، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

أما الحدث في الفعل " جرى" الذي ينتمي إلى طبقة الأنشطة، فيمتد في الزمن دون أن يمتلك نقطة نهاية محددة، ومما يؤكد ذلك عدم انسجامه مع ظرف زمني محدود "في ساعة" كما يتضح من خلال لحن (17أ) و سلامة (17ب).

و يعود لحن (18ب) إلى عدم انسجام الظرف الزمني المحدود " في شهر" مع التكوين الزمني الداخلي للفعل " مرض" الذي يدل على حالة غير محدودة.

3.4. الظروف روائز لإسناد ترتيب إلى المقولات الوظيفية:

تميز الأدبيات اللسانية بين قسمين من المقولات: مقولات معجمية و مقولات وظيفية صرفية[1]. و من مميزات اللغة العربية أن عددا من مقولاتها الوظيفية مصهر داخل بنية الفعل، مثل: الزمن، الجهة و البناء، و لقد استعملت "الظروف" للاستدلال أولا على وجود هذة المقولات في بنية الحدث العربي[2]، ثم للاستدلال ثانيا على أن هذه المقولات تشتغل في تفاعل من "الظروف". و إذا كانت الرتبة التي

(1) لمزيد من التفصيل انظر فاطمة السلامي (2007)

(2) ذهبت مجموعة من الأعمال الاستشراقية، نذكر منها عمل بلاشير (1952) blachere، و كوهن (1989) cohen إلى أن اللغة العربية لغة جهية، و دفعهم إلى ذلك ضعف النسق الصرفي الزمني في اللغة العربية مقارنة مع بعض اللغات الأخرى. و بخصوص الاستدلال على زمنية اللغة العربية، عكس ما ذهب إليه المستشرقون، انظر الفاسي الفهري (1993).

تحكم "الظروف" داخل اللغات الطبيعية رتبة صارمة، كما ذهبت إلى ذلك مجموعة من الأعمال اللسانية(1)، فإن رتبة هاته المقولات صارمة أيضا. فما هي الرتبة التي يمكن إسنادها إلى المقولات الوظيفية الذائبة داخل الفعل؟ و ما هو الدور الذي تلعبه الظروف في هذا التصنيف؟

لننظر إلى المعطيات التالية:

رقم المثال	المثال
(19)	أ) قطع زيد الحبل عمدا ب) انقطع الحبل عمدا
(20)	أ) كان دائما ينصت إلى أستاذه جيدا ب)كان جيدا ينصت إلى أستاذه دائما
(21)	أ)(2) katalavene sinithos kala ta themata درس ال جيدا دائما يفهم (يفهم دائما جيدا الدرس) ب) katalavene kala sinithos ta themata (يفهم جيدا دائما الدرس)

إن إمكان ظهور ظرف الكيف "عمدا" في بنى مبنية للفاعل كما في (19أ) و عدم إمكان ذلك في بنى مبنية للمطاوعة، وهي ضرب من البناء لغير الفاعل، كما يتضح من خلال لحن (19ب)، يمكن أن يعتمد دليلا على أن ظروف الكيف تشتغل في تفاعل مع إسقاط البناء. و إذا كانت الرتبة التي تحتلها ظروف الكيف، سواء داخل

(1) نذكر منها عمل شنكوي (1999) cinque: Adverbs and Functional Heads: Across Linguistic Perspective, Oxford University Press.

(2) هذه الأمثلة من الإغريقية، و هي مأخوذة من ألكسيدو (1994) Aexiadou: , Adverbs Issues In The Syntaxes Of P.H. D. Dss , Potsdam.

اللغة العربية أو في لغات أخرى، تأتي بعد ظروف الجهة، كما يتضح من خلال لحن كل من (20ب) و (21ب)- إذ تقدم ظرف الكيف (جيدا) على ظرف الجهة (دائما)- فإن الرتبة التي يمكن إسنادها إلى كل من البناء و الجهة هي كالتالي: (22)

رقم المثال	المثال
(22)	جهة > بناء
(23)	زمن > جهة > بناء.

و إذا كانت الجهة هي أساسا وصف و قياس للزمن، فإن الزمن لا بد أن يتموقع قبلها، و بالتالي نصبح أمام الرتبة الموالية: (23).

و هناك قضايا أخرى تثيرها الظروف وعالجتها الأدبيات اللسانية، و لقد آثرنا، في هذا البحث حصر دور الظروف في تصنيف الأفعال داخل طبقات، و كذلك في إسناد ترتيب إلى المقولات الوظيفية الصرفية.

خاتمة

حاولنا خلال هذا البحث تقديم تصور النحاة، وسيبويه خاصة، للظروف داخل اللغة العربية. فبينا أن الظروف في التصور السيبويهي محصورة في الأزمنة و الأمكنة التي تقع فيها الأحداث، و ألا دلالة للظرف خارج ما ينتصب. كما عرضنا لبعض الخصائص الصرفية للظروف كالتصرف و عدم التصرف، الانصراف و عدم الانصراف.

و بخصوص تصور الظرف في الدراسات اللسانية الحديثة بينا أن مفهوم الظرف مفهوم واسع يضم بالإضافة إلى ما أدرجه سيبويه في أبواب الظروف، ملحقات أخرى تفيد الحال أو المصاحبة أو المعية إلخ.

كما أن قضايا الظروف المطروحة في الأدبيات اللسانية، تضيف تراكما لما طرحه النحاة، ويمكن استثمارها في قراءة و إعادة بناء ما أنتجه الفكر العربي في هذا المجال.

أفكار لسانية في كتاب سيبويه

د. عبد العزيز العماري

أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب بمكناس

1 – عندما نقرأ كتاب سيبويه قراءة متأنية واعية فاحصة نكتشف أنه يتوفر على أفكار لسانية تنظيرية وتطبيقية مؤهلة لأن تصبح أدوات لسانية واصفة ومفسرة. في هذا الكتاب تتداخل مستويات التحليل وتتكامل: التركيب والصرف والأصوات والدلالة والمعجم. ولا مبالغة ولا إسقاط إذا قلنا إن هذا الكتاب يتضمن ما سيسميه شومسكي في النحو التوليدي التحويلي مكونات النحو الأساسية: التركيبية والدلالية والصوتية والمعجمية وغيرها[1]. ولا ينبغي أن يفهم من هذه الإشارة أن نحو سيبويه نحو توليدي بالمَعْنى الحَديث. وسنقدم نماذج مما ذكرنا.

2 – تكامل التفسيرين الدلالي والتركيبي:

يزخر الكتاب بالنصوص والإشارات التي تقبل أن تدخل في مجال التنظير والتطبيق اللسانين، ولكنها مشتتة في مواضع كثيرة منه، ويحتاج جمعها وتصنيفها إلى قدر كبير من الصبر والتأني.

(1) انظر على الخصوص كتبه:

- Structures Syntaxiques, Tr:Michel Braudeau, Points, Seuil, 1969.
- Aspect de la théorie syntaxique, Tr: Jean – Claude Milner, Seuil, Paris, 1971.
- Linguistique cartésienne, Tr: N.Delanoe et D. Sperber, Seuil, Paris, 1969.

أول ما يثير الانتباه هو الكفاءة الفائقة التي استطاع بها سيبويه أن يجعل المعايير التركيبية والدلالية تتضافر لوصف الظاهرة اللغوية وتفسيرها. وهذا دليل قاطع على أن النحو العربي الأصيل لم يكن يكتفي بتحديد الحالات الإعرابية لمكونات الجملة ولم يكن يكتفي بالوصف الشكلي لتصريفاتها من حيث التقديم والتأخير، فقد كان يصف ويفسر موظفا في ذلك الأدوات التركيبة والدلالية. وقد تكون الدلالة معجمية أو جملية أو مقامية. ويمكن أن نلاحظ بسهولة أن سيبويه يعتمد كثيرا على الدلالة المقامية، حيث إنه كان في الغالب يجعل التفسير التركيبي تابعـًا لظروف المتكلم والمخاطَب. لا يمكن أن نقدم كل النماذج الواردة في الكتاب، ولذلك سنكتفي بتقديم عينات منها.

عندما يعالج سيبويه ظاهرتي التقديم والتأخير في الجملة فإنه لا ينظر إليهما من زاوية تركيبة محضة، حيث إنه لا يَعُدُّهما إجراءً تركيبيا يتقدم بمقتضاه عنصر من عناصر الجملة على آخر أو يتأخر عنه، فهو يدخل في الاعتبار مستعمل اللغة، المتكلم والمخاطَب، الذي يستطيع تقديم عنصر أو تأخيره بدافع الاهتمام والعناية، وبذلك يصبح التقديم والتأخير إجراء تركيبيا واعتبارا دلاليا. يقول سيبويه عن تقديم الفاعل والمفعول: " إنما يقدمون الذي بيانه أهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم "[1].

ومن النصوص التي تبين أهمية المقام في تفسير ظاهرة لغوية تُعَدُّ عادة ظاهرةً تركيبية نورد ما يلي: " اعلمْ أنه لا يجوز أن تقول: (زيدٌ) وأنت تريد أن تقول: (لِيُضْـرَبْ زيدٌ) أو: (لِيَضْرِبْ زيدٌ)، إذا كان فاعلا، ولا: (زيداً) وأنت تريد: (لِيَضْرِبْ عمرو زيداً)، ولا يجوز: (زيدٌ عمراً)، إذا كنت لا تخاطب: (زيدا)، إذا أردت: (لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً) وأنت تخاطبني، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب (عمراً)، و (زيد) و (عمرو) غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل

---

(1) كتب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص34، 80–81



الغائب. وكذلك لا يجوز: (زيدا) وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أنْ يضرب زيدا، لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد، إذا قلت: (زيدا) أنك تأمره هو ب: (زيد)، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل، نحو قولك: (عليك)، أن يقولوا: (عليه زيدا)، ليلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل"[1].

يريد سيبويه في هذا النص أن يبين أن حذف عنصر أساسي من الجملة، الفعل على الخصوص، إجراء تركيبي، غير جائز إذا كان يشوش عملية التواصل اللغوي ويسبب الالتباس للسامع.

ونورد نصا آخر يبين مدى اعتماد سيبويه على الإجراءات التركيبية في تحديد المقام. يقول سيبويه: ". وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل فقلت: (أتميميا مرة وقيسيا أخرى؟)، كأنك قلت: (أَتَحَوَّلُ تميميا مرة وقيسيا أخرى؟)، فأنت في هذا الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهِّمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك " [2]. نستنتج من قراءتنا لهذا النص ما يلي:

- يفسر سيبويه الملفوظ بواسطة عناصر مقامية: (رؤية المخاطَب في حال تلون وتنقل).

- يلتجئ إلى إجراء تركيبي للمزيد من التفسير: إظهار العناصر اللغوية المحذوفة، أي تقديرها، وذلك قصد الحصول على شكل تركيبي ثان معادل دلاليا للشكل التركيبي الأول:

+ أتميميا مرة وقيسيا أخرى ؟ ⟵ أتحوّلُ تميميا مرة وقيسيا أخرى؟

(1) نفسه، ج1، ص254 – 255
(2) نفسه، ج1، ص 343.

- يلتجئ مرة أخرى إلى المقام عندما يبدو له أن الإجراء التركيبي لا يحل المشكل نهائيا فيحاول أن يبين أن حالة التنقل والتحول التي يوجد عليها المُخاطَب تجعل المتكلم موبخا لا مستخبرا.

ونقدم نصا آخر تظهر فيه أهمية تضافر الإجراءات التركيبة والدلالية: "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: (عبدُ الله وربي)، فكأنك قلت: (ذاك عبدُ الله) أو: (هذا عبدُ الله) أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت: (زيدٌ وربي) أو مسست جسدا أو شممت ريحا فقلت: (زيد) أو (المسك) أو ذقت طعاما ما فقلت: (العسل)"[1].

عندما نتأمل هذا النص نستنتج أن الإجراء التركيبي، ويتمثل في إظهار العناصر المحذوفة في الملفوظ للحصول على إسناد كامل، ضَمِنَ مشرعية تأويل دلالي أوحى به مقام معين:

- رؤيتك شخصا تعرفه ← زيد ← هذا زيد.

- وضعية المتكلم وظروف المقام ← شكل ملفوظ ← أصل تركيبي.

وقد يحدد المقامُ التركيبَ. لنتأمل النص الآتي: "...وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: (أنا عبد الله منطلقا)و:(هو زيد منطلق) كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل: (هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن (هو) و (أنا) علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني. إلا أن رجلا لو كان خلف

(1) نفسه، ج2، ص 130.



حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: (من أنت؟)، فقال: (أنا عبد الله منطلقا في حاجتك) كان حسنا " [(1)].

نلاحظ مايلي:

- يحدد النص القيود المفروضة على علامات الإضمار، حيث لا يجوز أن يقع بعدها اسم ظاهر يعادلها وتعود عليه، وذلك في حال وجود المتكلم وجها لوجه مع المخاطَب.

- قد تسمح وضعية خاصة للمتكلم أو المخاطَب بتجاوز هذا القيد، كوجود المخاطَب وراء حائط.

وقد يتدخل المقام للطعن في ملفوظ معين، حيث يكون الشكل التركيبي متوفرا على كل شروط البناء، ولكن الظروف الخطابية ترفضه. لنتأمل قول سيبويه التالي: " لو قلت: (كان إنسان حليما) أو: (كان رجل منطلقا) كنت تلبس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس " [(2)].

نلاحظ ما يلي:

- إن الجملتين المذكورتين:

أ – كان إنسان حليما

ب – كان رجل منطلقا

تتوفران على شروط الإسناد، ورغم ذلك فإنهما مرفوضتان دلاليا، لأن المتكلم بهما ملبس، واللبس يضيع الإفادة على المخاطَب، ونحن نعلم أن الإفادة شرط أساسي في كل كلام مستقيم حسن.

---

(1) نفسه، ج2، ص 80 – 81.

(2) نفسه، ج1، ص 48.

- يتمثل التفسير التركيبي الدلالي "لامقبولية" (inacceptabilité) أو "لانحوية" (agrammaticalité)[1] هاتين الجملتين في كون المسند إليه وقع نكرة وابتدئ به. والمقصود هنا بالابتداء اعتبار ما كان:

أ.أ – إنسان حليم

ب.أ – رجل منطلقا

وقد تتدخل القرائن الحالية لتعطي النكرة شحنة دلالية خاصة تجعل الجملة مقبولة. لنتأمل النص التالي: " يقول: (أتاني اليوم رجل)، أي: في قوته ونفاذه، فتقول: (ما أتاك رجل)، أي أتاك الضعفاء"[2].

نلاحظ أن التنكير في هذه الحالة شكلي فقط، لأن القرائن الحالية تزيله.

لم يكن هدفنا في هذا المحور أن نقدم كل النصوص التي تبرز مدى اهتمام سيبويه بالمقام في تحليل الظواهر اللغوية ولا كل النصوص التي تكشف عن قدرته على جعل المعايير التركيبة والدلالية متضافرة في التفسير. كان هدفنا فقط تقديم عينات من ذلك. ما ينبغي التنبيه إليه هو أن هذه الأفكار قابلة للمناقشة. ما ينبغي التنبيه إليه هو أن هذه الأفكار قابلة للمناقشة.

3 – المعجم بين الدلالة المعجمية والتركيب:

واهتم سيبويه بالمعجم والدلالة المعجمية وربط ذلك بالتركيب. لنتأمل ما قاله في: " باب اللفظ للمعنى ": اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين،

(1) هذان المصطلحان استعملهما النحو التوليدي. انظر:
N.Chomsky، كتابه: Aspects de la théorie syntaxique ص 21 و 23.
(2) نفسه، ج1، ص55.



فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: (جلس) و (ذهب)، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: (ذهب) و (انطلق)، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، نحو قولك: (وجدت) عليه، من (الموجِدة) و (وجدت)، إذا أردت وِجدان الضالة. وأشباه ذلك كثير "[1]. نلاحظ ما يلي:

- هذا النص قصير. ولكنه غني، فهو يكشف عن جانب مهم من منهجية سيبويه في التحليل:

- يقدم سيبويه الفكرة مجردة ثم ينتقل بعد ذلك إلى التمثيل.

- يوضح أن الدلالة المعجمية لعنصر معين لا تتحدد إلا في ائتلاف مجموعة من العناصر، ولذلك فإنه لا يجد مناصا من تقديم العنصر المقصود في ائتلاف إسنادي.

- يدخل المشترك اللفظي بوضوح في الدلالة المعجمية.

4 – مستويات المقبولية والنحوية:

واهتم سيبويه كثيرا بتحديد مستويات المقبولية والنحوية في الكلام. وهذا مجال برع فيه، بينما ما زالت بعض اللسانيات الحديثة: (النحوان التوليدي والتأليفي، مثلا)[2] لم تحدده بدقة. وقد أورد سيبويه نصوصا كثيرة في هذا المجال. ونختار منه نصا مشهورا قدم من خلاله بدقة منهجيته في تحديد درجات المقبولية واللامقبولية والنحوية واللانحوية. يقول في " باب الاستقامة من الكلام والإحالة ": " فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب. فأما

---

(1) نفسه، ج1، ص24.

(2) انظر مثلا:

- N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p21, 23 et autres.
- Maurice Gross, Méthodes en syntaxe, Hermann, 1975

المستقيم الحسن فقولك: (أتيت أمس) و (سآتيك غدا). وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: (أتيتك غدا) و (سآتيك أمس). وأما المستقيم الكذب فقولك: (حملت الجبل) و (شربت ماء البحر) ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: (لقد زيدا رأيت) و (كي زيد يأتيك) وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: (سوف أشرب ماء البحر أمس)[1].

نستنتج من قراءتنا لهذا النص ما يلي:

أ – يحدد هذا النص منهجية سيبويه في التحليل، فهو يقدم القواعد مجردة ثم بعد ذلك يعزز هذا المستوى المجرد بمستوى تطبيقي معتمدا في ذلك على الأمثلة.

ب – يزخر بالمصطلحات الخاصة بقياس درجات صحة وسلامة الكلام.

ج – تتمثل مصطلحات النص الأساسية في الكلام والاستقامة والإحالة.

د – لم يحدد النص مصطلح (كلام)، ولكن نحس بأنه لا يشترط فيه الإفادة، وإلا كيف يمكن أن يكون الكلام المحال مفيدا؟ ويرى حماسة أن سيبويه يقصد بالكلام الجملة[2].

ه – لم يحدد معنى الكلام المستقيم، ولكنه قسمه إلى كلام مستقيم حسن وكلام مستقيم كذب وكلام مستقيم قبيح. وفسر كل قسم بواسطة أمثلة.

تعتبر هذه الأقسام درجات لصحة الكلام وسلامته. ورغم ذلك فإنه من الصعب أن نؤكد أن هذه الدرجات مرتبة ترتيبا سلَّميا، كما أنه من الصعب أن نثبت أن سيبويه قصد وضع لائحة نهائية لهذه الدرجات. وإذا كان لابد من وضع سلَّمية لها، فإن ذلك يكون على الشكل الآتي: كلام مستقيم حسن – كلام مستقيم كذب – كلام

---

(1) الكتاب، ج1، ص 25 – 26

(2) النحو والدلالة، ص62.



مستقيم قبيح. ويبقى أن نحدد المعيار الذي اعتمدنا عليه في وضع هذه السلّمية. نعتقد أن المعيار الدقيق هو الاعتماد على حد الكلام، أي على أصله، وهذا هو المصطلح الذي وضعه سيبويه[1]، والأصل المقصود هو الأصل التركيبي والدلالي للكلام. ويمكن أن نستعين بمعيار وتيرة الفهم والإدراك، وهذا رائز وضعه شومسكي[2]. ويمكن الاستعانة بالمعيار الذي وضعه النحاة العرب القدماء بعد سيبويه، وهو معيار الإفادة[3].

وإذا سلمنا بقدرة هذه المعايير على تحديد درجات هذه الأنواع من (الكلام المستقيم)، فإن الكلام المستقيم الحسن يرتب في أعلى مراتب الكلام. لنتأمل المثالين اللذين قدمهما سيبويه للتمثيل لهذا النوع من الكلام:

1 – أتيتك أمس.

2 – سآتيك غدا.

نلاحظ أن الجملتين 1 و 2 أتيتا على أصلهما التركيبي والدلالي وأن المستمع مستعمل اللغة العربية يستطيع أن يفهمهما بكل سهولة. وهذا يخول لهما درجة كلام مستقيم حسن.

ويرتب الكلام المستقيم الكذب في المرتبة الثانية. لنتأمل المثالين اللذين قدمهما سيبويه للتمثيل:

3 – حملت الجبل.

4 – شربت ماء البحر.

---

(1) نفسه، ج3، ص 81.

(2) كتابه: Aspects، ص 21.،

(3) انظر، مثلا، ابن هشام، كتابه: مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، 1979، ص 490.



نميل إلى الاعتقاد بأن سيبويه يقصد بالكلام المستقيم الكذب الكلام المجازي. وبما أن هذا الأخير فرع وأن الكلام الحقيقي أصل، فإن ما جعل الجملتين 3 و 4 في هذه المرتبة هو عدول معناهما عن ظاهر اللفظ وتجاوزهما للأصل، أي للاستعمال الحقيقي، حيث خرقتا القيود التركيبية و الدلالية، فالفعل انتقى مفعولا لا ينتقيه في الأصل، ولكن هذا الخرق مسموح به، ولا يخفى أن فهم التعبير المجازي يتطلب من المستمع مجهودا إدراكيا إضافيا، حيث يرجع بهذا الفرع إلى الأصل عن طريق التأويل.

أما الكلام المستقيم القبيح فيرتب في أدنى مرتبة. وقد عرف سيبويه هذا النوع بقوله: " أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ". لنتأمل الأمثلة التي اختارها لهذا الغرض:

5 – قد زيدا رأيت.

6 – كي زيد يأتيك.

نلاحظ أن العناصر المكونة لهاتين الجملتين ليست مرتبة ترتيبا أصليا. إنها مرتبة ترتيبا فرعيا، ولكن هذا الترتيب الفرعي غير مستعمل. ويرجع ذلك إلى كون هذا الشكل الفرعي يضيع فرصة الفهم على المستمع، وذلك بجعله مترددا، فعندما يصل إلى سمعه العنصر(قد) أو (كي) فإنه ينتظر (فعلا)، ولكنه يفاجأ باسم يهاجم سمعه، فيضيع ما كان ينتظره مباشرة بعد سماعه ل: (قد) و (كي)، وعليه أن ينتظر سماع عناصر لغوية أخرى، وهي: (رأيت) و (يأتيك)، وهي العناصر الأساسية التي تأتي عادة مباشرة بعد (قد) و (كي). ولا يخفى مدى العناء الذي يتحمله المستمع من أجل الفهم. وهكذا يكون الخلل التركيبي المتمثل في وقوع اسم مباشرة بعد (قد) و (كي)، وهذا خرق للأصل التركيبي، سببا في إبطاء عملية الفهم والإدراك. وهذا هو سبب وضع هذا النوع من الكلام في خانة الكلام المستقيم القبيح.



ويحدد سيبويه الكلام المحال بالتعريف والتمثيل. وإذا كان تعريفه للكلام المحال وتمثيله له واضحين، فإن ما لايفهم بسهولة هو تنصيصه على وجود نوع من الكلام المحال الكذب. وإذا كان الكلام المحال هو ما لايصح له معنى، حسب تعبير أبي الحسن الأخفش[1]، وهو ما ينقض أوله بآخره، حسب تعبير سيبويه[2]، فماذا يقصد بالكلام المحال الكذب؟ وهل يصح وصف المحال بالكذب؟ تتطلب الإجابة عن هذين السؤالين تحليل الأمثلة التي استدل بهما سيبويه:

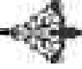
7 – أتيتك غدا.

8 – سآتيك أمس.

9 – سوف أشرب ماء البحر أمس.

لا شك في أن الجملتين 7 و 8 غير منطقيتين، إذ لايمكن لزمني الماضي والمستقبل أن يتزامنا في حدث الإتيان. المحال هنا ناتج، إذن، عن خلل منطقي في الإرسالية نسميه خللا دلاليا داخليا، ولكنه خلل يتنبأ به المستوى التركيبي أيضا عن طريق ضبط التوزيعات، حيث إن التعبير عن زمن حدث معين يتعين بواسطة أدوات لغوية محددة ومتخصصة. وفي المثال 7 لا ينسجم زمن الإتيان، وهو الماضي، مع ظرف الزمن: (غدا) الدال أصلا على زمن المستقبل. وفي المثال 8 لا ينسجم زمن الإتيان، وهو المستقبل، مع زمن ظرف الزمن (أمس) الدال أصلا على زمن الماضي. وبتعبير اللسانيات الحديثة فإنه لا يمكن للفعل: (أتى) أن يتوزع مع ظرف الزمن(غدا)، ولا يمكن للمركب الفعلي (سآتي) أن يتوزع مع ظرف الزمن (أمس). وهذا هو ما يسميه سيبويه بالكلام المحال، حيث ينقض آخر الكلام أوله.

(1) الكتاب، ج1، ص26، الهامش1.
(2) نفسه، ج1، ص 25.



نلاحظ أن العنصرين: (غدا) و (أمس) في المثالين 7 و 8 هما سبب هذه الوضعية، فالمستمع يتلقي الجزء الأول من الإرسالية في ظروف طبيعية:

7. أ – أتيتك.

8. ب – سآتيك.

أي يتلقى كلاما مستقيما حسنا، ثم يأتي العنصران (غدا) و (أمس) فيحدثان تشويشا يذهب كل الفائدة، فينزلق الكلام إلى مرتبة المحال.

أما المثال 9 فينطبق عليه ما انطبق على المثالين 7 و 8، ولكنه يتميز عنهما: الذي جعله محالا هو العنصر: (أمس) الذي جعل أول الكلام يتناقض مع آخره، وذلك بتزامن زمني المستقبل والماضي. وهذا أمر لامنطقي. ولكن ما جعل المثال 9 محالا كذبا هو الوضعية السابقة للكلام قبل دخول العنصر: (أمس) عليه:

9. أ – سوف أشرب ماء البحر.

إن هذه الجملة تنتمي إلى الكلام المستقيم الكذب. وعندما دخل عليها عنصر زمني غير ملائم: (أمس):

9 – سوف أشرب ماء البحر أمس.

انزلق إلى مرتبة المحال الكذب. وهكذا يتضح غنى هذا النص القصير، حيث يمثل وحده نواة لنظرية لسانية عربية، فهو، رغم قصره، غني على مستوى التنظير وعلى مستوى التطبيق. وأهم ما فيه هو أنه يدل دلالة واضحة على أن المعايير التركيبية والدلالية تتضافر في كل تحليل لغوي لتحديد درجة المقبولية واللانحوية. وما يثير الانتباه في هذا النص هو أن سيبويه لم يعتمد على المعايير المقامية في التحليل. أما ما أشار إليه حماسة في شأن عدم استغلال سيبويه للمصطلحات الواردة



في هذا النص في باقي الكتاب[1] فغير صحيح، ففي مواضع كثيرة من الكتاب وردت هذه المصطلحات إلى جانب مصطلحات أخرى لها نفس الخصائص[2]. من هذه المصطلحات ما هو مشتق من المصطلحات في النص السابق، نحو: (الإحالة) و(يحال) و (القبح) و (قبُح) و (استقبح) و (استقام) و (يستقيم) و (يحسن)، ومنها ما لم يرد فيه، نحو: (الجائز) ومشتقاته و (جيد) و (أجود) و (أمثل) وضعيف) و (مكروه)، الخ....

وسنحاول أن نسلط الضوء على بعض السياقات التي وردت فيها هذه المصطلحات، ولكن دون أن ننسى أن هدفنا ليس هو تقديم كل التفاصيل عن هذا الموضوع. يقول سيبويه:

- " لو قلت: (مررت بهذا الرجل) كان حسنا جميلا "[3].

- " يجوز أن تقول: (بمن تمرر أمرر) و (على من تنزل أنزل)، إذا أردت معنى: (عليه) و (به). وليس بحد الكلام. وفيه ضعف " [4].

- فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: (أعطاكني) أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: (قد أعطاهوني)، فهو قبيح لاتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه " [5].

- " واعلم أنه ليس يحسن أن تلي: (إنَّ) (أَنَّ) ولا: (أنّ) (إنَّ)[6].

- " ألا ترى أنك لو قلت: (مررت بزيد وأنت) لم يجز، ولو قلت: (ما مررت بأحد إلا أنت لم يجز)"[7]

(1) النحو والدلالة، ص 83.
(2) انظر على الخصوص الأجزاء 1و2و3 من الكتاب.
(3) نفسه، ج2، ص88.
(4) نفسه، ج3، ص 81.
(5) نفسه، ج2، ص 363 – 364.
(6) نفسه، ج3، ص 124.
(7) نفسه، ج2، ص 362.

مكنتنا قراءة هذا النص من الوقوف على أفكار لسانية تصلح أن تكون نواة من نويات نظرية لسانية ما زالت اللسانيات الحديثة تهمشها. ويتعلق الأمر بنظرية درجات صحة الكلام وسلامته. ليس معنى هذا أن سيبويه كان مصيبا في كل ما قدم في هذا النص من تحاليل وتفسيرات تهم درجات الكلام.

5 – المصطلحات

ونتحدث في هذه الفقرات عن الرصيد المصطلحي الذي يتوفر عليه كتاب سيبويه. يمكن لقارئ الكتاب أن يكتشف حقيقة قد تكون مفاجئة لبعض اللسانيين المهتمين بالموضوع، فقد تعودنا أن نسمع في بعض الملتقيات وأن نقرأ في بعض الكتب والمجلات أن المصطلحات النحوية ليست ناضجة ولا قارة. ويستدل على ذلك بشكل عناوين أبواب مواد الكتاب، حيث يطغى على هذه العناوين الطول والإطناب اللذان ينوبان، في الغالب، عن مصطلحات معينة ومحددة. هذه الملاحظة صحيحة. ولكن ينبغي أن نفهم أن لذلك علاقة بطبيعة منهجية سيبويه في الكتابة، كما ينبغي أن نبحث عن المصطلح داخل النصوص وعبر صفحات الكتاب كله. فما هي الحقيقة التي نكتشفها؟

تمكننا قراءة نصوص الكتاب، والنص السابق نموذج واضح منها، من الوقوف على الحقائق التالية:

أ – الكتاب زاخر بالمصطلحات النحوية المختلفة. ونقصد بها مختلف المصطلحات التركيبية والدلالية والمعجمية والصرفية والصوتية. وقد رأينا في المحور الرابع عينة منها، ويتعلق الأمر بمصطلحات درجات مقبولية الكلام.

ب – أغلب مصطلحات الكتاب كتب لها البقاء والاستمرار، حيث تبناها النحاة الذين أتوا بعده.



ج – بعض مصطلحات الكتاب، رغم أهميتها، لم تلق رواجا في كتب النحويين المتأخرين أو لم تعرف فيها ازدهارا.

د – ليس معنى ذلك أن نحو سيبويه لا يخلو من أي فقر في مجال المصطلحات، فهو في الحقيقة يفتقر في حالات كثيرة إلى مصطلحات تفي بالغرض الوصفي والتفسيري.

ليس من أهدافنا في هذا العرض جمع وإحصاء وتصنيف المصطلحات النحوية الواردة في كتاب سيبويه، فهذا عمل يحتاج إلى بحث مستقل[1]، ولكننا نريد فقط أن نشير إلى ما استخلصناه من قراءتنا في مجال المصطلح. لا نبالغ إذا قلنا إننا لا نشعر أثناء قراءتنا للكتاب إلا بغزارة المصطلح الذي يكفي لتغطية كل مجالات النحو. ولكننا نعترف أن الباحث اللساني سيعاني كثيرا في بحثه عن المصطلح الذي يريده، فهو يبحث في باب: (التوكيد) عن مصطلح: (توكيد)، وقد لا يعثر عليه، ويلاحظ، عوض ذلك، ورود مصطلح آخر هو مصطلح: (وصف)[2]، فيسارع إلى الحكم بأن مصطلح: (توكيد) غير وار في الكتاب، ثم يفاجأ أثناء قراءته بورود هذا المصطلح في باب آخر وبنفس المعنى[3]. ويبحث عن مصطلح: (بدل) فيجده مصطلحا واسع المجال يختلف عن المجال الضيق الذي حصره فيه النحاة المتأخرون[4].

ويبحث عن مصطلح: (صلة الموصول) فيجد بابا نحويا يطلق فيه سيبويه مصطلح: (حشو) على: (الصلة)، ثم يفاجأ بأنه يستعمل أيضا مصطلح: (صلة)[5].

---

(1) يعتبر العمل الذي قام به المحقق محمد عبد السلام هارون هاما، فقد خصص صفحات من الجزء الخامس(ص 241 – 395) لمسائل مصطلحية. ولكن لا ينبغي التعويل عليه كليا، لأن صاحبه لم يكن يقصد استقراء مصطلحات الكتاب استقراء تاما.

(2) الكتاب، ج 2، ص 385.

(3) نفسه، 2، ص 105 – 107

(4) نفسه، ج1، ص 150 – 158، 439، ج2، ص 14 – 17. وانظر مواضع أخرى من الكتاب.

(5) نفسه، ج 2، ص105 – 108..

يمكن للباحث اللساني أن يلاحظ أن أغلب المصطلحات الواردة في الكتاب تبناها النحاة المتأخرون، ولكن هؤلاء النحاة تصرفوا كثيرا في مجالات استعمالها، حيث إنهم ضيقوا مجالات بعضها، فمصطلح: (توكيد)، مثلا، انحصر في باب ضيق. وقد كان في كتاب سيبويه مصطلحا واسع المجال. ومن مصطلحات سيبويه التي أدخلت عليها تغيرات مضمونية مصطلحا: (مسند) و(مسند إليه)[1]. ويمكن أن نقول إن النحاة حددوا بدقة المصطلحين لتجنب الغموض الذي وضعهما فيه سيبويه[2] ويسهل أن نلاحظ، أيضا، أن كثيرا من مصطلحات سيبويه اختفت من كتب النحاة المتأخرين، وترك اختفاؤها فراغا مصطلحيا، فقد استغنى عدد كبير من النحاة عن استعمال مصطلح: (علامة الإضمار)[3]، مثلا، واكتفوا باستعمال مصطلح: (ضمير). وقد كان سيبويه يميز بين المصطلحين8؟. ولم يستغلوا أيضا مصطلحات أخرى، نحو: (التزجية)[4] و (الاختزال)[5] و: (الشاهد)[6].

ويمكن للباحث اللساني أن يلاحظ أن سيبويه لم يجد لبعض الظواهر اللغوية مصطلحات توصف بها وتفسرها. وأهم نموذج ذلك الباب النحوي التالي: " هذا باب لاتجوز فيه علامة المضمر المخاطب ولا علامة المضمر المتكلم ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب "[7]. لنتأمل ما قاله في هذا الموضوع: " وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب: (اضْرِبْك) ولا: (اقْتُلْكَ) ولا: (ضَرَبْتَك)، لما كان المخاطَبُ فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم: (اقْتُلْ

---

(1) نفسه، ج1، ص 23 — 24، ج2، ص 126 — 127.

(2) انظر: محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت ط1، 1985، ص 107.

(3) نفسه، ج1، ص 187 — 188، ج2، ص 78 — 81، 376 - 385

(4) أورد سيبويه هذا المصطلح مقترنا بمصطلح آخر هو: (إثبات). انظر: ج1، ص 330و341.

(5) يقصد سيبويه اختزال الفعل أو (أنْ والجملة). انظر: ج 1، ص 312، ج 3، ص 12.

(6) يقصد به السامع المخاطَب. انظر: ج 1، ص 255.

(7) نفسه، ج 2، ص 366 — 367.



نفسكَ) و (أهلكْت نفسَك) عن الكاف هنا وعن إياك. وكذلك المتكلم، لا يجوز أن يقول: (أهلكْتُني) ولا: (أهلِكُني)، لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: (أنفع نفسي) عن: (نِي) وعن: (إيايَ). وكذلك الغائب، لايجوز لك أن تقول: (ضربَه) إذا كان فاعلا وكان مفعولَه نفسَه، لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم: (ظلم نفسَه) و (أهلكَ نفسَه). ولكنه قد يجوز ما قبح هاهنا في: (حسِبتُ) و (ظننْتَّ) و (خلْتُ)، و (أرى) و (زعمتَّ) و (رأيتُ)، إذا لم تعن رؤية العين، و: (وجدْتُ)، إذا لم ترد وِجدان الضالة، وجميع حروف الشك".

نقرأ النص ونفهمه فهما تاما، ولكننا لا نعثر على مصطلح قادر على تحديد الظاهرة المدروسة. ويمكن أن نلاحظ في كتب النحو الأخرى أن هذا الفراغ المصطلحي بقي متوارثا، وكأن النحاة الذين أتوا بعد سيبويه كانوا ينتظرون أن يحدد لهم مصطلحا، فلما لم يحدده لم يتعبوا أنفسهم في وضع مصطلح يفي بالغرض، بل إن أكثرهم استغنى عن هذا الباب النحوي. وفي بعض اللسانيات الحديثة سميت هذه الظاهرة اللغوية ب " البناء الانعكاسي "[1].

6 – التعريفات:

وفي هذه الفقرات سنحاول أن نسلط الضوء على مسألة التعريفات في كتاب سيبويه، وهي مسألة وثيقة الصلة بمحور المصطلحات الذي سبق عرضه.

يعتمد سيبويه بصفة عامة في تعريفه للظواهر اللغوية على التمثيل والمقارنة. وفي بعض الحالات يعرف الظاهرة اللغوية عن طريق التجريد والتمثيل.

---

(1) انظر، مثلا، عبدالعزيز العماري، الجملة العربية: دراسة لسانية، مطبعة أنفو برانت، فاس، ط2، 2016، ص 359 – 369. وانظر أيضا:

- N.Chomsky :كتابه، Aspects de la théorie syntaxique، ص 198 – 199.

M. gross - :كتابه، Méthodes en syntaxe، ص 99.

- M.Gross :كتابه، Grammaire transformationnelle du français: syntaxe du verbe, ‹Larousse، 1973، ص 31.

لنتتبع تعريفه لمصطلحي: (مسند) و (مسند إليه). يقول: " هذا باب المسند والمسند إليه: وهما ما لايغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك) و (هذا أخوك). ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. وما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كان عبد الله منطلقا) و (ليت زيدا منطلق)، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدإ إلى ما بعده " [1].

نلاحظ ما يلي:

- إن المسند يستدعي المسند إليه، والعكس صحيح أيضا، ولا وجود لواحد بدون وجود الآخر.
- إن الإسناد، وهو مصطلح لم يذكره سيبويه هنا و لم يعرفه، عبارة عن علاقة ضرورة بين المسند والمسند إليه.
- إن الكلام قائم بالضرورة على الإسناد، ذلك ما نفهمه من قوله: (ولا يجد المتكلم منه بدا).
- إن سيبويه يمزج بين التعريف النظري المجرد والتعريف التطبيقي.

ولنتأمل كيف يعرف المبتدأ. يقول: " هذا باب الابتداء. فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه. واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به "[2].

---

(1) الكتاب، ج1، ص23.
(2) الكتاب، ج2، ص 126.



نلاحظ أن هذا النص يتوفر على تعريفات وتحديدات ومصطلحات مهمة:

- ف " المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه الكلام ". وهذا تعريف دقيق، فهو يرفع كل لبس، حيث لا يمكن أن يكون المفعول به، مثلا، مبتدأ لأنه لا يبنى عليه الكلام.

- المبتدأ والمبني عليه، أي الخبر، يكونان مرفوعين.

- رتبة المبتدإ أن يقع قبل الخبر.

- المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه. وقد رأينا في موضع آخر أن النحاة الذين أتوا بعد سيبويه حددوا أكثر مصطلحي مسند ومسند إليه، حيث أصبح مصطلح" (مسند إليه) يطلق على المبتدإ وعلى الفاعل و ما شابههما (اسم كان، مثلا)وأصبح مصطلح: (مسند) يطلق على الفعل في الجملة الفعلية وعلى الخبر بصفة عامة.

6 – تقنيات التفسير في كتاب سيبويه

من تقنيات التفسير التي أتى بها سيبويه استفادته من ملاحظة الأصول غير المستعملة. وهكذا نلاحظ بسهولة أنه يستعمل بكثرة العبارة التالية: (وهذا تمثيل ولم يتكلم به). إن سيبويه يصف الظاهرة اللغوية ثم يفسرها معتمدا على ملاحظة الإجراءات التركيبية والدلالية من تقديم وتأخير وحذف وتأويل وتقدير وغير ذلك. وقد يفرض عليه التفسير أن يحدد الأصل، ويكون هذا الأصل مهجورا، فينبه القارئ إلى ذلك، وهذه منهجية تستعملها بعض اللسانيات الحديثة.

لنتأمل نماذج من ذلك. يقول سيبويه: " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: (ما أحسن عبدَ الله). زعم الخليل أنه

بمنزلة قولك: (شيء أحسن عبد الله)، ودخل معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به" [1]. نلاحظ ما يلي:

- يحدد سيبويه أصل جملة التعجب.
- يصرح بأن هذا الأصل غير مستعمل، فهو مجرد تمثيل لا يتكلم به.

ويقول سيبويه محللا ظاهرة لغوية أخرى: " () وإذا نصبت: (زيدا لقيت أخاه) فكأنه قال: (لابست زيدا لقيت أخاه). وهذا تمثيل ولا يتكلم به " [2].

يحاول سيبويه في هذا النص أن يبين سبب نصب العنصر: (زيدا) في المثال المذكور، لأن الأصل هو أن يرفع ليقال ما يلي:

- زيدٌ لقيت أخاه

فلم يجد تفسيرا للمشكل الذي قدمه إلا بإرجاع ذلك المثال إلى أصل غير مستعمل، وهو تمثيل لا يتكلم به، حسب تعبيره. ولا يخفى ما في هذا التفسير من تعسف.

7 – تقنيات الروائز في التفسير:

وفي هذه الفقرة نتتبع تقنيات الروائز التي يستعملها سيبويه في التحليل والتفسير. وسنكتشف أن الرائز قد يكون تركيبيا، وقد يكون دلاليا وقد يكون صوتيا.

لنتأمل النص التالي: " وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: (امتلأت ماء) و (تفقأت شحما)، ولا تقول: (امتلأته) ولا (تفقأته)، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: (ماء امتلأت)، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه

(1) نفسه، ج1، ص72.
(2) نفسه، ج1، ص 83.



الأسماء، لأنها ليست كالفاعل، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لايتعدى مفعول، نحو (كسرته فانكسر) و (دفعته فاندفع)، فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء فصار: (امتلأت) من هذا الضرب، كأنك قلت: (ملأني فامتلأت)، ومثله: (دحرجته فتدحرج)، وإنما أصله: (امتلأت من الماء) و (تفقأت من الشحم)، فحذف هذا استخفافا " [1].

يستغل سيبويه في النص روائز تركيبية ليبين الفرق بين المفعول به و التمييز: لما لاحظ أنه من الممكن أن ننخدع بشكل الجملتين المذكورتين:

أ – امتلأت ماء.

ب – تفقأت شحما.

فنعتبر: (ماء) و (شحما) مفعولين ونعتبر: (امتلأ) و (تفقأ) فعلين متعديين التجأ إلى ثلاثة روائز ليبرز أن الأمر ليس كذلك. تتمثل هذه الروائز فيما يلي: الإضمار والتعريف والتقديم.

وهكذا لاجظ أنه لايجوز أن نضمر العنصرين: (ماء) و (شحما)، فلا يقال:

أ.1 – * امتلأته.

ب.1 – * تفقأته.

كما لاحظ أنه لا يجوز أن نعمل الفعل في معرفة، فلا يقال:

أ.2 – * امتلأت الماءَ.

ب.2 – * تفقأت الشحمَ.

ولاحظ أيضا أنه لا يجوز أن نقدم: (ماء) و (شحما) على الفعل، فلا يقال:

---

(1) نفسه، ج1، ص204 – 205.



أ.3 – ماءً امتلأت.

ب.3 – شحمًا تفقأت .

وفي النص تفسيرات أخرى لا تهمنا الآن.

ويقول في" باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر"[1]: "وذلك قولك: فعلت ذاك حِذار الشر) و (فعلت ذلك مخافة فلان) و (فعلت ذاك أَجْلَ كذا وكذا)، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل: لِما فعلت كذا وكذا؟)، فقال: (لِكذا وكذا)، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ماقبله"[2].

نلاحظ أن سيبويه اعتمد في هذا النص على رائز الاستفهام ليبين السياق الذي يستعمل فيه المفعول لأجله، هذا المفعول يأتي جوابا عن سؤال معين: لِما فعلت كذا وكذا؟ تظهر قيمة هذا الرائز التفسيري عندما نقارنه مع رائز آخر مشابه له، هو: لماذا فعلت كذا؟ لا جرم أن الجواب عن هذا السؤال يكون كالتالي: لأني كذا وكذا. ونلاحظ أيضا أن سيبويه يربط بين نصب المفعول لأجله واختفاء اللام في الجواب.

ويقول سيبويه في نص آخر:" واعلم أن هذا الباب أتاه النصب كما أتى الباب الأول (يقصد باب المفعول لأجله)، ولكن هذا جواب لقوله: (كيف لقيته؟)، كما كان الأول جوابا: (لِمَهْ ؟)"[3].

نلاحظ ما يلي:

- يقارن سيبويه بين رائزين تركيبين: الرائز الذي يحدد المفعول لأجله الذي سبق الحديث عنه، والرائز الذي يحدد الحال:

---

(1) نفسه، ج1، ص 367.
(2) نفسه، ج1، ص367 و369.
(3) نفسه، ج1، ص372.



- الرائز المحدد للحال هو: (كيف لقيته؟)، وهو رائز صالح للجملة التالية:

+ لقيته واقفا

- أما الرائز المحدد للمفعول لأجله فهو:

+لما فعلت ذلك؟

وهو رائز يناسب جملة من نحو ما يلي:

+ فعلت ذلك مخافة الطرد

ويستعمل سيبويه رائزا آخر يحدد به الكلام المستقيم الحسن. يقول: " ألا ترى أنك لو قلت: (فيها عبد الله) حسن السكوت عليه وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: (هذا عبد الله) "[1].

نلاحظ أن الرائز الذي استعمل سيبويه هنا يتمثل في حسن السكوت، وهو رائز دلالي تركيبي صوتي يحدد به سيبويه الكلام المستقيم الحسن، وكأنه يريد أن يقول: إذا حسن السكوت على كلام فهو كلام مستقيم حسن. ونحن نعلم أن حسن السكوت مرتبط بالمتكلم الذي يشترط فيه ألا يسكت حتى يفيد السامع ومرتبط بهذا الأخير الذي يفترض أنه لايقبل إلا كلاما مفيدا، أي مفهوما يرضي سمعه وذهنه. ولا يخفى مدى قيمة هذا الرائز عند النحاة المتقدمين والمتأخرين، ولا سيما في تحديد الكلام والجملة والقول.ويستعمل سيبويه عبارات رائزية أخرى غير ما ذكرنا.

---

(1) نفسه، ج2، ص 88.

8 –التحليل الدقيق والجريء:

تتميز منهجية سيبويه في التحليل بالدقة، فعندما نقرأ، مثلا، (باب علامات المضمرين المرفوعين) فإننا نكتشف دراسة دقيقة لظاهرة لغوية مهمة، ويتعلق الأمر بالإضمار بواسطة الضمائر المرفوعة، فسيبويه يضبط بدقة وعناية فائقتين القيود التركيبية المفروضة على هذا النوع من الضمائر. لن نستطيع نقل هذا الباب النحوي كله نظرا إلى طوله، وسنكتفي بنقل عينات من الإشارات التي تهم هذا الموضوع.

يقول سيبويه: " اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته: (أنا)، وإذا حدث عن نفسه وعن آخر قال: (نحن)، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: (نحن). ولا يقع: (أنا) في موقع التاء التي في: (فعلتُ)، ولا يجوز أن تقول: (فعل أنا)، لأنهم استغنوا بالتاء عن: (أنا)، ولا يقع: (نحن) في موضع: (نا) التي في (فعلنا)، لا تقول: (فعل نحن) "(1).

نلاحظ ما يلي:

- يميز سيبويه بين علامة المضمر والمضمر.
- يحدد القيود التي تفرضها هوية المشارك في الخطاب على الضمائر.
- يبين أن الأصل هو: (فعل أنا) و (فعل نحن)، الخ...، وأن هذا الأصل مهجور غير مستعمل. ولا تخفى القيمة التفسيرية لهذه الملاحظة.

ويرى سيبويه أنه قد تستعمل علامة الضمير بدل الضمير في حالات معينة. ذلك ما يعبر عنه في: " باب استعمالهم علامة الإضمار الذي يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع ذاك موقعه " (2). ومن الأمثلة الواردة في هذا الباب[1] نذكر ما يلي:

---

(1) نفسه، ج2، ص 350. وانظر تفاصيل أخرى في الباب كله.
(2) نفسه، ج 2، ص 352–353.



+ كيف أنت؟	+ ها أنا ذا
+ أين هو؟	+ ما جاء إلا أنا
+ نحن وأنتم ذاهبون	+ جاء عبد الله وأنت
+ ما جاء إلا أنا	+ كنا وأنتم ذاهبينَ

+ أما العاقل فأنت

ومن تحليلاته الدقيقة استعماله معايير صوتية لخدمة هدف تركيبي دلالي. يقول في: باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله "[1]: " فمن ذلك قولك: (لِعبد الله مال)، ثم تقول: (لَك مال)، فتفتح اللام، وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء، إذا قال: (إن هذا لَعليّ) و (لَهذا أفضل منك)، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها، لأن الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر "[2].

نلاحظ ما يلي:

- الأصل أن تكون هذه اللام مفتوحة.
- في حالة الإضمار تبقى اللام على أصلها.
- في حالة المظهر يلتجأ إلى الفرع، حيث تكسر هذه اللام حتى يتجنب اللبس الذي يمكن أن يحدثه نصب اللام.
- اعتمد في الانتقال من الأصل إلى الفرع على إجراء صوتي، حيث عوضت حركة بحركة، أي عوضت فتحة اللام بكسرة.

---

(1) نفسه، ج2، ص 376.
(2) نفسه، ج2، ص 376 – 377.

- هذا الانتقال ذو وظيفة خلافية وذو قيمة دلالية (= تجنب اللبس).

ومن تقعيداته الدقيقة قوله: " كلما طال الكلام ضعف التأخير، إذا أَعملْت "[1]. وقدم أمثلة تطبيقية. يقول: " وذلك قولك" (زيداً أخاك أظن)، فهذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربتُ، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل ".

نلاحظ ما يلي:

- يقدم سيبويه قاعدة مجردة عامة ثم يبرهن على صحتها بواسطة أمثلة.

- هذه القاعدة العامة تخص الجملة الفعلية.

- الأصل في الجملة الفعلية أن تتصدر بفعل وأن تلي الفعل متعلقاته (الفاعل والمفاعيل).

- يتسبب الركام من العناصر المقدمة على الفعل في تقليل الفائدة وإضعافها. وهنا نلاحظ أن سيبويه حكم على المثالين:

+ زيدا أخاك أظن

+ زيدا قائما ضربت

بالضعف وليس بالخطإ.

- يتضح لنا أن طول الكلام المتسبب في ضعف الفائدة راجع إلى خلل تركيبي.

ويمتاز سيبويه أيضا بمبادراته التحليلية الشجاعة، فقد بادر بربط الوصف بالصلة، وهي مبادرة تخلى عنها كثير من النحاة بدافع التجزئة في التحليل، حيث درسوا

---

(1) نفسه، ج1، ص120.



الوصف في باب والموصولات في باب آخر والصلة في باب ثالث. يقول سيبويه: " فمن ثم كان الوصف والحشو واحدا "[1]. وهو يقصد بالحشو الصلة.

ومن مبادرات سيبويه أيضا محاولته التمييز بين نحو الكلام ونحو الشعر. إن من يقرأ الكتاب بتأن يكتشف أن سيبويه كان جادا في التمييز بين نحو الكلام ونحو الشعر. وعندما نجمع شتات الإشارات الخاصة بموضوع نحو الشعر فإننا نحصل على أرضية صلبة لوضع ضوابط لهذا النحو الخاص. لنتأمل بعض الإشارات الواردة في هذا المجال. يقول سيبويه: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لايجوز في الكلام من صرف ما لاينصرف"[2]. ويقول: " لو قلت: (هل زيد أنا ضاربه؟) لكان جيدا في الكلام، لأن: (ضارب) اسم وإن كان في معنى الفعل، ويجوز النصب في الشعر"[3]. ومثل هذه الإشارات كثير[4]، وهذه الكثرة تبين أن سيبويه قد تنبأ بشيء أصبحت بعض اللسانيات تفكر فيه.

9 - نعتقد أن هذه الرحلة القصيرة عبر كتاب سيبويه مكنتنا من الكشف عما يتوفر عليه هذا الكتاب من أفكار لسانية تهم مجالات لسانية كثيرة: الدلالة والتركيب والصرف والأصوات والمعجم، وتهم منهجيات وتقنيات التحليل والوصف والتفسير. لكن هذه الأفكار تحتاج إلى الصقل والتهذيب والتطوير.

ولا نقصد من هذه الملاحظات أن ندعي أن كتاب سيبويه كتاب شامل لا يشوبه أي نقص، فهو لا يخلوا من تفسيرات متعسفة لا تقبلها اللسانيات الحديثة اليوم. ما نقصده هو أن ننبه إلى أنه كتاب يتضمن كثيرا من المعلومات اللسانية التي يحتاج إليها الباحث اللساني الذي يهدف إلى وضع لسانيات عربية حديثة.

---

(1) نفسه، ج 2، ص 106.
(2) نفسه، ج 1، ص 26.
(3) نفسه، ج1، ص 101.
(4) انظر، مثلا، ج2، ص 124 — 125، 362، ج3، ص82.

بنية الجملة عند سيبويه:
الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي

الأستاذ: عبد الرحيم بودلال

أستاذ التعليم العالي

كلية الآداب جامعة محمد الأول وجدة

أود أن أستهل هذه المقالة بملاحظتين أساسيتين:

- الأولى: أصول هذه المقالة ترجع إلى ما قرأته في بعض الدراسات المهتمة بنحو سيبويه اهتماما مباشراً، وبالتأصيل للنحو العربي تأصيلاً عاما، ولا بد أن أذكرها في البداية وهي دراسات تستحق المتابعة والدرس منها ما كتبه:

الدكتور أحمد العلوي في مقالته المشهورة عن سيبويه عنوانها: "آية الفكر وكبرياء النظر" حيث فصل القولَ في قضية النظام الموقعي عند سيبويه[1].

الدكتور مصطفى بنحمزة في كتابه نظرية العامل: دراسة تأصلية وتركيبية، حيث أبرز النظام النحوي القائم على نظرية العامل[2].

الدكتور عبد الرحمن بودرع في كتابه: الأسس المعرفية للغويات العربية خاصة القسم الثالث الخاص ب: مقدمة في النظر في كتاب سيبويه مع التركيز أساسا،

---

(1) مجلة الموقف العدد 1 السنة 1407 هـ 1987م.

(2) نظرية العامل دراسة تأصيلية وتركيبية مطبعة النجاح 1425هـ 2005م

ودون إعادة ما ذكر، على الكتاب، خاصة الفقرة الثانية "نظام الأصل والفرع معيار في الترتيب"(1).

❖ الثانية: من النصوص التي ستبنى عليها مباحث هذه المداخلة، قول سيبويه في الأبواب الأولى من الكتاب:"هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منها عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق، لأن هذا يحتاج ما بعده كاحتياج المبتدإ إلى ما بعده"(2).

ثم يقول: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصبُ والرافعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدإ"(3).

هذا النص وارد في مقدمة الكتاب مع النصوص التي تعد مدخلا رَئيسا للغويات العربية بحيث وضعه إلى جانب نصوص وَرَدَت في أبواب أخرى، منها[4]:

- هذا باب اللفظ للمعاني.

- هذا ما يكون من اللفظ من الأعراض.

-هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة.

- هذا باب ما يحتمل الشعر.

---

(1) الأسس المعرفية للغويات العربية دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2013. ص: 129...

(2)الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب الطبعة الثالثة 1403ه 1983م ج1.ص 23 _ 24.

(3) نفسه.

(4) نفسه ج 1، ص 24_25_26.



ثم النص الوارد في الجزء الثالث حيث يقول أبو بشر:

"هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء"، ويأتي تحت هذا العنوان قولُه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع مبتدإ، أو في موضع بني على المبتدإ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدإ، ولا مبني على مبتدإ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها" ويضيف سيبويه "وعلته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ"[(1)].

ثم يفصل سيبويه في هذه المواضع فيقول: "فأما ما كان في موضع المبتدإ فقولك: يقول زيد ذاك.

وأما ما كان في موضع المبني على المبتدإ فقولك: زيد يقول ذاك.

وأما ما كان في موضع غير المبتدإ ولا المبني عليه فقولك: مررت برجل يقول ذاك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك، وحسبته ينطلق. فهكذا هذا وما أشبهه"[(2)]. "ومن ذلك أيضا هلا يقول زيد ذاك...."[(3)].

هذه النصوص تربط بين الابتداء باعتباره عاملا في المبتدإ، وبين الفعل المضارع باعتباره معربا يحتاج إلى عامل، وقد اختار سيبويه موقع الاسم عاملا في الفعل المضارع وفصل القول في هذا الموقع.

وهي نصوص تمثل البرنامج اللغوي العام للدرس اللغوي العربي وتأتي قبل باب الفاعل وبعد باب أقسام الكلم وقواعد الإعراب والبناء، لتمثل المدخل النظري

(1) الكتاب3 ص 9- 10.
(2) الكتاب3 ص 9- 10.
(3) نفسه.

المؤسس للنظام النحوي. وهو المنهج الذي يجوز اعتباره كما عبر عن ذلك الدكتور عبد الرحمن بودرع"منهج الإجمال" وهو منهج أقام فيه سيبويه الأبواب الأولى مواضع جمل وأصول لا تفصيل وفروع، وعليها تبنى التفريعات اللاحقة"[1].

ولكي أُقَدِّمَ لشرح النص الوارد في البداية أذكر بكلام سيبويه في نص خاص بالمضارعة: قضية المضارعة التي تعالج موضوع الإعراب في الفعل المضارع، والبناء على الفتح في الفعل الماضي، والمقصود بالمضارعة ذلك الشبه الذي يجعل الفعل يأخذ حكم الإعراب من الاسم، فالاسم أصل للإعراب والإعراب محدد للوظيفة النحوية.

ثم عالج سيبويه مع إعراب الفعل المضارع قضية بناء الفعل الماضي على الفتح وعلة ذلك هو وقوع الفعل الماضي موقع الفعل المضارع واعتبر ذلك راجعا إلى ما يسمى عنده ببعض المضارعة، بحيث أن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة بالاسم، وقد اكتسبها بالعلاقة الموقعية بينه وبين الفعل المضارع، فالفعل الماضي حين يقع موقع الفعل المضارع، فإنه يقع موقع الاسم لكن عن طريق الفعل المضارع، بينما الفعل المضارع يقع موقع الاسم مباشرة، فالفرق بين الفعل المضارع وبين الفعل الماضي، هو العلاقة بينهما وبين الاسم الأول، وأقصد به الفعل المضارع يقع موقع الاسم، والثاني أقصد الفعل الماضي يقع موقع الفعل المضارع، يقول سيبويه:"والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل، ولم يسكنوا آخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول هذا رجل ضربنا، فنصف به النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب، وتقول إن فعلت

(1)الأسس المعرفية للغويات العربية دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ط 1 2013 عبد الرحمن بودرع ص 104.



فعلت، فيكون في معنى إن يفعل أفعل، فهي فعل كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صُيِّر من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن، فالمضارع من عَلُ حركوه لأنهم قد يقولون من عَلٍ فيجرونه..."[1].

هذا الوضع الإعرابي سيتحكم في البناء النحوي للجملتين: جملة الفعل وجملة الابتداء، مع الإلحاح المستمر لسيبويه على أولية الابتداء بالنسبة للفعل. وإلْحَاحه على أن الفعل الواقع موقع الاسم يأخذ أحكامه الإعرابية أو بعضها، النموذج الفعل المضارع والفعل الماضي.

وهنا لا بد أن أضيف أمرا صار معهودا ومعتمدا في كل مباحث الدرس النحوي ويتعلق الأمر بالتراتبية الإعرابية للحركات، فالرفع هو أقوى الحركات، وهو أولها والنصب هو أخف الحركات وهو ثانيها، والجر إعرابيا يعد في المرتبة الثالثة بل له وضع خاص بما يسمى بالإضافة، كما سأبين.

الابتداء محدد الجملة الأولى نحويا عند سيبويه:

أعود إلى قضية الابتداء لأقول على لسان سيبويه: "إن الابتداء هو أول أحوال الاسم"[2]، فكأن سيبويه يرتب الأحوال الخاصة بالاسم بحيث إن الاسم يكون مرفوعا أولا ثم منصوبا ثانيا وأخيرا مجرورا في أحوال لها وضع خاص.

(1) الكتاب ج 1 ص 16.

(2) نفسه ج1 ص 1-16.

حين نصف الاسم وفق هذا الترتيب الإعرابي فإننا سنقر بوجود حالتين للرفع تعد الأصل لكل مرفوع وبهذا تنظم الجمل وعلى أساسها ستوزع الأبواب وهي راجعة لما قام عليه النحو العربي:

* جملة الابتداء
* جملة الفعل

لم يرض بعض النحويين وهم يقرأون "الكتاب" اعتبار هاتين الجملتين مستقلتين، كل واحدة قائمة بنفسها، بل لا بد أن ترجع إحداهما للأخرى في التقعيد.

فمن حيث أصول التقعيد هناك ترتيب في الحركات الإعرابية، وهناك ترتيب في الوظائف وفي هذا الترتيب هناك أصل متحكم، وفرع تابع للأصل[1]، ولعل من الأصول الأولى للبناء النحوي أن يرى النحوي أن العلاقة بين الجمل في العربية علاقة توليدية بحيث إن هناك جملة أولى تولد عنها باقي الجمل، وكان سيبويه هو النحوي المؤصل لهذا التوجه النحوي.

أود أن أذكر قضايا مداخل لهذا التصور أولها مفهوم المضارعة بناء على تصور سيبويه له في الإعراب ثم تبناه النحويون بعده فجعلوه أصلا تقعيديا.

المضارعة وموقع الاسم عند سيبويه:

بينت سابقا أن نصوص سيبويه الواردة في صدر الكتاب تتحدث عن المضارعة باعتبارها أصلا في الأسماء فرعا في الأفعال، وهي درجات جعلت سيبويه يرتبها بين المضارعة الكلية وبين المضارعة الجزئية.

---

(1) الأسس المعرفية للغويات العربية عبد الرحمن بودرع ص129 وما بعدها.



وسيبويه حين يجعل المضارعة علة في إعراب المضارع يضيف في نصوص أخرى من الكتاب أن العامل في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم. وموقع الاسم لا يكون إلا معربا بغض النظر عن نوعية الموقع هل هو موقع رفع أو موقع نصب أو موقع جر، المهم هو الموقع نفسه وليست حركته.

فالفعل المضارع حين يكون معربا فهو في موقع الاسم، لأن الأصل فيه أن يكون مبنيا، باعتباره فعلا في الأصل، والإعراب عليه طارئ، ولذلك فإن الفعل المضارع حين يكون معربا فهو في موقع الاسم.

وكل ما حل في موقع الاسم فإنه يأخذ حكمه الإعرابي، هذا من الأصول الإعرابية الأولى عند سيبويه.

الابتداء وموقع الاسم:

هما عاملان معنويان قال بهما سيبويه، القائل بعلاقة الشبه الموقعي بين الفعل المضارع والاسم وهي علة الإعراب في الفعل المضارع.

هذا التصور يدفعنا إلى الحديث عن قضية ارتباط إعراب الفعل المضارع بعامل الابتداء.

فأما الابتداء فموجب إعراب المبتدإ والمبتدأ موقع ما بعد الابتداء وهو أول أحوال الاسم، كما أشار إلى ذلك سيبويه في مقدمة الكتاب، ويجوز من الناحية الموقعية النظرية أن يحتله المضارع، ولذلك فموقع الرفع باعتباره موقعا للاسم يجوز أن يحتله الفعل المضارع، فموقع الرفع في المبتدأ نظريا سابقا لهذا الموقع فمن حيث الترتيب يجوز:

1 – الابتداء المبتدأ

2 –الابتداء موقع الاسم

3 – الابتداء الفعل المضارع

الموقعان 2 و3 يحتلهما الفعل المضارع، فموقع الاسم مسبوق بعامل الابتداء والابتداء أول أحوال الاسم. وبهذا يكون سيبويه مقرا بوجود العلاقة الموقعية بين الفعل المضارع والابتداء، أو بين موقع الاسم والابتداء باعتبارهما عاملين معنويين الأول في الجملة الابتدائية والثاني في جملة الفعل.

الابتداء (موقع الاسم) + (موقع الاسم)

عامل المبتدأ الخبر

وبهذه الصورة نكون أمام جملة واحدة من حيث الموقع.

جملة الفعل:

بعد البرنامج العام الذي قدمه سيبويه للكتاب شرع سيبويه في الحديث عن جملة الفاعل وفصل فيها تفصيلا كاملا وأنواع التعدي دون أن يخوض في بعض القضايا النظرية واكتفي بالتفصيل في كل أحوال الجملة التي يحكمها أصل التعدي بين الفعل ومعمولاته، والفعل في كل هذه الأحوال يظل محددا للمواقع التي تليه وهو يمنحها الإعراب. وحديث سيبويه في هذا النوع من الجملتين أسس على ضبط العلاقة النحوية وأحيانا الدلالية بين الفعل ومعمولاته خاصة المنصوبة، مما يوحي بأن سيبويه اهتم بمعيار الجملة من الناحية النحوية دون إحالة على علاقة الفعل بالابتداء، وكأن سيبويه يقر بأن كل القضايا الإعرابية مرتبطة بالاسم من حيث البعد التصنيفي للمقولات، بينما حاول من خلال عاملي الابتداء وموقع الاسم أن يجعل العوامل راجعة إلى ما يجوز تسميته بالمواقع المرتبطة بالابتداء.

لا ننسى حين نعرض لهذا أن سيبويه تحدث عن عامل الابتداء في مقدمة الكتاب، لكن حديثه عن جملة الفعل لم يفصل في عاملية الفعل واكتفى سيبويه بربط هذه العاملية بموضوع التعدي رابطا بين الفعل وما يتعدى إليه وكانت عبارة:"هذا



باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر"[1] وصار هذا العنوان يتردد في كل أنواع التعدي، من مثل "هذا باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول"[2] استمر سيبويه في جعل هذا العنوان في كل أنواع التعدي، دون اهتمام كبير بعاملية الفعل مكتفيا بأنه الناصب لكل المنصوبات، دون تفصيل في العلاقة الإعمالية بين الفعل والفاعل، وقد اكتفى بذكر عدم تعدي الفعل الفاعل. وهكذا صارت العلاقة بين الفعل ومعمولاته قائمة على التعدي، بينما الابتداء عند سيبويه عامل يقول:" فالعامل فيه الابتداء"[3] ناصا على عاملية الابتداء كذلك لا تجد بدًّا من إعمال الابتداء، وهو يتحدث عن عمل الابتداء في المرفوعات الواقعة مبتدأ.

ما بعد سيبويه: قضية أولية الجملة:

من المسلمات النحوية المتداولة في كتب النحو وساهم في التأسيس لها نحويون محققون من أمثال الزجاجي[4] والصيمري[5] والزمخشري[6] وربطوا الموضوع بالخليل وسيبويه قضية أسبقية الجملتين الابتدائية أو الفعلية، بحيث إن النظام النحوي قائم على تبويب يدعو إلى ضرورة تعليل أي الجملة تُبَوَّب قبل الأخرى، فلو نظرت في كتب النحو لوجدت أن بعضها يقدم جملة الابتداء عن جملة الفعل. وبعضها الآخر يقدم جملة الفعل عن جملة الابتداء.

---

(1) الكتاب ج1ص 33.
(2)نفسه ج1ص 34.
(3)نفسه ج 1 ص 127.
(4) كتابه الجمل.
(5) التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين دار الفكر دمشق الطبعة الأولى 1402هـ 1982م.
(6)المفصل وشرح المفصل لموفق الدين بن يعيش عالم الكتب بيروت.

لقد أوردت أمهات الكتب النحوية نقاشا في الموضوع له علاقة بالبناء النحوي، ويحسن بي أن أورد أراء هؤلاء من مصادرهم النحوية في الموضوع لكي أخلص إلى سريان منهج سيبويه في ما بعده من المصادر.

الزجاجي وأسبقية باب الفعل:

الزجاجي أبو القاسم نحوي عاش في القرن الرابع ت 337هـ دافع عن العلل النحوية في مواجهة العلل الفسلفية في كتابه "الإيضاح في علل النحو" وألف كتابه "الجمل" اهتم به المغاربة اهتماما خاصا، وأفردوه بشروح وسيتضح من خلال ما سأسوقه من نصوص مساهمته المتفردة في موضوع أسبقية جملة الفاعل عن جملة المبتدإ، وبالمناسبة فإن الزجاجي عرف بتعريفه الوظيفي لأقسام الكلمة خاصة الاسم حين قال: "الاسم ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول..."[1]. هذا التعريف لحد الاسم يذكر الفاعل ولا يذكر المبتدإ، لكنه يعترف بوقوع المبتدإ في حيز الفاعل إقرارا من الزجاجي أن المبتدإ يشبه الفاعل في الرفع كما سأبين.

الفاعل أصل المرفوعات:

يقول ابن أبي الربيع السبتي وهو يشرح كلام الزجاجي: "يظهر من تقديم باب الفاعل على غيره من المرفوعات أن الرفع أصله أن يكون للفاعل، وجميع ما يرفع من الأسماء راجع إليه بوجه ما"[2] ويقول أيضا: "وهذا الذي يظهر من أبي القاسم، هو أن الرفع للفاعل، وجميع ما يرفع من العمد إنما يرفع بالحمل على

(1) الإيضاح في علل النحو تحقيق مازن المبارك دار النفائس ط.... ص 48.

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بين عبيد الله السبتي تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد القبيتي ج 1ص259.



الفاعل"[1]. وبهذه الصورة يكون كل مرفوع راجعا إلى الفاعل مستمدا منه حالة الرفع، ويكون الفاعل أصل الوظائف النحوية، وجعلوا من الرفع علامة العمد، والأصل......والعلاقة بينها وبين الفضلات وقد دافع الزمخشري عن هذا الرأي مبينا الفرق بين الرفع في الفاعل وبين الرفع في المبتدإ، يقول ابن يعيش موضحا رأي الزمخشري في الموضوع وشارحا قوله:"فالرفع علم الفاعلية"[2]:" فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدإ لمشاركةٍ في الإخبار عنه، وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام، من حيث كان تكلف زيادة الإعراب، إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا أو مفعولا، ورفعُ المبتدإ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه، وافتقار المبتدإ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رفع المبتدإ والخبر"[3].

لقد قال الفريق الذي يقول بأسبقية الفاعل على المبتدإ أن سيبويه قدم الفاعل على المبتدإ، وذلك حين جعل باب الفاعل من الأبواب الأولى في الكتاب بعد المقدمات العامة التي وضعها للكتاب، يقول ابن أبي الربيع:"وسيبويه قدم في الكتاب باب الفاعل على المبتدإ، ولعل مذهبه مذهب أبي القاسم"[4] التقديم هنا في عملية التبويب الشكلي، حين قدم كما بينت سابقا باب الفاعل وما يتعدى إليه الفعل على باب المبتدإ.

(1) نفسه.
(2) المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الطبعة الثانية دار الجيل ص 18.
(3) شرح المفصل ج1 ص 73.
(4) البسيط في شرح الجمل ج1 ص 260.

المبتدأ أصل المرفوعات:

ابن السراج نحوي عاش في القرن الرابع وتوفي قبل الزجاجي 316هـ، له وضع خاص في النحو العربي، بحيث يعد من عقل النحو، فقد قيل إن النحو كان مجنونا وعقله ابن السراج، وعرف بغلبة البعد المنطقي في النحو، بحيث جعل من القواعد النحوية قواعد خاضعة للمقاييس النحوية تناول موضوع الأصل في الجملتين الابتدائية والفعلية، وقال بأسبقية الجملة الاسمية يقول:"والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت بزيد وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد فقد بدأت بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث. فالفاعل مضارع للمبتدإ من أجل أنهما جميعا محدث عنهما"(1).

هذا الرأي من ابن السراج يختلف عن رأي الزجاجي قبله حيث يجعل الفاعل تابعا للمبتدإ في الخبر والمبتدأ أصل في الرفع.

الرأي نفسه قال به الصيمري من نحاة القرن الرابع حيث قال: "وإنما خص الابتداء بعمل الرفع لأن المبتدأ أول، والضمة من أول مخارج الحروف، وأعطي الأول الأول"(2) هذان الرأيان هما المشهوران في مصادر النحو.

---

(1) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعو الثالثة 1417هـ 1996م ج1ص58.
(2) التبصرة والتذكرة ج1ص 99.

كل مرفوع أصل في بابه:

هذا الرأي وارد في كتب النحو ودافع عنه بعض النحويين دون إغفال للرأيين السابقين ولعل رضي الدين الاستراباذي يعد من النحويين القائلين بهذا الرأي: يقول:"ويعني بعلم الفاعلية الضم والألف والواو إذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام، كل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع والأولى على ما اخترناه، قبل أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة، لأن الرفع في المبتدإ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا، بل هو أصل في جميع العمد"(1).

يبدو من كلام رضي الدين أنه جعل العمدة أصل الوظائف دون أن يفصل في نوعها، بلغة المحدثين يمكن القول أن رضي الدين يؤسس لنظرية تعتمد ثنائية عمدة فضلة، بدل مرفوعات منصوبات مجرورات ولا ننسى أن الاستراباذي أقام نموذجه على الثنائية معرب مبني المشتقات من نموذج سيبويه في التصنيف المشهور للمقولات باب الإعراب والبناء، فالعمدة بهذا التصور هي المؤسس لبناء الجملة النحوية.

وهنا لا بد هنا أن أنبه إلى بعض النحويين ينسب هذا الرأي للمبرد حيث يعد كل مرفوع أصلا في بابه فالفاعل أصل في باب الفاعلية والمبتدأ أصل في بابه يقول ابن السيد البطليوسي:"لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب والفعل والفاعل بمنزلة المبتدإ والخبر إذ قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد"(2).

---

(1) شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي دار الكتب العلمية بيروت ط 1405هـ 1985م. ص 70.

(2) إصلاح الخلل الواقع الجمل للزجاجي تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي دار المريخ الرياض ص118.

المضارعة بين المرفوعين:

من المقولات المؤسسة للعلاقة بين الجملتين الابتدائية والفعلية مقولة المضارعة، وقد تبناها النحويون أخذا من سيبويه المؤصل لهذه المقولة، ويكفي أن أورد نصا من نصوص الكتب التي شرحت كتاب الجملة لأبين أهمية هذه المقولة في الربط بين الجملتين يقول ابن حمزة العلوي:"اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع وخبره مرفوع إذا كان اسما واحدا مثله فهو مرفوع أبدأ، وذلك قولك: زيد قائم فزيد مرفوع لأنه مبتدأ والابتداء معنى رفعه، وهو مضارعته للفاعل...."(1)

تجليات المضارعة:

أقام النحويون المهتمون بقضية أسبقية الجملتين الابتدائية والفعلية تحليلاتهم على عقد علاقة مؤسسة على مضارعة أحد المرفوعين للآخر ولهذه المضارعة – بين الفاعل والمبتدإ – تجليات فصل فيها النحويون، وكلا الفريقين يعتمد رأي سيبويه في الموضوع.

والمضارعة في النحو السيبويهي مفهوم ينتمي إلى المجال الإعرابي بشكل عام وفق الأصل: الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال"(2) ولذلك جعل سيبويه وغيره من النحويين المضارعة في الإعراب عامة، فكان المرفوع الفرع مضارعا للمرفوع الأصل كما كان المضارع مضارعا للاسم في الإعراب، وكانت مضارعة الماضي للمضارع موجبة لبناء الماضي على الفتح.

وتجليات المضارع بهذا المعنى هي التي جعلت النحويين يعتبرون الفرع مضارعا للأصل، وكان دفاعهم عن صور هذه المضارعة مبنيا على قراءتهم للنص السيبويهي الذي نص على الأسبقية أحد المرفوعين، وجعل الأصل مضارعا للفرع.

---

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة العلوي تحقيق الدكتور هادي عبد الله ناجي مكتبة الرشد ناشرون الطبعة الأولى 1430 – 2009 ج1 ص 291.

(2) نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية للدكتور مصطفى بن حمزة مطبعة النجاح الدار البيضاء ط 1425هـ 2004م ص.



قضية الرتبة في بناء الجملة وعلاقة موقع الاسم بالابتداء:

تعد قضية الربط بين عاملين معنويين قال بهما سيبويه من المقدمات التي توضح العلاقة بين الجملتين بشكل جلي بحيث يعد الابتداء حالة تسبق التلفظ بالمبتدإ، فلو جاز اعتباره موقعا لقلت إنه موقع قبل المبتدإ، ومعلوم في نظر النحويين أن العمل سابق للمعمول سبقا وجوديا أو موقعيا[1]: ومما يؤكد هذا التصور حلول النواسخ هذا الموقع، فالنواسخ كما هو معلوم لا تأتي إلا قبل المبتدإ، ولا تنسخ إلا عامل الابتداء فهي من الناحية التصورية قبل المبتدإ تحل محل الابتداء، فيكون هناك ابتداء ثم مبتدأ:

ابتداء (صمت) ثم مبتدأ + خبر هذا الوضع خاص بالجملة الاسمية.

الفعل المضارع معرب ويحل الموقع الأول في الجملة الفعلية لكنه لا يحتل موقع الابتداء بل يأتي بعده - وكل فعل لا يسبق المضارع من حيث الموقع- ولذلك فإن كل مواقع الاسم بعد الابتداء كما بينت سابقا يجوز عند سيبويه أن يحتلها المضارع وهي سبب إعرابه.

فبعد الابتداء لا توجد إلا مواقع الأسماء وهذه المواقع إن حل فيها المضارع فهو معرب.

ثم إن النحويين خاصة البصريين نصوا على أن موقع الرفع قبل الفعل لا يحتله إلا المبتدأ ولما خالف الكوفيون هذا الأصل كان الرد عليهم في مثل:

زيد قام وهل يجوز اعتباره فاعلا قال الكوفيون بجواز ذلك فكانت جملة زيد قام أبوه ردا نظريا على دعوى الكوفيين[2].

---

(1) نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية للدكتور مصطفى بن حمزة مطبعة النجاح الدار البيضاء ط الأولى 1425هـ 2004م ص302.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبد الله بن عقيل دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبع السادسة عشرة 1399هـ 1979م ج 1 ص 78.

عامل الابتداء أقوى من عامل موقع الفعل عند السهيلي:

آثرت أن أضع هذا العنوان وأخص به السهيلي لما له ارتباط مباشر بالموضوع أولا، ولأن القول بالقوة والضعف بين العوامل المعنوية نادرا ما يبني عليه النحويون قضاياهم الإعرابية، ولأن السهيلي استطاع بتحليله النحوي أن يوضح رأي سيبويه بشكلي جلي ثم بناه على قضية الترتيب الموقعي الذي سأخصصه بفقرة تناسب الموضوع، يقول السهيلي:"ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا، ورفع، - لا شك- بعامل، وذلك العامل - في قولهم - هو وقوعه موقع الاسم، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل - الذي هو الابتداء - الحروف الداخلة على الجملة من العمل، إلا أن يخشى انقطاع الجملة[1]، كما خيف في "إن" وأخواتها؟"[2].

لقد تنبه السهيلي إلى أمور تحتاج إلى الوقوف عندها منها أساسا حديثه عن الترتيب الموقعي لرفع الفعل المضارع قبل نصبه وجزمه، في "ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا" وحاول أن يبين أن عمل الحروف في الفعل

---

(1) للسهيلي رأي خاص في عمل الحروف يقول فيه:" لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عامل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى الجملة لا لمعنى في المفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف. وهو الابتداء ونحوه: هل زيد قائم؟ ونحو أعمرو خارج؟ في الاستفهام، فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه، ولا يتوهم انقطاع الجمله عنه لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في "إن" وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدا يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول: إنه، وليته، ولعله، فأعملوها في الجملة إظهارا لتشبثهن بالحديث الواقع بعدهن. نتائج الفكر نتائج الفكر في النحو تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ط 2 ص 57.

(2) نتائج الفكر في النحو تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ط 2 ص 78.



المضارع راجع إلى أمر خارج عن نظام العمل الذي يقتضي أن يكون الابتداء أقوى من الحروف وسبب عمل هذه الحروف راجع إلى الخوف من الانقطاع في المعنوى فقولك إن زيد بالرفع قائم قد يفهم منه عدم توكيد المعنى وتكون إن لاغية ولهذا السبب أعملت هذه الحروف. ثم يجيب عن ما طرحه من أسئلة فيقول:" فالجواب من وجهين: أن العمل في المبتدإ – وإن كان معنويا – كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي، لكنه أقوى، لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسا، كما أنه مرفوع معنى وعقلا، ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول، لأن المحدث عنه الفعل، فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك، لأنه تابع للمعنى. وأما رفع الفعل المضارع، فلوقوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له، فلم يقو قوته في استحقاق الرفع الرفع،... والجواب الآخر أن هذه الحروف لم تدخل لمعنى الجملة....."[1] إن كلام السهيلي يدعو إلى القول بقوة عامل الابتداء بالنسبة لقوة عامل موقع الاسم، ويدعو كذلك بقوة الإخبار كما سأبين إلى القول بأسبقية المبتدإ عن الفاعل. لهذا السبب نص سيبويه على قضية عامل الابتداء وهو الحالة الأولى للاسم.

قضية الأخبار:

يرى الفريق الذي قدم المبتدأ على الفاعل أن ذلك راجع إلى أن سيبويه صرح بأن الابتداء أول أحوال الاسم وقد فصل ابن السراج في الموضوع حين اعتمد قضية الإخبار أو المحدث عنه قبل الحديث يقول:" المبتدأ يبدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث....."[2] واعتبر ابن يعيش وهو يفصل رأي الزمخشري في الموضوع أن مشاركة المبتدإ الفاعل في قضية الإخبار عنه علة مضارعة المبتدإ

(1) نتائج الفكر في النحو ص 78/ 79.
(2) الأصول ج 1 ص58.

للفاعل في قضية الإخبار يقول: "فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لا سيما المبتدإ لمشاركةٍ في الإخبار"(1) ثم فصل في وظيفة الفاعل وهي وظيفة إعرابية بالأساس حيث يعتبر قضية التمييز بين المنصوبات والمرفوعات من وظائف الفاعل يقول: "وذلك أن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدإ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدإ إلى الخبر بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر"(2). وقد كان ابن جني دقيقا حين قال: "أول ما يبتدأ به من المرفوعات هو المبتدأ، والمبتدأ والفاعل جميعا محدث عنهما إلا أن حديث الفاعل مقدم عليه، وحديث المبتدإ مؤخر عنه، فقد اتفقا في أن كل واحد منهما في أن كل واحد منهما محدث عنه، وإن اختلفا في كيفية الحديث عنه، فإن قيل فلم قدم المبتدأ على الفاعل في الذكر؟ قيل له: المبتدأ، والفاعل إذا قدمته على الفعل خرج في اللفظ عن كونه فاعلا وآل إلى الابتداء، فقد صار أعم من الفاعل، فلأجل هذا قدم في الذكر عليه"(3).

سيبويه صاحب الآراء:

هذه آراء ثلاثة في الموضوع، وكل رأي يقوم على دليل وقد حاول أصحاب الرأيين الأول والثاني أن ينسب كل واحد منهما الدليل إلى سيبويه، يقول البطليوسي: "واختلف النحويون في المبتدإ والفاعل أيهما في الترتيب قبل صاحبه؟ فذهب

---

(1) شرح المفصل ج1 ص 73.
(2) نفسه.
(3) شرح اللمع لابن جني لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني تحقيق وتقديم الذكتور فتحي علي حسانين دار الحرم للتراث القاهرة ج 1 ص 325.



قوم إلى أن رتبة الفاعل أن يكون قبل المبتدإ، ومن حججهم أن سيبويه قدم في كتابه الكلام على الفاعل وما تعلق به قبل كلامه على المبتدإ والخبر، وزعموا أن المبتدإ يرتفع بمضارعته للفاعل وهو الظاهر من كلام أبي القاسم. وزعم آخرون أن رتبة المبتدإ أن يكون قبل الفاعل. وهؤلاء يرون أن الفاعل يرتفع بمضارعته للمبتدإ، واحتجوا بقول سيبويه: واعلم الاسم أوله الابتداء"[1].

لقد كانت نتيجة هذا التحليل بناء نموذج نحوي يقر بوجود عناصر نحوية تؤسس لجملتين تعالج تحتهما كل القضايا المرتبطة باللغة العربية فكان التبويب النحوي الذي يجعل من الجملتين أساس التصنيف، فتحت جملة الابتداء وضعت كل ما يتعلق بقضايا الجملة الاسمية من مبتدإ وخبر ونواسخ فعلية وحرفية وتحت جملة الفعل يعالج كل المنصوبات وما يرتبط بالتعدي واللزوم، لكن السؤال الذي يجب أن يطرح عن نتيجة هذا التصور هو: على أي أساس قام هذا الخلاف؟

أما الرأي الثالث القائل بكل أصل في بابه فقد اعتمد قضية التركيب الذي بنى النحويون على أساسه التقعيد النحوي فجعلوا من العمدة أساس التركيب، فالعمدة لا يجوز الاستغناء عنها في بناء الجملة نحويا. فنظر إلى أصل التركيب، والقائل به هو المؤصل لمبدإ التركيب شرط الإعراب: "والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب"[2] بل قد جرد العملية بقوله:" فلهذا قال -يعني ابن الحاجب صاحب الكافية- المركب أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب"[3].

(1) الكتاب ج 1 ص 23.
(2) شرح الكافية في النحو ج 1 ص 17.
(3) نفسه.

أثر هذا الخلاف على التبويب النحوي:

قبل أن أعرض لبعض القضايا المرتبطة بالتبويب، لا بد أن أشير إلى أن بعض النحويين أجابوا بشكل مباشر عن أثر هذا الخلاف في النحو العربي، ومن هؤلاء أذكر المكودي شارح الألفية الذي عرف عنه أنه يبدأ كل باب نحوي بذكر مناسبه وروده وبعلاقته بما بعده وما قبله، يقول بعد أن ذكر برأي سيبويه في الموضوع وهو أسبقية الجملة الابتدائية: "هل ينبني على هذا الخلاف شيء. قلت نعم ينبني عليه كما الدماميني أنك إذا وجدت اسما محتملا لكونه فاعلا محذوف الفعل ومبتدأ محذوف الخبر ترجح كل عند القائل بأصالته وتكافآ عند من يقول كل منها أصل، وذلك كزيد في جواب من قرأ فعلى اختيار المبتدأ تقدر زيد قرأ وعلى اختيار الفاعل تقدر قرأ زيد"(1).

القول بأسبقية أحد المرفوعين عن الآخر أثر بشكل جلي في قضايا أساسية في النحو العربي ويجوز تلخيصها في قضيتين:

الأولى العامل في الجملة الاسمية

الثاني في تنظيم الأبواب النحوية.

الأولى: العامل في الجملة الاسمية

الابتداء عامل في المبتدأ:

وقد سماه سيبويه بعامل الابتداء وفهم العامل على أنه الصمت المسبوق للكلام وبهذا جاز أن يكون عاملا سابقا للمبتدأ بحيث إن المبتدأ لا يكون مسبوقا في هذه الحال إلا بالصمت والدليل عند هؤلاء دخول النواسخ التي سميت نواسخ لأتها

---

(1) حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح عبد الرحمن المكودي دار الفكر للطباعة والنشر ج1 ص 79.



تقوم بعملية نسخ الابتداء، وقد تبنى معظم البصريين هذا الرأي والابتداء عندهم هو التعري من العوامل اللفظية والعوامل اللفظية لا تقع إلا قبل الابتداء، فيكون هذا الموقع أي قبل المبتدإ إما مملوءا بالعوامل اللفظية وإما فارغا منها وهو المقصود بالتعري، فالتعري في حقيقته خلو من العامل اللفظي والجديد عند سيبويه في الموضوع هو إجازته أن يكون ما قبل المبتدأ تعريا من العوامل اللفظية.

وبهذه الصورة يكون ما قبل المبتدإ موقعا عاملا.

الابتداء مضارعة للفاعل:

الأولى: لقد شاع خلاف واسع ذكر فحواه جل الذين اهتموا بموضوع الخلاف النحوي، ولست هنا لأتتبع الخلاف في كتب النحو فقد شاع وانتشر لكن أريد أن يكون له موقع خاص فيما أنا بصدده وهو ربط العوامل بنظام الموقع، فقد بينت سابقا من خلال كلام سيبويه عن العامليين المعنويين الابتداء، وموقع الاسم أن عامل عامل الابتداء أسبق موقعيا، من عما موقع الاسم وأنه تابع له وا ينسجم مع رأي سيبويه القائل بأسبقية جملة الابتداء عن جملة الفعل.

المهم في الموضوع هو أن القائلين بأسبقية جملة الفعل لا يقولون بعامل الابتداء، وهذا ينسجم مع طرحهم لكنه يحتاج إلى شرح وتحليل.

يعتبر الزمخشري وهو من المدافعين عن العوامل اللفظية والقائلين بأسبقية الفاعل عن المبتدأ، أن المبتدأ مرفوع بتجرد للإسناد، فالتجرد للإسناد عامل معنوي يعني أن المبتدأ لا يكون إلا مسندا إليه، فتجرد للإسناد وأصبح ملازما له، فهو العامل لأن التجرد نظريا لا يكون قبل المبتدإ، وإنما يقع حين يقع المبتدأ يقول:"وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جردا للإسناد لكانا في

حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب"(1).

الزجاجي يشرح الابتداء بالمضارع للفاعل يقول:"والابتداء معنى رفعه وهو مضارعته للفاعل، وذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدإ يسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رفع"(2). فالتجرد للإسناد حالة تعرفها الجملة الاسمية أثناء انعقاد التركيب.

الرفع في المبتدأ مضارعة والمضارعة لها علاقة بالإخبار وليس بالموقع لأن الفاعل مخبر عنه كما أن المبتدأ مخبر عنه.

التجرد للإسناد عامل:

هذا العامل قال به الزمخشري، والزمخشري نحو عرف عنه بتنظيمه للنحو تنظيم خاص تفرد به، وله معجم أساس البلاغة، وفي التفسير كتاب الكشاف عن حقائق التنزيل اهتم بالموضوع ودافع عن تقديم الفاعل عن المبتدإ. وقد كان في كل ما قال به في الموضوع مدافعا عن رأي سيبويه، يقول عن العامل في المبتدأ:" وكونهما – يعني المبتدأ والخبر – مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا"(3) وبعد أن قال بعمل التجرد للإسناد أحس أن هذا العامل يحتاج إلى شرح فقال:"هو التعري وإسناد الخبر إليه"(4) وبذلك يكون معنى التجرد للإسناد هو عدم دخول العوامل اللفظية مع وجود العملية الإسنادية، حيث التجرد وحده لا يكفي والإسناد لا يكفي فلا بد من اجتماع التجرد مع

---

(1) المفصل ص 24.

(2) الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق لزجاجي تحقيق علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة ص 36.

(3) شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي عالم الكتب بيروت ج1 ص 84.

(4) نفسه.

الإسناد، وهذا أمر يجعله يضارع الفاعل المجرد للإسناد مع وجود عامل الفعل، حيث يكون الفعل خبرا عن الفاعل والفعل عاملا في الخبر.

القول بالتجرد المحفوف بعملية الإسناد يجعل العامل غير خارج عن مجال معمولاته بحيث يكون مع المعمولات وليس قبلها. ولذلك تدخل العوامل اللفظية المسماة نواسخ لا تقوم بعملية نسخ الابتداء وإنما تدخل المعمولات في خانة المشبهات بمعمولات الفعل كما ينص على ذلك الزمخشري وهو يعالج أم النواسخ يقول: في خبر إن وأخواتها" هو المرفوع في نحو قولك إن زيدا ولعل بشرا صاحبك، وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه، على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونزل قولك إن زيدا أخوك منزلة ضرب زيدا أخوك، وكأن عمرا الأسد منزلة فرس عمرا الأسد...."[1].

التبويب النحوي:

موضوع التبويب النحوي ووضع كل باب في موضعه، المناسب لما بعده ولما قبله، من القضايا التي سجلت سجالا نحويا في الدرس اللساني الحديث، حيث اعتبر مجموعة من اللسانيين أن نظام الأبواب النحوية لا يخضع لمعيار منطقي يناسب قضايا اللغة، لكن النقاش الذي دار بين النحويين حول قضية أسبقية الجملتين الابتدائية أم الفعلية يبن أن النحويين كانوا على وعي نظري دقيق وهم يضعون كل باب في موضعه، وإذا كان المقام لا يسمح بالتفصيل في الموضوع باعتباره موضوعا واسعا، فإنني ووفق المنهج المتبع في هذا البحث اكتفي بإثارة قضايا لها علاقة بالموضوع، ترتيب الأبواب الكبرى المنصوص عليه في كتب النحو هي: العمد ثم الفضلات ثم اللواحق أو المجرورات، ومنهم من يتحدث عن المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات، وأما أسس هذا التبويب فإنها أسس

(1) المفصل للزمخشري ص27.

عقلية تنظر إلى أن الجملة تخضع إلى أساس عليه تبنى كل الجمل، بلغة المعاصرين الجملة الأصل، حيث لا يجوز تصور نظام للجملة دونها، ثم تأتي باقي العناصر التي تعتبر تكملية تركيبا، لها وضع دلالي مناسب للاستعمال، وقد عبر القدماء عن هذا التصور بما يسمى في النحو العربي بالعمد وفي تعريفها البسيط "العمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه"[1]. لكن الذي يحتاج إلى دراسة هو أننا حين نعرض لهذا التبويب نجد في باب المرفوعات تصنيفا داخليا يختلف بين النحويين.

تبويب جملة الابتداء

الذين قالوا بأسبقية الابتداء، درسوا بعد جملة الابتداء كل ما يغير عمله معتبرين هذه الأبواب تابعة له، حيث إن العوامل التي تحل محل عامل الابتداء ليست عوامل أصول، أي ليست هي المؤسسة للجملة، بل هي عبارة خاصة تصبح فيه الجملة الابتدائية دالة على معان من خلال دخول النواسخ، ولذلك يعتبرون هذه النواسخ مؤثرة في الجملة كلها، وفي هذه الحال فإن المطلب خاص بالدلالة أما العمل فيأتي تابعا لما كان قبل، ولذلك اعتبر بعض النحويين أن المرفوع باق على ما كان قبل دخول الناسخ[2]، أصحاب هذا التصنيف النحوي يلحون على جعل كل ما له علاقة بالابتداء يجب أن يوضع ويدرس في باب الابتداء، والنموذج الذي لا بد أن يذكر هنا هو أن كل الجمل التي تحتوي على منصوب في هذا القسم جمل فرعية، وليست أصلية. فالنواسخ لها تأثير على جملة أصل هي الابتداء، بل إن مصطلح مثل الفعل الناقص يمثل تصور النحويين لهذه الأوضاع النحوية، فالمقصود أساسا بالناقص هو أنه لا يقتضي فاعلا ولا يكون جملة مستقلة، فالنقصان جاءه من عدم كفايته النحوية بحيث هو عامل يدخل على جملة جاهزة ولا يبني جملته بنفسه.

---

(1) شرح المفصل باب الفاعل. ص 74.

(2) فريق من النحويين يرى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن المنصوب هو الذي أثر فيه العامل الجديد.

أبواب جملة الفعل:

التبويب عند النحويين الذين يقدمون الفاعل على المبتدإ يعتبرون أولا العامل اللفظي هو أصل العوامل، وكل عامل لفظي فهو راجع إلى الفعل، ولذلك حين ينتهون من دراسة قضايا الفاعل يدرسون المبتدإ باعتباره محمولا ومضارعا للفاعل في الأحكام النحوية، ثم لا يدرسون بعده باب كان وإنما يدرسونه في باب الأفعال كما فعل الزمخشري(1) لكنهم يدرسون باب "إن" مباشرة بعد حديثهم عن المبتدإ والخبر، ويعتبرون "إن وأخواتها" مشبهة للأفعال في العمل، وشبهها لفظي بالأساس وبالمناسبة كلما وجد هؤلاء الشبه اللفظي بين الفعل وغيره تشبثوا به، واعتبروه موجبا للعلاقة بينه وبين الفعل، فالحرف مثل إن أصلها إِنْنَ فهي ثلاثية مبنية على الفتح، وتفيد التأكيد فعلاقتها بالفعل أؤكد واضحة يقول أبو البركات الأنباري:" لأنها -يقصد إن- أشبهته- أي الفعل- لفظا ومعنى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه، الأول أنها على وزن الفعل، الثاني أنها مبنية على الفتح كما الفعل الماضي مبني على الفتح، والثالث: أنها تقتضي الاسم كما الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو إنني وكأنني كما تدخل على الفعل نحو أعطاني وأكرمني وما أشبه ذلك، والخامس: أن فيها معنى الفعل، فمعنى إن حققت ومعنى كأن شبهت ومعنى لكن استدركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت..."(2)، وقد علل ابن يعيش تقديم المشبه بالمفعول وهو اسم إن عند الفريق الأول، وتأخير المشبه بالفاعل وهو خبر إن تعبيرا عن فرعية الجملة يقول:"وإنما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينهما وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم

(1) المفصل باب الأفعال.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري دار الفكر للطباعة والنشر ج 1 ص 177-178.

المرفوع على المنصوب إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعا على الأفعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عن درجة الأفعال...."[1].

التبويب في النواسخ عند هؤلاء لا ينظرون إليه نظرة الفريق الأول إذ العوامل اللفظية عندهم تدرس في باب الفعل ولذلك نجد الزمخشري الذي صنف الأفعال تصنيفا مستقلا جمع النواسخ مع الفعل واعتبرها عوامل فعلية وجملها فرعية كذلك عن العامل الأصل الذي هو الفعل المتصرف، فكان التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر جملة فرعية عن جملة الفعل المتصرف التام:"لما كانت داخلة – يقصد الأفعال الناقصة– على المبتدإ والخبر وكانت مقتضية لهما جميعا وحب من حيث كانت أفعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقية، وكانت الأفعال الحقيقية ترفع فاعلا وتنصب مفعولا فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول من نحو كان زيد قائما كما تقول ضرب زيد عمرا"[2] هذا التبويب يجعل كل مرفوع محمولا عل الفاعل وكل منصوب محمولا على المفعول به.

أسس التصنيف النحوي إلى جملتين:

لا شك أن القول بأسبقية جملة على أخرى ومضارعة مرفوع لمرفوع آخر، قد كان نتيجة تصور نحوي ينظر إلى طبيعة العامل الرافع للمرفوع الأصل، والعامل الرافع للمرفوع الفرع، ثم إن القول بوجود مرفوع أصل يؤدي إلى اعتباره بلغة المعاصرين هو المولد لكل الجمل الفرعية، ولعل الذين اعتبروا جملة الابتداء هي الأصل، لم يظهر بشكل جلي في التصنيف النحوي باستثناء الحديث عن

(1) شرح المفصل ج 1 ص 102.
(2) نفسه ج 7 ص 113.

معمولية الفعل المضارع بعامل موقع الاسم، الذي لم يعتن به النحويون بشكل تقعيدي واكتفوا بإيراده ضمن العوامل في الفعل المضارع، وقد شاع رأي الكوفيين رغم عدم كفايته النظرية بحيث إن القول بالتجرد يقتضي كما قال بذلك بعض البصريين أن يكون الرفع تال للنصب وللجزم، وهذا ما رفضه النحويون المحققون، ويبدو من المناسب أن أذكر كيف أن القول بمعمولية الفعل المضارع لعامل موقع الاسم يقتضي قوة عامل الابتداء باعتباره عاملا معنويا، رغم اهتمام النحويين بالعوامل اللفظية وعدهم الفعل أقوى العوامل اللفظية، وهذا ينسجم مع القول بأسبقية جملة الفاعل كما دافع عن ذلك جل النحويين.

عامل موقع الاسم وعامل الابتداء أي علاقة:

الابتداء عند سيبويه هي أول حالة يحتلها الاسم وهو بهذا يصبح مبتدأ وبعده الخبر وهي أقوى المواقع الاسمية، وهي مواقع بنص سيبويه يحتلها الفعل المضارع ويصبح مرفوعا، وبهذا يصبح الفعل المضارع موقعيا مرتبطا بالابتداء، لقد تم شرح هذا سابقا.

الجملة النحوية ونظام المواقع:

الحديث عن قضية الموقع يجرنا ضرورة إلى الحديث عن قضية تنظيم مكونات الجملة موقعا في النحو العربي، ويدعونا إلى الجمع بين قضية الرتبة في البحث اللساني المعاصر وهنا لا بد من التذكير بقضايا تعد مداخل نظرية في جل الأنحاء:

تنصيص القدماء والمحدثين على أمر الرتبة في بناء الأنحاء.

اعتبار الإعراب محددا لقضية الرتبة في النحو العربي.

للحديث عن الرتبة وتنظيم الجملة.

تنصيص القدماء والمحدثين على أمر الرتبة في بناء الأنحاء.

يحاول النحو باعتباره دراسة تركيبية لنظام الجملة أن يبرز أن الجملة مجموعة من الكلمات تنظم وفق ترتيب يختاره النحوي فيؤسس عليه نموذجه النحوي وكان اختيار المعاصرين نظاما في البداية قائما على:

فعل + فاعل + مفعول

أو:

فاعل+ فعل +مفعول

هذا الاختيار سيجعل النحوي يؤسس لنموذج نحوي يراه مناسبا للغة الموصوفة، وقد ساد خلاف حاد بين اللسانيين فمنهم من يعد جملة فاعل+ فعل+ مفعول هي الأصل وبين من يرى أن جملة فعل+ فاعل + مفعول هي الأصل، ولا أرى الموضوع الذي أنا بصدد معالجته إلا موجها من ذلك الخلاف وكأن سيبويه المثير للموضوع، قد كان له تأثير واسع على مسار الأنحاء بعده، خصوصا بعد أن تحول البحث اللساني في بداية الثمانينات إلى نظام التحكم النحوي للمقولات وأصبح القول بأن الجملة هي أعلا المقولات التحكمية، وما تحتها محكوم بما تتحكم فيه بدرجات تقوم على العلو والدنو كما يظهر من نظريات الربط العاملي وس خط إلى النموذج الأدنى الذي حاول تشومسكي اعتمادها للوصف التفسيري للجملة النحوية. وبهذه الصورة يكون سيبويه قد أصل للبحث النحوي التركيبي. أما القدماء السائرون على نهج سيبويه في الموضوع، فقد بنوا الموضوع على شكل يدعو إلى ضرورة النظر إلى الطبيعة النظرية إلى المباحث الكلية للنحو كله، فقد ظهر كما قلت أن الرفع أول ثم النصب ثان ثم بعد ذلك الجر وهو بين الرفع والنصب لأن له تعلقا بهما معا يقول ابن مالك:" فالرفع



للعمد،... والنصب للفضلة... والجر لما بين العمدة والفضلة..."[1] وهي تراتبية نظمت مباحث النحو ويجوز النظر إليها بهذا الشكل:

- العلاقة الإسنادية بالمعنى الذي ذكره سيبويه في المقدمة مسند إليه + مسند
- مرفوع العلاقة التركيبية المبنية أساسا على العمد وداخلها الخلاف المذكور آنفا ابتدائية أو فعلية ويجمعها: رافع + مرفوع1 ومرفوع2.
- العلاقة التركبية المتممة للحملة وهذه لا تتحقق إلا بالسابقة.

وقد أجملها القدماء في قولهم المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات. وقد نظر القدماء إلى أنها تراتبية خطية أساسا مناسبة للكتابة الخطية التي تبدأ من اليمين إلى الشمال.

والمسجل أساسا في الخلاف بين النحو القديم والبحث اللساني الحديث، وإن تقاربت وسائل التحليل القائمة على التنظير والتجريد والتعميم والتعالق، فإن البحث القديم قد جرد الجملة حين نظر إليها نظرة دلالية وتركيبية.

الدلالية: الإسنادية

التركيبية العاملية الإعرابية الموقعية.

- المقولات المحدد للرتبة وتنظيم الجملة.

تحدث المحدثون عن رأس الجملة وجعلوا من الرأس محددا لما يليه من المقولات وكان الاتجاه السائد هو أن الاسم باعتباره فاعلا sujet هو رأس الجملة ثم أسست مباحث الجملة وما يقع عليها من تحويلات واجبة، أو جائزة، وكلها يجوز أن تجمع في ضبط التغييرات الواقعة على عناصر الجملة، وقد حاول

(1) شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيائي الأندلسي تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي ج 1 ص 285.

البحث اللساني أن يطور جميع هذه التحويلات لينتهي البحث إلى محاولة جمعها في قانون واحد يحكم كل تغيير.

وإذا كان البحث اللساني قد انتهى في السنوات الأخيرة بعد تبني نظام القالبية منها قالب س خط للجملة قد جعل الرأس يحكمه مخصص + سمه س أو سمة ف:

الفعل = ± الفعل

الاسم = ±الاسم

الحرف= – فعل – اسم

الصفة= + فعل + اسم.

فإن النحو العربي الذي اعتبر العامل المحدد للمواقع جعل من مفهوم العامل رأسا لكل جمله، فلا جملة دون عامل ولا محل دون عامل فكان النظام:

عامل اللامحل + محلات.

هو القالب العام للجملة، وقد كان سيبويه المنظر المركزي لهذا التوجه حين اعتبر المواقع موجبه للإعراب، والإعراب مسند للوظائف.وبهذا التصور استطاع سيبويه أن بني نموذجا له طابع القالبية النحوية.

وبالنظر إلى ما سبق فإن المقولة العامل هي المحدد أساسا لرأس الجملة في النحو العربي، فقد يتحقق هذا العامل من جهة الموقعية كحال الابتداء، أو من جهة المقولة كحال الفعل، وبالمناسبة فإن مقولة الفعل عامليا مقولة تجريدية فكل فعل عامل سواء تحقق على مستوى الألفاظ أو مستوى المعاني[1].

– ربط النحو العربي بشكل جلي قضية الرتبة بالإعراب.

(1) أحيل هنا أساسا على مباحث الفعل في النحو وعلى نظرية العامل دراسة تأصلية وتركيبية للدكتور مصطفى بن حمزة فصل أصول عاملية.

يعد الإعراب في النحو العربي أساس التقعيد، وقد استطاع سيبويه في الكتاب، ثم النحويون بعده أن يجعلوا منه نظاما نحويا ذا طابع نسقي واصف للغة العربية، والمقام يدعو إلى الحديث عن شيئين اثنين هما:

- قضية الإعراب باعتباره لفظيا من حيث الاستعمال وتجريديا باعتبار التقعيد.

- نظام الإعراب في الجملة العربية.

القضية الأولى هي قضية أجمع عليها الدارسون وهي أن العربية لغة معربة، يظهر إعرابها على أواخر الكلمات في حال الجمل ويظهر على الحروف في حال بنية الكلمة، وقد تبنى النحوي هذا التصور لبناء نموذجه النحوي، ونموذجه التصريفي، إلى جانب النموذج الصوتي، والجامع بين هذه النماذج هو أن كل استعمال يدرس من جانب الحرف والحركة، فالحرف لا يتحقق دون حركة والحركة لا تظهر خارج الحرف، وقد تحقق نظام الجملة وفق هذا التصور، معتبرا الجملة نظاما من المحلات هذه المحلات تحددها الحركات الإعرابية بحيث كما قلت سابقا وفق النظام الخطي(1):

مرفوع + منصوب + مجرور

وقد نمذجه النحوي وفق الحركات الإعرابية الضمة والفتحة والكسرة، وقد أضيف في حالة خاصة حالة السكون لكنه ليس محلا(2).

محل الرفع تحدده حركة الضم ويتحقق نحويا بكل مرفوع.

---

(1) الموضوع أصله سيبويه وسار عليه النحو العربي ولم شاء أن ينظر في كتاب جامع للموضوع من المتأخرين ينظر كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت 745هـ تحقيق د.رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ج 3 ص 1075 وما بعدها.

(2) المقصود الفعل المضار في حالة الجزم الذي يجزم دون أن يؤدي وظيفة نحوية.

محل النصب يحدد بكل منصوب.

محل الجر تجمعه الإضافة ويحدد بكل مجرور.

هذه المحلات تنتظم في الجملة العربية عامليا والعامل لا محل له، لأنه يحدد المحلات، وغالبا ما يكون مبنيا، وهو غير الاسم، لأن كل اسم يحل في محل سواء كان مبنيا لفظا وفي هذه الحال يكون فيه البناء عارض، أو يكون معربا لفظا، وهو الأصل في الأسماء.

البعد التجريدي لقضية الإعراب:

إن التصور النظري لقضية الإعراب بالشكل الذي تحدثت عن بعض جوانبه، يدعو إلى محاولة أبراز بعض الجوانب التنظيرية التي يقبل النحو العربي بحكم نظامه العام الذي سار عليها القول بها، واعتبارها مناسبة لقراءة هذا النحو من خلالها، ولعل الحديث عن النظام الموقعي يعد كما قلت سابقا أبرز تجليات النسقية في البناء النحوي، وقد كانت نتيجة الحديث عن المواقع القول في النحو بشكل تجريدي عام بوجود "نظام المحلات" وقد صاغ بعض النحويين قانونها بشكل واضح وسأبرز معالمه الكبرى بشكل مختزل[1]:

الجملة وفق نظام المحلات تبنى بالشكل الآتي:

اللامحل ← المحل

واللامحل في النحو العربي ينظم المحلات وذلك وفق القانون الإعرابي العام:

اللامحل← المرفوعات ← المنصوبات.

السهم← يحدد الاتجاه حيث يكون اليمين للعوامل واليسار للمعمولات.

---

(1)أحيل هنا على أطروحة الدكتور أحمد العلوي ابستمولوجية النحو العربي Epistémologie de la linguistique Arabe



والمعمولات التي دأب النحوي أن يسمها بالحركات الإعرابية، جعلت المقولات التي تختلها تأخذ أشكالا متعددة من حيث اللفظ أو الاستعمال، ولذلك يجوز القول أن مفهوم "المحل" و"اللامحل" من حيث التقعيد يعممان مفهوم الإعراب، ويجعلان منه وسما موقعا، يأخذه كل ما له وظيفة نحوية، بغض النظر عن حاله اللفظي، ففي العربية ألفاظ معربة، وألفاظ مبنية، وألفاظ ممنوعة من الصرف، وهذه الأنواع كلها قد تحل في محل، إذا لم تنتم إلى خانة الفعل أو الحرف، وبقيت في الاسم بل إن النحو العربي يعترف بالمحل الإعرابي للمركبات الجملية وهي المعروف في الأدبيات النحوية بالجمل ذات المحل، والجمل التي لا محل لها.

السؤال الجوهري في هذا التحليل كيف صاغ سيبويه الموضوع، وكيف استفاد منه النحويون المتأخرون.

دائما مع مقدمة الكتاب الجامعة لأصول التقعيد، والمحددة لكل المقولات والتصنيفات النحوية:

يقول سيبويه محددا الدلالة اللفظية للمحلات وفق قانون التمكن اللفظي:" فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع الهمزة، والتاء، والياء، والنون،..."[(1)]، ثم يحدد حركات غير المتمكن لفظيا: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف، التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى"[(2)].

---

(1) الكتاب ج1ص13.

(2) نفسه 1 ص15.

لم يحد عن هذا النهج العام إلا ما ذكره الكوفيون حين ابتعد نحوهم عن النسقية وجعلوا من الحركات واحدة[1] بل إن هذا النوع من التصنيف هو الذي سيوحي للزمخشري فيحول هذه الحركات إلى قانون المحلات كما هو وارد في تعاريف الاسم المعرب حيث يقولون: إن المعرب ما اختلف آخره لفظا أو محلا"..........[2].

أعود إلى أمر لا بد أن يوضح وهو قضية المحلات وما يحل فيها من ألفاظ على مستوى الاستعمال:

حالة الألفاظ المعربة:

الأسماء المعربة لفظا لها وضع خاص حيث يظهر الإعراب على آخرها وتمثل أعلا دراجات التمكن، ويبدو أن اختيار التعريف للاسم عند سيبويه كان مبنيا على هذا التصور حيث عرف الاسم بالمثال فقال "الاسم رجل وفرس وحائط"[3] وقد اكتفى المهتمون بالموضوع بالقول إن سيبويه عرف الاسم بالمثال، وأضاف بعضهم قضية الحد بالمثال، لكن اختيار الألفاظ يوحي أن سيبويه بنى تعريفه على أعلا درجات الاسمية، حيث يكون الاسم من الجامد الذي لا يبنى ولا يمنع من الصرف، فقد كان بالإمكان اختيار أمثلة معهودة في الدرس النحوي العربي من مثل زيد وعمرو، لكن العلم وإن كان اسما معربا، فإن من الأعلام ما يمنع من الصرف ولذلك درجته أدنى من درجة الاسم الجامد.

لقد كان الزمخشري من النحويين الذين تبنوا هذا الطرح وبينوا درجات التمكن في الاسمية، من خلال حديثه عن مظاهر الإعراب فقال:" والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، لفظا أو محلا، بحركة أو حرف. فاختلافه لفظا

(1) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ج 1 ص.
(2) المفصل ص 16.
(3) الكتاب ج1 ص 12.



بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحا أو يجري مجراه كقولك جاء الرجلُ ورأيت الرجلَ ومررت بالرجلِ "[1] هذا تعريف تكرر في كتب النحو لكن الزمخشري جعل هذا درجات وهذه أعلاها.

ودونها وهي في قسمها ما يعرب إعرابيا تقديريا بحيث يكون الحرف من جنس الحركة ولا يتحملها، وهي التي عبر عنها ابن يعيش بقوله في شرح "لفظا أو محلا": "احترز به من الأسماء التي لا يتبين فيها الإعراب، وإنما يدرك البيان من العوامل قبلها، وذلك نحو الأسماء المقصورة، من نحو "عصا"، و"رحى" والمنقوص في حالتي الرفع والجر، لأن هذه الأسماء معربة، وإن لم يظهر فيها إعراب، وإنما لم يظهر الإعراب فيها لنبو حرف الإعراب عن تحمل الحركات" [2] فقول ابن يعيش لنبو حرف الإعراب تعبير عن حالة إعرابية خاص.

حال الأسماء المبنية:

البناء في الأسماء عارض لأن الأصل في الأسماء الإعراب وكلمة أصل ههنا بالمعنى التنظيمي للكلام ومهمته تعيين الوظائف[3]، لأن البناء هنا عدول عن الأصل، ومع هذا العدول أن يحافظ النحوي عن الأصل الذي يقوم على إسناد الوظائف للأسماء وحدها، فلجأ النحوي في هذه الحال إلى الأصل القائم على أن الوظيفة النحوية لا تكون إلا للأسماء، فإسناد الوظائف يقوم على الإعراب المحلي، حيث تحتل كل الأسماء المبنية محل المعرب فيكون الاسم بهذا المعنى معرب محلا لا لفظا. يقول ابن بعيش: " والآخر -يقصد الإعراب- باختلاف في المحل، يقدر تقديرا من غير أن يلفظ به"[4].

(1) المفصل ص16.
(2) شرح المفصل ج 1 ص 50.
(3) الأسس المعرفية للغويات العربية عبد الرحمن بودرع ص 130 وما بعدها.
(4) شرح المفصل ج 1 ص 50.

حال المركب:

المركب في العربية أنواع ويكون في المعنى العام ما لم يأت مفردا سواء كان التركيب مزجيا أو وصفيا أو إسناديا، والمركب الإسنادي نوعان، مركب صناعي ويقصد به الجملة الأصل، التي يبنى عليها التركيب، والمركب الإسنادي القائم مقام المفرد، وهو الذي يكون محكيا مستعملا بالرواية والحكاية عن المستعمل النموذج.

المركب المزجي يمنع من الصرف، وهو درجة من الإعراب لا يقبل فيها الاسم الجر والتنوين، والعلة عدول عن الأصل وشبه بالفعل[1] بحيث يشبه الفعل في كونه لا يقبل الجر والتنوين، وهي خاصية في الأفعال دون الأسماء.

حال الجملة:

الجمل إعرابيا نوعان: ما يحل في محل، وما لا يحل في محل، وما يحل في محل نوعان: ما يؤول بمفرد، وما لا يؤول بمفرد ويحل محله[2].

حين نكون أمام إعراب الجمل، فإننا نقر بوقوع الجملة باعتبارها مركبا إسناديا تحل محل المفرد، باعتباره محددا للوظائف النحوية، ووقوع الجمل في موقع المفرد بهذا المعنى، هو الذي أوجب القول بالإعراب المحلي، والجملة باعتبارها مركبا يشمل أكثر من مفرد لا يظهر الإعراب على لفظها وإنما ينظر إلى محلها.

---

(1) الممنوع من الصرف فيكتب النحو كل اسم شابه الفعل في نوعين من الشبه لفظي ومعنوي أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لبن هشام المكتبة العصرية صيدا بيروت ج4 ص 106.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصري تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله مراجعة سعيد الافغاني دار الفكر للطباعة والنشر الطبع 1 1419هـ 1998م ص394.



ولأن الجملة ليست أصلا في الإعراب احتاج النحوي خاص المتأخرين منهم وعلى رأسهم ابن هشام مستلهما فكرة التمكن والحل والمضارعة من سيبويه أن يبني نظاما إعرابيا للجمل دون خروج عن البناء العم للنحو العربي.

لقد تقرر نحويا أن المفرد أصل في الإعراب، في البناء، في العمل وفي التقعيد عموما، والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه. وكل خروج عن هذا الأصل، هو عدول يحتاج إلى ربط بالأصل، فكيف استطاع النحوي ربط إعراب الجملة بإعراب المفرد.

المفرد يحدد المحلات الإعرابية حين يتلقى الحركات الإعرابية، وبهذا تتحول الحركات المحددات للمعربات إلى محلات، والمحلات تصبح بهذا نموذجا أوليا يملأه كل ما يحمل وظيفة نحوية، لأن تحديد المحل الإعرابي، هو في نهاية المطاف تحديد الوظائف، ولذلك ارتبط مفهوم المحل بالمفرد، وارتبط المفرد بالوظيفة، وكأن النحوي يعترف ب:

اللامحل (العامل) ←المحلات = المواقع الإعرابية= الوظائف النحوي = المفردات.

لكن حصل أن حل المركب الجملة محل المفرد فأخذ وظيفة نحوية يؤديها المفرد، وإن كانت هذه الوظائف معلومة ومحددة، هذا الوضع عبر عنه النحوي بحلول المركب الجملة محل المفرد، وأعطى لهذه الحالة مظهران نحويان:

- المؤول مفرديا.

- الحال محل المفرد دون أن يؤول.

حين نأخذ الجملة من الآية الكريمة:



﴿وجاؤوا أباهُم عِشاءً يَبكونَ﴾[1] تؤول ب باكين فتصبح في محل المفرد.

بهذه الصورة نكون أما إعراب تجريدي ينتظم وفق قواعد المحلات، وله تجليات على المستوى اللفظ

هذا النوع من التفصيل فصل فيه ابن هشام الذي اهتم بقواعد الإعراب وإعراب الجمل تصنيفيًا حيث ألف كتبا في الموضوع دون خروج عن النهج العام الذي رسمه سيبويه.

لقد آثرت أن أتناول جانبا خاصا بالنحو العربي لأبين أن مركزية النحو عند سيبويه، استمرت في النحو العربي وعملت على توسيع مباحثه والتفصيل في أخرى دون أن تتجاوز الأصل التقعيدي الذي وضعه سيبويه.

(1) سورة يوسف الآية 16.



الخاتمة

لقد درست جانبا واحدا من جوانب متعددة من النحو العربي، الذي وضع أسسه الأولى سيبويه، وقد التزمت التزاما تاما بالنصوص التي تناولت الموضوع، وهي نصوص في مجملها من مصادر النحو، فتبين أن النحويين العرب التزموا بمنهج سيبويه في التأصيل النحوي وكذا التقعيد، ويظهر من خلال ما أوردت من قضايا، أننا في حاجة ملحة لقراء النحو العربي قراءة جديدة تعتمد النصوص النحوية الأصلية أساسا، خصوصا بعد أن تم تحقيق جزء مناسب من المصادر النحوية القديمة.

أما عن الخلاصات التي يمكن تسجيلها فيجوز اختصارها في:

- وضوح التصور النحوي عند سيبويه ومن قرأه من النحويين التابعين له.
- التزامهم المنهجي والتصوري الذي وضعه سيبويه، فقد كانت القضايا التي درسوها تعتمد آراءه وتحاول مناقشتها ودراستها بشكل يستطيع الدارس أن يستنبط الأسس المنهجية والمعرفية العامة لهذا النحو، بل إن بعضهم قد ناقشه وطور آراءه دون أن يتجاوز هذه الأسس.
- القراءة اللسانية المعاصرة للنحو العربي واردة بشكل ومناسب.
- ما وضعه سيبويه من أصول نحوية وقواعد منهجية يدعو إلى صياغة نحو عربي يستجيب لمتطلبات العصر، وقد استطاع النحو العربي أن يحقق هذا التوجه بعد سيبويه حيث قرأه اللاحقون كل حسب متطلبات عصره.
- النحو العربي في مجمله بناء يستجيب للشروط التي يقتضيها البحث النظري الواصف للغة والباحث في قوانينها العقلية.

لائحة المصادر والمراجع

1. الأسس المعرفية للغويات العربية، د.عبد الرحمن بودرع، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2013.

2. إصلاح الخلل الواقع الجمل للزجاجي تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي دار المريخ الرياض.

3. إصلاح الخلل الواقع الجمل للزجاجي تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي دار المريخ الرياض.

4. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة 1417هـ 1996م، ج1.

5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري دار الفكر للطباعة والنشر.

6. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك الطبعة الخامسة 1406 هـ 1986م دار النفائس.

7. آية الفكر وكبرياء النظر للدكتور أحمد العلوي مجلة الموقف العدد 1 السنة 1407 هـ 1987م.

8. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بين عبيد الله السبتي تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد القبيتي

9. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بين عبيد الله السبتي تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد القبيتي.

10. التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين دار الفكر دمشق الطبعة الأولى 1402هـ 1982م.

11. التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين دار الفكر دمشق الطبعة الأولى 1402هـ 1982م.

12. الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق لزجاجي تحقيق علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة.

13. حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح عبد الرحمن المكودي دار الفكر للطباعة والنشر.

14. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت 745هـ تحقيق د.رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى

15. شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيائي الأندلسي تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي.

16. شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيائي الأندلسي تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي.

17. شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي دار الكتب العلمية بيروت ط 1405هـ 1985م.

18. شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي عالم الكتب بيروت.

19. شرح اللمع لابن جني لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني تحقيق وتقديم الذكتور فتحي علي حسانين دار الحرم للتراث القاهرة.

20. الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب الطبعة الثالثة 1403هـ 1983م

21. المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الطبعة الثانية دار الجيل

22. المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة العلوي تحقيق د.هادي عبد الله ناجي مكتبة الرشد ناشرون الطبعة الأولى 1430 – 2009.

23. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ط 2.

24. نظرية العامل دراسة تأصلية وتركيبية، د. مصطفى بن حمزة.

25 -Epistémologie de la linguistique Arabes, Ahmed Alaoui . Editon Okad.

ملامح نحو سيبويه في آثار الدارسين

أ. د. محمد سعيد ربيع الغامدي

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

مقدمة

ساد لفترات طويلة جدًّا في فلسفة العلوم ونظرية المعرفة، وكذا في حقل تأريخ العلوم، الاعتقادُ الراسخ بالاتصال والتراكم المعرفي، وأنَّ ما يُضاف إلى العلوم عبر الأزمان المتعاقبة هو بمثابة التنظيم والتنقيح والبناء على ما هو مبنيٌّ أصلا من قبل. واستمرت هذه القناعات إلى أن جاء المفكر الأمريكي توماس كون في كتابه الشهير "بنية الثورات العلمية"[1] بمقولة "الثورات" التي تعني "القطائع المعرفية"[2] بين مرحلةٍ ما من مراحل العلم وأخرى تالية.

وتنطلق هذه الورقة من الفكرة الكونية مطبَّقة على النحو العربي، وذلك بالانطلاق ابتداءً من فرضية اختلاف ملامح النحو في عصوره المبكرة كما ظهر في كتاب سيبويه عن ملامح النحو المتأخر كما ظهر في كتب المتأخرين، كالمقدمات النحوية والشروح والمنظومات والحواشي والمختصرات والكتب المدرسية وشبه المدرسية المتأخرة، بوصف ذلك دالا على مرحلتين متمايزتين، و"نموذجين"

(1) كون، توماس: بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ع 168، ديسمبر 1992م.

(2) يعيد بعض الباحثين ابتداء مقولة "القطيعة الإبستمولوجية" إلى اشتغالات غاستون باشلار والتنظير لها في ثلاثينيات القرن العشرين، ويشير بعضهم إلى تأثر فوكو وألتوسير به. انظر مثلا صالح، هاشم: مدخل إلى التنوير الأوربي، ط 1، بيروت: دار الطليعة، 2005م. (ص 129 وما بعدها).

مختلفين، لا ينبغي التعامل معهما دون تمييز أو كأنهما كتلة واحدة متجانسة. ويعني القول هنا: إنهما نموذجان لا نموذج واحد، ما عناه كون مفهوميًّا في أطروحته المذكورة بالمصطلح الذي ذاع واشتهر عنه وهو"النموذج الإرشادي".

ولهذا سنستهل هذه الدراسة ببيان مفهوم "النموذج الإرشادي" من خلال بيان مختصر وموجز لأطروحة "الثورات العلمية"، وموقع هذا المفهوم منها، ثم ننتقل إلى محاولة إبراز الملامح الظاهرة للنموذجين المختلفين: النموذج النحوي المبكر، والنموذج النحوي المتأخر، بصورة لا تتعمق في تفاصيل النموذجين الدقيقة، بل تكتفي بالصورة العامة التي من خلالها يتبين قدر الاختلاف، ويثبت الفرق بينهما لا غير. ثم نحاول بيان الصورة العامة التي سادت في أذهان المشتغلين بالنحو، ومؤرخيه، ومن عالجوا الفكر النحوي، ونختم ببيان الأسباب التي أدت إلى أن تكون الصورة في أذهان الباحثين المعاصرين هي فقط صورة النموذج المتأخر لا غير.

وأخيرًا لا بد من الإشارة إلى أن عرض القضايا في هذه الورقة قد نحا نحو التكثيف والاختزال، وذلك مراعاة للمقام الذي أُعِدَّت لتُلقى فيه. وهو مقام محكوم بزمن محدود، لا يتيح بسط المسائل وتفصيلها بما تستحق. ولكنني أرجو أن تكون الورقة قد أشارت إلى أهم الخطوط العريضة في الموضوع، دون أن يخلَّ بذلك هذا الإيجازُ والتكثيف.



1. النموذج الإرشادي (paradigm)

بنى العالم الأمريكي "توماس كون" رؤيته لتطورات العلوم في كتابه "بنية الثورات العلمية" على القول بانقطاعات بين مراحل تطور العلم المختلفة سماها ب "الثورات" العلمية. غير أن إطلاق اسم الثورة على هذه القطائع لا يقتضي بالضرورة ما تعنيه هذه الكلمة حرفيًّا في كل حال كما قد يُفهم. بل قد تعني لفظةُ الثورة في سياق تطورات العلوم إلى جانب الدلالة على التغيير الجذري مجردَ التغيُّر الذي يقابل التغيُّر الحاصل بالتراكم. وقد نبَّه هو على هذه الدلالة الخاصة نصًّا بقوله: (فالثورة عندي نوعٌ خاص من التغير ينطوي على نوعٍ معين من التجديد، أو إعادة تنظيم التزامات جماعة البحث. ولكنْ ليس من الضروري أن تكون تغيُّرًا هائلا، ولا من الضروري أنْ تبدو حدثًا ثوريًّا في أعين الغرباء عن جماعة البحث... إذ نظرًا لأنَّ هذا الطراز من التغير الذي نادرًا ما تسلِّم به فلسفة العلم وتضعه موضع الدراسة يقع بانتظام على هذا المستوى المحدود الضيق. لذا بات التغير الثوري مقابل التغير التراكمي بحاجة ماسَّة إلى أنْ نفهمه)[1]. ولقد اضطُر لتكرار بيان معنى ما يمكن تسميته بالثورة في سياق تطورات العلوم بقوله أيضًا: (ويكفي أن تكون هي المقدمة العادية التي تهيئ آليَّة للتصحيح الذاتي، تكفل ألا يطرد جمود العلم القياسي ويمضي إلى الأبد دون أي تحدِّيات)[2]. وعلى أية حال يمكن القول ببساطة تبعًا لبعض الباحثين: إن الثورة العلمية في جميع الأحوال لا بد أن تعني بداهة: (إزاحة الشبكة أو الإطار التصوري الذي يرى العلماءُ العلم من خلاله وإحلال بديل آخر)[3].

---

(1) كون، توماس: بنية الثورات العلمية (ص 228).

(2) كون، توماس: المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(3) محسن، نبيل: الطب التجريبي والطب الكلي، موقع (معابر).

ويحتلُّ مفهوم النموذج الإرشادي (البراديم) المركز من أطروحة الثورات العلمية المشار إليها. إذ يعني هذا المصطلح عند كون: النظرية أو النظريات المعتمدة التي تُعَدُّ نموذجًا مشترَكًا تشترك فيه جماعة من الباحثين (الجماعة العلمية) في حقلٍ علميٍّ ما في عصرٍ معين، وكذلك طرق البحث المميزة لهذه الجماعة، والتي يتبعونها لتحديد المشكلات العلمية الرئيسة في الحقل وحلِّها[1]. أو هو (النظرية النموذجية العليا التي تسيطر على جماعة الباحثين طيلة فترة معينة من الزمن، والتي يفسرون من خلالها كل شيء، وذلك قبل أن تسقط وتنهار ويحل محلها نظرية جديدة)[2].

ويرى كُون أنَّ النموذج الإرشادي الذي يتعاون على صقلِه وتهذيبِه وسدِّ الثغرات فيه بالضرورة أعضاءُ ما يُسمى عنده اصطلاحيًّا ب "الجماعة العلمية"[3]، يستمر العمل به ما دام قادرًا على مواجهة المشكلات العلمية القائمة وحلِّها بكفاءة، إلى أنْ يجِدَّ في الحقل ما يعجز النموذج الإرشادي عن مواجهته، فتكون النتيجة الحتمية حينئذٍ أن يحل محل النموذج القديم نموذجٌ مختلف، أو يُحَوَّل النموذج نفسه إلى وجهة جديدة تلائم الأوضاع الجديدة[4].

---

(1) انظر مقدمة شوقي جلال على بنية الثورات العلمية ص 11، وانظر تحديدات كون للنموذج الإرشادي (ص 22، 40 فما بعدها، وحواشي الكتاب: الملاحق ص 229 وما بعدها). وانظر في مفهوم البارادايم الكونية أيضًا: دوبوا ميشيل: مدخل إلى علم اجتماع العلوم، ترجمة سعود المولى، ط 1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008م. (الفصلين الثاني والرابع).

(2) صالح، هاشم: مدخل إلى التنوير الأوربي، مصدر سابق (ص 131).

(3) انظر في تحديد مفهوم الجماعة العلمية الكوني بطريقة أكثر تفصيلا وبيانًا في دوبوا، ميشيل: مدخل إلى علم اجتماع العلوم، مصدر سابق (الفصل الثاني).

(4) انظر كون، توماس: بنية الثورات العلمية (ص 48، 54 55، 64، 78 فما بعدها). وانظر الحديث عما سماه كون بالتحولات البناءة الهدامة للنماذج الإرشادية في الفصل السابع (ص 103 وما بعدها).



هذه لمحة سريعة ومقتضبة أشدَّ الاقتضاب عن الأطروحة الكُونية، أردنا لها ألا تتجاوز حدود ما يسمح به المقام هنا. ومما لا شك فيه أن هذه الأطروحة التي اختار لها صاحبها التسمية ب "الثورات" قد أحدثت ثورة حقيقية بالمعنى الحرفي للكلمة في حقل تأريخ العلوم ونظرية المعرفة. وقد تزامنت هذه الرؤية مع رؤيةٍ ثوريةٍ أخرى أعمَّ منها جاء بها منظِّر المعرفة ومؤرخ الأفكار الشهير "ميشيل فوكو"، تتفق مع الأطروحة الكونية في أهم ما نحن بصدده، وهو القول بالقطائع المعرفية في مسيرة تطور العلوم[1]. والسبب في عدِّ هذا الاتجاه برمَّته ثوريًّا هو أنه التنظير الذي قلب المعتقدات السائدة عن اتصال المعارف، وتراكمها، وسيرها في خط مستقيم منذ بدئها إلى منتهاها، وأحلّ بدلا منها القول بالانقطاعات المشار إليها فيما مضى. وقد نجح هذا الاتجاه في تجديد النظر إلى العلوم ولا سيما من حيث طبيعتها من زوايا لم يكن قد نُظر إليها منها من قبل، واستطاع أن يُغيِّر تغييرًا جذريًّا كثيرًا من التصورات الإبستمولوجية الجوهرية التي كانت سائدة ومهيمنة في فلسفة العلوم. وقد أبان توماس كُون نفسه في أطروحته المعروضة في السطور السابقة العوامل التي تحجب عن العلماء في عصرٍ ما يسود فيه نموذجٌ إرشاديٌّ ما رؤيةَ ملامح النموذج المتقدم في عصر سابق عليه، وتُخفي معها أيضًا طبيعة الحقل المعرفي وسماته الرئيسة كما استُمِدَت وتبلورت من خلال ذلك النموذج، وهو أمر سيتضح حين نقف عليه في فقرة قادمة من هذه الورقة.

---

(1) تبنى ميشيل فوكو في كتابه الشهير "الكلمات والأشياء" مقولة مفادها أنه يسود في عصر ما من العصور أفق معرفي، سماه فوكو ب "الإبستيم" يمد ظلاله على عدد من الحقول المعرفية، ويصبغها بسمات مشتركة معينة، ثم لا يلبث في عصور تالية أن يحل محله إبستيم آخر، وذلك في قطائع معرفية تشبه قطائع كون. غير أن "إبستيمات" فوكو أعمُّ من "نماذج" كون، لشمول الإبستيم الواحد حقولا معرفية متعددة، وإن عدَّ بعضُ الباحثين الأطروحتين متطابقتين. انظر فوكو، ميشيل: الكلمات والأشياء، ترجمة مطاع صفدي وآخرين، دار الإنماء القومي، 1989 / 1990م. وانظر توجيه المشابهة بين أطروحتي كون وفوكو: صالح، هاشم: "حول مفهوم القطيعة الإبستمولوجية" (مجلة نزوى ع 5، يناير 1996م). ومدخل إلى التنوير الأوربي، مصدر سابق (ص 131).

لعلَّ من غير المستنكر إذن بناء على ما تقدَّم أن يُعاد التأمل في مسيرة علم النحو العربي ومراحل تطوره المختلفة في ضوء هذه الفكرة الكُونية. إذ إن من الواضح أن الحقل النحوي لم يكن يسير منذ أول عهده إلى آخره وَفْقَ نموذج إرشادي واحد. وسنميز فيما يلي بين نموذجين مختلفين واضحي الملامح، هما: النموذج النحوي الذي نضج واتضحت ملامحه في كتاب سيبويه وما بعده بقليل، والنموذج النحوي المتأخر الذي اتخذ صورته في كتب المتأخرين ومقدماتهم وشروحهم ومتونهم ومنظوماتهم وحواشيهم، واتضح كذلك في الكتب المدرسية وشبه المدرسية المتأخرة.

2. النموذج النحوي المبكر

يقرر عدد لا بأس به من الباحثين المعاصرين ولا سيما الغربيين أن النحو العربي كما ظهر في مصنفاته الأولى، ككتاب سيبويه والمقتضب والأصول، يختلف اختلافًا بيِّنًا عنه في مصنفات المتأخرين، كشروح الألفية وشروح الكافية والهمع ونحو ذلك. وهو اختلاف جوهري ومهم، لأنه تباين جذري في طبيعة العلم وفي القضايا وأساليب المعالجة كما سيرد.

نصَّ بعضُ الباحثين على أن من يتأمل كتاب سيبويه يجد بصورة جليَّة أن قضاياه وطبيعة التناول فيه لا تنم عن أنه كتابٌ قَصَدَ به مؤلفُه تعليمَ العربية مَنْ لا يعلمها، بل هو كتاب في "المعرفة اللغوية" بحسب اصطلاح تشومسكي، أي: تحليل معرفة المتكلم لغته[1]. أو هو: بحث في "النظام الذهني" اللغوي عند "الجماعة اللغوية"

(1) انظر تشومسكي، نعوم: المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتيح، ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1413هـ. ولا سيما الفصل الأول بعنوان: "المعرفة اللغوية كبؤرة للبحث" (ص 51 68).



المتكلمة بالعربية[1]، أي: أنه بحث في "اللغة" مقابل "الكلام" بحسب اصطلاح دي سوسير[2]. يؤكد حمزة المزيني أنَّ: (الصورة التي يمثلها سيبويه هي الدليل الأوضح على أن النحو العربي في بداياته لم يكن معياريًّا خالصًا، بل كان ألصق ما يكون بالتنظير اللساني الحديث... وقد اكتشف المتخصصون في اللسانيات الحديثة، وبخاصة في إطار اللسانيات التوليدية، هذا الغنى النظري في النحو العربي المبكر. وهو ما دعا هؤلاء إلى القول بأن النحو العربي في صورته تلك يتشابه مع الدراسات اللسانية الحديثة، إن لم يتماثل معها، في الأهداف وفي طريقة البحث وفي الوصف والتفسير)[3]. ويقرر أيضًا جوناثان أوينز، في كتابِهِ "مقدمة في النظرية النحوية العربية المبكرة"[4]، كغيره من الباحثين الغربيين الذين درسوا النظرية النحوية كما بدت في كتاب سيبويه[5] أن (النظرية العربية النحوية في تلك الفترة تتشابه مع النظرية اللسانية المعاصرة في عدد من الأمور الأساسية)[6]. ويذكر أوينز أن سبب (عدم تقدير النظرية العربية حين اكتشفها الغربيون في القرن التاسع عشر إبّان تكوُّن التقاليد الاستشراقية هو أنه لم يكن في الحضارة الأوروبية في تلك الفترة

(1) انظر الغامدي، محمد ربيع: اللغة والكلام في التراث النحوي العربي (مجلة عالم الفكر، مج 34، ع 3، يناير مارس 2006م). (ص 69 96).

(2) انظر سوسير، فرديناند: علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، 1988م. (ص37). وعبد العزيز، محمد حسن: سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي (ص20– 25).

(3) المزيني، حمزة: مراجعات لسانية ج2، كتاب الرياض، ع 75، فبراير 200م. (ص 303).

(4) انظر عرضًا للكتاب في دراسة نشرها المزيني بعنوان "مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة". (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 53، السنة الحادية والعشرون، ذو القعدة 1417هـ، ربيع الآخر 1418هـ). (ص 11 63).

(5) انظر الإحالة على عدد من الذين نبهوا على تشابه الدرس النحوي المبكر في جوهره مع الدراسات التوليدية التحويلية المعاصرة، كمايكل كارتر وديفيد جستس وروفائيل تالمون، وغيرهم. الغامدي، محمد ربيع: النظرية اللغوية في المرايا (مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم بجامعة المنيا بمصر، العدد الثاني عشر يناير 2005م). (ص 447).

(6) عن المزيني، حمزة: مكانة اللغة العربية (ص 28).

ما يماثلها. ولم توضع هذه النظرية في منظور أفضل إلا مع التقاليد البنيوية التي أتى بها دي سوسير وبلومفيلد وتشومسكي)[1].

هذه السمات التي اتَّسم بها الدرس النحوي المبكر، وجعلته يتشابه مع الدراسات اللسانية التي تبحث في النظام اللغوي عند "الجماعة اللغوية" الواحدة، لفت الأنظارَ إليها الدرسُ اللساني المعاصر كما تقدم. غير أني وجدت ابن خلدون أيضًا قد لحظ من قبل أن "طريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين"[2]. كما لحظ أنَّ نحوَ سيبويه الذي يكشف عن النظام اللغوي ويحلله أقدرُ بكثير من كتب التعليم المتأخرة على كثرتها وبسطها للمسائل على إكساب المخالطين للكتاب ما سماه ب "المَلَكَة" اللسانية. وقرر أن (المَلَكة هي غير صناعة العربية، وأنها مستغنية عنها بالجملة. وقد نجد بعض المَهَرَة في صناعة الإعراب بصيرًا بحال هذه المَلَكَة، وهو قليلٌ واتفاقي، وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه)[3]. واجتهد ابن خلدون في تفسير هذا الأمر، فتوصَّل إلى أن سيبويه (ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملَكة، فتجد العاكف عليه والمحصِّل له قد حصل على حظٍّ من كلام العرب، واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته، وتنبَّهَ به لشأن الملكة، فاستوفى تعليمها)[4]. وأعتقد أن كلامه هذا لا يمكن أن يُحمل على مجرد اشتمال كتاب سيبويه على الأمثال وشواهد الأشعار والعبارات، لأنه ليس الكتاب الوحيد المشتمل على ذلك، وليس بأكثر اشتمالا على الأمثال والأشعار من كتب الأدب. ولو لم تكن هذه الأمثال والأشعار والعبارات قد اندرجت في الكتاب في سياق تحليل النظام اللغوي الذهني

---

(1) السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار إحياء التراث (د. ت). (ص 547).

(3) السابق نفسه. (ص 560).

(4) السابق نفسه. (ص 561).



ما كان لها القدرة على إكساب العاكف على كتاب سيبويه هذه الملكة اللسانية التي تحدث عنها ابن خلدون، وجعلها كما يقول تندرج في أماكنه ومفاصل حاجاته، وتنبهه لشأن الملكة. وأعتقد أن عبارة ابن خلدون هذه لا تنصرف إلا إلى المعنى الذي أراده من وَصَف نحو سيبويه بأنه أقرب إلى البحث اللساني التحليلي في "المعرفة اللغوية".

ولقد تصدّى لبيان المحاور التي التقى فيها الدرس النحوي الذي أقامه الخليل وسيبويه مع نظيره اللساني المعاصر، وبها تطابقت طبيعتاهما، عددٌ من البحوث المستقلة. وهذا باب واسع لا يمكن في عملٍ واحدٍ إلا بحث أجزاء محدودة منه. وقد حاولنا في أعمال سابقة منشورة بيان أهم الأصول والأركان التي قامت عليها النظرية النحوية المبكرة، فتشابهت بذلك في أهم مكوناتها مع بعض النظريات اللسانية المعاصرة. إذ وقفنا في دراسة سابقة على عدد من المفاهيم التي تكاملت في الوفاء بتصوير النظام الذهني اللغوي وتحليل التراكيب من خلالها، هي: (العامل، العلة، التقدير، التأويل). كما اخترنا موضوعًا واحدًا شاع تحليله في كتاب سيبويه من خلال هذه المفاهيم، هو موضوع (التوهم)، بوصفه نموذجًا للمنحى الذي اتخذه تحليل التركيب في الكتاب[1]. ووصفنا في دراسة أخرى ملامح النظرية اللغوية التي انبنى عليها التحليل النحوي عند الأوائل، وخلصت تلك الدراسة إلى أن أهم ركن قام عليه التحليل التركيبي هو الوعي ببنيتين، إحداهما: متصوَّرة تمثل النظام الذهني، ومنجَزة تمثل النماذج المنطوقة، وردَّ ما اختلف أو خرج عن النظام من البنية المنجزة إلى أصلها من البنية المتصورة[2]. وهذه الجهود لا ندَّعي أنها الوحيدة، ولا أنها أسفرت عن نتائج غير مسبوقة، بل تتكامل مع جهود أخرى عديدة في هذا الاتجاه. وقد وقفتُ على عدد من الدراسات المهمة التي تُظهر على نحو

(1) الغامدي، محمد ربيع: اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، مصدر سابق. (ص 72 وما بعدها).
(2) الغامدي، محمد ربيع: النظرية اللغوية في المرايا، مصدر سابق. (ص 445 وما بعدها).

واضح ومحدد محاور تميز النظرية العربية المبكرة، كما جاءت عند الخليل وسيبويه وظهرت ملامحها جلية في الكتاب، وتنحو نحو إبراز القضايا التي كان بها الدرس النحوي المبكر درسًا لسانيًّا تحليليًّا للتراكيب، لا أنه تعليم العربية مَن لا يعلمها. وقد أشير إلى بعضها في السطور السابقة، وسيشار إلى أخرى فيما يلي. ولعل من أهم هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسة عبد الرحمن الحاج صالح بعنوان: "المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي" التي أفاض فيها في شرح الأصلية والفرعية، والتقدير، والفرق بين التحويل التقديري عند الأوائل والتحويل عند تشومسكي، وما إلى ذلك[1]. وكذلك دراسة مرتضى جواد باقر: "مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي"[2]. وكتاب عبد الحكيم راضي: "نظرية اللغة في النقد العربي"، ولا سيما في أحد فصوله الذي فصَّل أوجهَ الصلة التي تربط ما سماه الباحث بالمستويين "المثالي والواقعي" عند النحاة بالمستويين "العميق والسطحي" عند التحويليين[3].

واكتفاءً بالإشارة إلى هذا النوع من الدراسات لن تخوض هذه الورقة في تفصيل الكيفيات التي بها كان الدرس النحوي على الصورة المذكورة آنفًا، بل سنكتفي في هذا الجزء منها بهذه الإشارة السريعة العامة، وننتقل إلى مقارنة النموذج النحوي المبكر على عهد أوائل النحاة بالصورة التي آل إليها النموذج عند المتأخرين منهم.

---

(1) صالح، عبد الرحمن الحاج: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية (وقائع ندوة جهوية)، إبريل 1987م. ولا سيما الفصل: أصالة النحو العربي في القرون الأربعة الأولى، والحديث عن الأصلية والفرعية (ص 376 وما بعدها).

(2) باقر، مرتضى جواد: مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي (مجلة اللسان العربي، ع 34، 1990م). (ص 5 35).

(3) راضي، عبد الحكيم. نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980م. (ص 204 وما بعدها).

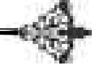


3. النموذج النحوي المتأخر

إذا كان النحوُ العربي قد نشأ نشأة علمية، لا تعليمية، كما أُشير إلى ذلك سلفًا، فإنَّ مسوِّغ هذا الأمر هو أنَّ العصرَ الذي فيه بدأ الحقل النحوي بالتشكُّل، وفيه وصل إلى مرحلة النضج والاكتمال على يدي الخليل وسيبويه، هو عصرٌ لم يُحتج فيه إلى تعلُّم العربية وتعليمها، لأنه يقع في ضمن عصور المَلَكة اللسانية التي يُحتجُّ باللغة فيها من حيث التركيب والتصريف والألفاظ، وصارت تُسمّى فيما بعد ب "عصور الاحتجاج"[1]، خلافًا لكثير جدًّا من الباحثين ممن يعتقدون أنَّ النحوَ نشأ لغاية تعليمية، أو لصيانة اللسان من اللحن، كما سيتضح في السطور القادمة.

أما في العصور اللاحقة فقد جَدَّ في حياة العرب مع تقدُّم الزمن وبُعد العهد بالنماذج اللغوية الفصيحة ما يجعلهم في حاجة إلى تعليم العربية وتعلُّمها. ولهذا كان لا بد من أن يظهر نموذج نحوي مناسب، كما هي سنن النماذج الإرشادية في الحقول المعرفية المختلفة. وكان لا مفر من أحد خيارين: إما أن يظهر نموذج جديد ينبني على أسس مختلفة، وإما أن يتبدَّل النموذج القديم ويَتَحَوَّر، ليفي في نهاية المطاف بما يُحتاج إليه في الحقل المعرفي في العصر المتأخر. والذي حصل في الحقل النحوي هو الخيار الثاني كما هو واضح، إذ طوَّر النحاة في مؤلفاتهم ما خلَّفه لهم الخليل وسيبويه، وأدخلوا فيه بالتدريج ما يُخرجه من إطاره العلمي الصرف إلى إطار يمتزج فيه البعد العلمي بالبعد التعليمي. وهو أمر يحصل بصورة معتادة في النماذج الإرشادية حين تواجه تحديات جديدة، إذ يؤكد توماس كون أنَّ (النموذج الإرشادي القديم كما هو مفترض يمكن تعديل صياغته على نحوٍ يفي بهذه التحديات مثلما واجه تحديات أخرى سابقة)[2]. غير أنَّ من تبعات هذا الخيار أنْ

(1) يكاد الدارسون يجمعون على أن عصور الاحتجاج تمتد في الحواضر إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وفي البوادي إلى نهاية القرن الرابع. وهذا أمر شائع متواتر لا يخفى على متابع.
(2) كون، توماس: بنية الثورات العلمية، مصدر سابق (ص 200).



أصبح تعليم العربية يمر عبر تحليل تراكيبها كما هو معلوم، وما ذلك إلا بسبب المحافظة على النموذج القديم وقيام النموذج المتأخر عليه.

ومع أنَّ هذا التحوُّل قد حصل بالتدريج إلى حدٍّ قد يعسر معه تعيين الزمن المعيَّن الذي كان فيه الانتقال من نموذج إلى آخر على وجه الدقة[1]، نرجح أنَّ أهم قرنٍ اتسعت فيه الفجوة بين النموذجين، فأصبح فيه النموذج الجديد مهيمنًا مستقرًّا في الأذهان، هو القرن الرابع الهجري. وذلك لأنَّ هذا القرن نشطت فيه حركة التأليف والتدريس، وفيه ظهرت المقدمات وشروحها وشروح كتاب سيبويه، وما إلى ذلك. وقد ظهر في القرن الرابع أيضًا على يد ابن جني تعيينٌ لمفهوم النحو لم يكن متداولا ولا معهودًا في العصور السابقة، يعبر عما آل إليه المفهوم في عصره، هو قوله المشهور في تعريف النحو: (هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإنْ لم يكن منهم)[2]. وقد ألمح جوناثان أوينز إلى المرحلة الفاصلة بين النموذجين في إشارة سريعة، حين قرر أن علم النحو في صورته المبكرة قد اكتمل نضجه عند ابن السراج[3].

تتابع التأليف النحوي منذ القرن الرابع بقصد التعليم، فظهرت المنظومات الشعرية، والمتون النثرية، والمقدمات، والشروح، والحواشي، والمختصرات.

(1) يقول توماس كون: (كل نظرية جديدة ومهما كان نطاق تطبيقها متخصصًا ليست أبدا، أو نادرا ما تكون، مجرد إضافة كمية كما هو معروف مسبقًا. ويستلزم استيعابها تجديد بناء النظرية السابقة عليها. كما يقتضي إعادة تقييم الوقائع السابقة، وهو ما يعني عملية ثورية أصيلة نادرًا ما تكتمل على يد رجل واحد أو أن تتم فجأة بين عشية وضحاها. ومن ثم فلا عجب إذ يواجه المؤرخون صعوبة في تحديد تاريخ دقيق لبداية هذه العملية الممتدة). كون، توماس: بنية الثورات العلمية، مصدر سابق (ص 35 36).

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1606هـ/ 1986م. (1/ 35).

(3) انظر المزيني: مكانة اللغة العربية (ص 29).



وتـدرج االمؤلفـون زمانًـا بعـد زمـان في تشـقيق المسـائل وتفريعهـا كمـا لا يخفـى. فأسهمت غزارة الجهد التأليفي المتتابع في هـذا الاتجاه في تكـريس تصـورات معينـة قارة عن طبيعة علم النحـو، وعـن أغراضـه، وعـن المنـافع التـي يحصِّـلها مـن أحـاط بالعلم وألمَّ به إلمامًا كـاملا. كمـا أسـهمت في بـروز الصـورة التـي اتخـذها النمـوذج النحوي في أواخر عهده، والتي يغلب عليها البعد التعليمي، وظهورها ظهورًا كاملا، قد يكون هذا الأمر هو أقـوى عوامـل إخفـاء صـورة النمـوذج النحـوي القـديم، كمـا سيتضح فيما يأتي.

4. صورة النموذج النحوي في أذهان عامة المعاصرين

يكـاد البـاحثون العـرب المعاصـرون كافـة يجمعـون علـى أن النحـو نشـأ لغايـة تعليمية. وينقسـمون في تعيـين هـذه الغايـة إلـى قسـمين رئيسـين، قسـم يـرى أن علـم النحو إنما نشأ لخدمة القـرآن الكـريم وعلـوم الـدين، وقسـم يـرى أنـه أُنشـئ لتعلـيم الداخلين في الدين من غير العرب العربيةَ. وقد يُعتقَد أنْ لا تعارُضَ بين الغرضين، إذ إن تعلُّم قواعد العربية والإلمام بها يؤدي في جميـع الأحـوال إلـى صـيانة اللسـان مـن الخطأ واللحن، وإلى فهم نصوص القرآن والسنة، ويُدخل غير العربي مع العـرب في لغتهم[1]. هذه هي الصورة العامة الشائعة في البحوث والدراسات العربيـة المعاصـرة المعنيـة بتـأريخ النحـو، أو مدارسـه، أو بـالفكر النحـوي، وهـو أمـر معلـوم ظـاهر لا يحتاج إلى دليل.

(1) ومع ذلك لا نعدم مِن الباحثين مَنْ يُنكر أن يكون علم النحو قد نشأ للحدِّ من انتشار ظاهرة اللحن، مع عدم إنكار غاية تعليم غير العرب قواعدَ العربية. انظر مقالة سعد بن حمدان الغامدي: "النحو واللحن" في موقعه على شبكة الإنترنت: (http://65.254.68.56/AlNahoWalLahn.htm). وحجة من ينكر أن يكون علم النحو نشأ لمواجهة اللحن هي أن تعلم النحو لا يحمي منه، ولم يستطع النحو إيقاف تفشيه على مر الزمان. على أن ابن خلدون قد أنكر أيضًا كما مر في فقرة سابقة أن يكتسب المتعلمون الملكة اللسانية بتعلم قواعد العربية.

هذه الصورة العامة الشائعة تتنافى كليَّةً مع ما سبق عرضه من أن النموذج النحوي القديم الذي اكتمل على يدي سيبويه نموذج علمي لا تعليمي. وليس في مضمون الكتاب، ولا أساليب التناول والمعالجة فيه، ما يوحي بأن النحو نشأ لغاية تعليمية، كما أشير إلى ذلك سلفًا. وهي صورة لا تقف فقط عند حد السياق الذي يرد فيه الحديث عن الغاية من النحو، بل تتجاوزها بالضرورة إلى التصورات القارَّة في أذهان الباحثين عن طبيعة علم النحو نفسه. ذلك لأن فهم الظواهر والأشياء في ضوء غاية معينة، أو منفعة محددة، يختلف ضرورةً عن فهمها في ضوء غايات أو منافع أخرى، أو في ضوء عدم وضوح أية غاية أو منفعة ملموسة. بل لعل تصورات الناس عن طبيعة النحو في ضوء كونه يؤدي إلى حماية اللسان من الوقوع في اللحن والخطأ مما يندرج فيما يسميه بعض الفلاسفة وباحثي نظرية المعرفة ب "التفكير الغائي"[1]. وهو نوع من التفكير لا بد أن يفضي إلى تصور النحو على أنه كله "معياري" لا غير، ومن ثم تُتلقّى مباحثه وقضاياه في هذا الإطار، بحيث لا يُلحظ الجانب الأهم فيها، وهو تحليل التركيب، وتفسير النظام الذهني اللغوي الذي يحكمه[2]. وستتضح هذه النقطة في الفقرة التالية التي خصصناها لأسباب عدم تنبه الباحثين إلى الفرق بين النموذجين مع شدة وضوحه، إذ إن شيوع تصور معين عن نموذج ما من النماذج يخالف حقيقة ما هو عليه، وخفاء الصورة الحقيقية، يستوجب البحث عن أسباب ذلك.

---

(1) انظر زكريا، فؤاد: التفكير العلمي، ط 3، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1989م. (ص 67).

(2) قمنا في دراسة مستقلة هي قيد النشر الآن ببيان فروق، نزعم أنها واضحة لا لبس فيها، بين مرحلتين مر بهما علم الصرف، أولاهما تحليلية تفسيرية والثانية معيارية، على غرار ما مر بالنحو. ولم أجد في الدراسات المعاصرة من أشار إلى نموذجين متمايزين في الصرف. وأعتقد أن تلقي النموذج المتأخر هو الذي أخفى معالم النموذج السابق، وذلك على النحو الموصوف في هذه الدراسة.



5. أسباب عدم التنبه إلى الفرق بين النموذجين

من المعلوم أن المختصين في الحقل النحوي جميعًا لم يبدؤوا تعلُّم النحو ولم يواصلوا المسيرة نحو الإلمام به، طويلةً كانت تلك المسيرة أم قصيرةً، إلا من خلال أواخر المؤلفات النحوية، لا أولها. أي أن النموذج النحوي المتأخر الذي على وَفْقِه انتهت مؤلفاتُ النحو، وكذلك الكتب المدرسية وشبه المدرسية، على نحو ما مر فيما مضى، هو النموذج الذي استوعبه كافة المختصين من الدارسين والباحثين والمشتغلين بالحقل النحوي. أما مؤلفات الأقدمين فيُعاد إليها، وتُقرأ نصوصها، لضرورات بحثية لا غير في الغالب. غير أن المهم في هذه المسألة هو أن العودة إلى نصوص الأقدمين ومؤلفاتهم، سواء أكانت لضرورات بحثية أم لغير ذلك، لا تتم إلا بعد أن يكون قد استولى على العائدين إلى تلك النصوص النموذجُ المتأخر، وسيطر على أذهانهم، فحجب عنهم رؤيةَ صورة النموذج القديم على حقيقتها.

لقد تحدث صاحب الثورات العلمية حديثًا مسهبًا عن مدى ما تؤدي إليه الكتب المدرسية التي استقر تأليفها على وفق نموذج متأخر من الحجب والإخفاء لملامح نموذج سابق أو أكثر عن أعين المختصين وغير المختصين. يقول كون: (الكتب المدرسية هي أدوات تربوية تهدف إلى ترسيخ العلم القياسي واستمراره... يتعين إعادة كتابتها عقب كل ثورة علمية. وما أن تتم كتابتها ثانية حتى تخفي بالحتم دور الثورات التي أفضت إليها، بل وتخفي أيضًا وجود هذه الثورات ذاته. وما لم يعاين المرء شخصيًّا ثورةً خلال حياته هو فإنَّ الحسَّ التاريخيَّ، سواء لدى الباحث العلمي أو لدى القارئ غير المتخصص للدراسات العلمية، لا يمتد إلا إلى ناتج أحدث الثورات العلمية في هذا المجال. وهكذا تبدأ الكتب المدرسية بوأد إحساس الباحث العلمي بتأريخ مبحثه، ثم تشرع في تقديم بديل عما أسقطته)[1].

(1) كون، توماس: بنية الثورات العلمية، مصدر سابق (ص 179).

وهناك عامل آخر لا يقلُّ أهميةً فيما أرى عن هذا العامل، كان له دور كبير في إخفاء معالم النموذج النحوي المبكر، هو مجمل التصورات السائدة بين الباحثين عن تأريخ العلوم عامة، وتأريخ علم النحو خاصة. وهي تصورات صلبة عن "التأريخ" أفضت إلى تصورات مشابهة لا تقل صلابةً عنها عن "العلم" نفسه. ذلك أن تأريخ النحو على وجه الخصوص ينبني إجمالا في كافة المؤلفات والدراسات المعاصرة التي تعرض تأريخ النحو ومدارسه والفكر النحوي على مجموعة من الحكايات والمرويات عن نشأة النحو. والقاسم المشترك بين هذه الحكايات هو أن علم النحو قد أُنشئ من العدم ردَّةَ فعلٍ على حادثة لحن حصلت في زمن متقدم.

هذه المجموعة من حكايات النشأة المتفقة في بنيتها الأساسية، والمتنوعة في بعض تفاصيلها، ظهرت في مؤلفات سِيَر النحاة وطبقاتهم وبعض كتب اللغة والنحو المتأخرة، وتنوقلت زمنًا بعد زمن، حتى أصبحت هي المكوِّن الرئيس لتأريخ النحو حتى في الكتب والدراسات المعاصرة. ولا يجوز في اعتقادي الاقتصار على عدِّ هذه الحكايات مجرد تفسير لنشأة هذا العلم لا غير. بل هي مع ذلك تُعَبِّر أبلغ تعبير من جهةٍ عن القناعة السائدة في الزمن الذي ظهرت فيه بإمكان أن يُنشئ شخصٌ ما علمًا من العلوم من العدم، بمواصفات محددة، لمواجهة ظاهرة محددة كاللحن ونحوه. وهذا ما عُرف في العلوم العربية ب "الوضع"، كوضع النحو، ووضع العروض، ووضع الخط... إلخ. أما من جهةٍ أخرى، وهو الأهم في هذا السياق، فإن هذه الحكايات تُظهر بوضوح التصورات عن طبيعة علم النحو المعيارية التي سادت وقتَ إنتاج هذه الحكايات وتداولها، واستمرار هذه التصورات وامتدادها في الوسط المشتغل بالنحو إلى العصر الحديث. ولذلك سمينا في أعمال منشورة سابقة[1] هذه الحكايات وما يشبهها حكايات "مؤسِّسة"، لأنها تؤسس لتصورات صلبة عن

(1) انظر الغامدي، محمد ربيع: حكايات نشأة النحو، مجلة علوم اللغة، مج 9، ع 3، 2006م (ص 109/ 133).



الموضوع الذي تتضمنه، وهي المسؤولة فيما نرى عن الصورة التي تكونت في أذهان المشتغلين بالنحو عنه، إذ إنها بعد تداولها تتوسط بين قارئ التأريخ والتأريخ نفسه، فتصبح الجسر الموصل إلى الوعي بتأريخ العلم. وهي أيضًا إلى ذلك تُعَدُّ الوسيط الناقل لطبيعة العلم، لا لتأريخه فقط[1].

ومن أهم ما ساعد على تكريس هذه الصورة التي تخفي ملامح الصورة السابقة عليها طبيعة الكتب النحوية المدرسية التي لا بد بالضرورة من أن تعكس في كل مرحلة زمنية النموذج الذي استقر وبُنيت عليه. فلا مفر إذن من أن يتعاضد التأريخ المتخيل الآتي من مجرد الحكايات مع التأريخ الواقعي الآتي من تعاقب التأليف وفق نموذج مستقر لطمس مرحلة وإبراز أخرى. لأن التأريخ بهذا المعنى يقوم على إخفاء معالم سابقة وإحلال معالم لاحقة محلها، مع الإيهام بغير ذلك. أو يمكن القول بحسب عبارة كون في مقدمة كتابه المذكور: (التاريخ إذا نظرنا إليه باعتباره شيئًا آخر أكثر من الحكايات وسير أحداث الزمان في تتابع الأحقاب يمكن أن يؤدي

(1) أسئلة النشأة كلها لا يمكن أن تجيب عنها الحكاية وحدها إجابة علمية يُتَّكأ عليها منهجيًّا، لأن القصة التي تُحكى عن أية نشأة إنما تحكى بعد زمن النشأة لا في الزمن نفسه، ولا تحكى إلا بشروط زمن إنتاج الحكاية لا بشروط زمن النشأة، ولذلك لا بد أن تكون "أسطورة" بالمعنى المفهومي للكلمة بالضرورة. وفي حكايات وضع النحو أدلة على استحالة أن تمثل المرويات والأخبار الواردة فيه شيئًا من تأريخه. ومن بين أهم الأدلة اصطباغ حكاية وضع النحو بالغاية منه، وهي صيانة اللسان من اللحن. وهي بهذا الصبغة تؤسس لمفهوم النحو مثلما أسس لها المفهوم نفسه، على غرار كثير مما في التراث العربي من حكايات نشأة شبيهة بحكايات وضع علم النحو، يمكن أن نسميها جميعًا ب "الحكايات المؤسِّسَة"، تسهم في بلورة التصورات عن المفاهيم التي تصف هذه الحكايات نشأتها عند متلقي الحكاية، بحيث لا يذهب متلقي الحكاية إلى تعديل فهمه أو تصوراته عن هذه المفاهيم بسبب تثبيت الحكاية للمفهوم على صورة ما معيَّنة. هذا مع أنَّه ما أملى الحكاية على حالها المحكية هي بها إلا فهمٌ ما لصورة المفهوم قام في ذهن الحاكي، فهي إذن مؤسِّسة ومؤسَّسة في آن معًا. وقد قاربنا أيضًا ظاهرة "الحكاية المؤسِّسَة" في التراث في مقالة منشورة بجريدة الرياض. انظر: الغامدي، محمد ربيع. الحكاية المؤسسة، ملحق ثقافة اليوم، جريدة الرياض، العدد (13271) في 7 رمضان عام 1425هـ، والعدد (13278) في 14 رمضان عام 1425هـ. وانظر أيضًا: حكايات نشأة النحو، مصدر سابق (ص 123 وما بعدها).

إلى تحول حاسم في صورة العلم التي نعيش أسرى لها الآن. إذ إنَّ تلك الصورة سبق أن استقاها أساسًا الناس بعامة، بل والعلماء أنفسهم، من دراسة الإنجازات العلمية بعد أن اكتملت وعلى النحو الذي سجلته المراجع الكلاسيكية ثم من بعدها الكتب الدراسية التي يتعلم منها كل جيل جديد من الباحثين العلميين كيف يمارس صنعته. ولكنَّ غاية هذه الكتب هو حتمًا الإقناع والتعليم، ومفهوم العلم الذي نستمده منها لن يزيد على الأرجح من حيث تطابقه مع المشروع الذي أفضى إليه عن الصورة التي تكوِّنها عن ثقافة قومية لبلد ما من خلال كتيب دعاية سياحية أو كتاب تعليم لغة هذا البلد. وتحاول هذه الدراسة الإبانة عن أن هذه الكتب قد أضلتنا من نواح كثيرة أساسية. وغاية هذه الدراسة تقديم صورة تخطيطية أخرى عن مفهوم العلم مخالف لما هو شائع مما يمكن أن نستقيه من السجل التاريخي لنشاط البحث العلمي ذاته)[1].

(1) كون، توماس: بنية الثورات العلمية، مصدر سابق (ص 29).



خاتمة

يمكن في ضوء ما تقدم أن نقول: إن ما نجده مبثوثًا في الدراسات النحوية والصرفية المعاصرة من محاولات تأصيل بعض الجزئيات الواردة في مؤلفات النحو المتأخرة، بردِّها إلى جذورٍ تعود إلى العصور المبكرة الأولى، أو تفسيرها في ضوء ما يشبهها ويتقاطع معها هناك، ومحاولات التأويل والتفسير والاستشهاد على الجديد بالقديم وعلى القديم بالجديد، وكذا توجيه نصوص الأقدمين توجيهًا معياريًّا وكأنَّ المقصودَ بها تعليم القاعدة لا وصفها وتحليلها، ونحو ذلك، كلُّ ذلك يُغفل في الغالب مسألةَ الفرق بين النموذجين، ويُغفِل حقيقة أنَّ تلقي النموذج النحوي المبكر ينبغي أولا تحريرُه من التأثر بالنموذج المتأخر، ليصبح حينئذٍ فهمُ كل قضية في سياقها لا في سياق أمرٍ آخر يختلف عنها. وهذا الأمر نفسه ينطبق على ما يروج في الدراسات المعاصرة عن طبيعة الفكر النحوي من مسلمات أو شبهها كرَّسها في الأذهان خفاء الفرق بين الصورتين المتحدث عنهما، وانبنى عليها ما لا يكاد يُحصى من النتائج.

وهناك أمرٌ آخر أيضًا يقِفُنا عليه الوعيُ بالفرق بين النموذجين، نحتاج إليه اليوم في قضية تيسير تعليم النحو، هو الفصل الواعي بين ما هو تحليلٌ للألفاظ والتراكيب وما هو تعليميٌّ لا ينبغي أن يتَّجِهَ إلى التحليل إلا في أضيق الحدود. ولهذا يمكن في اعتقادي أن يوصِل الوعيُ بالفروق الدقيقة بين الأسس والأصول المكونة للنماذج الإرشادية، واتضاحُ ملامح الصورة المميزة لكل نموذج على حِدَة، إلى انبناء نموذج نحوي تعليمي حديث يستبعد الأصولَ التي كان يُستَنَد إليها في التحليل، ويحل محلَّها الأصولَ التي تُعين على التعليم لا غير.



قائمة المراجع

الكتب

- تشومسكي، نعوم. المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتيح، ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1413هـ.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار إحياء التراث (د. ت).
- دوبوا ميشيل. مدخل إلى علم اجتماع العلوم، ترجمة سعود المولى، ط 1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008م.
- راضي، عبد الحكيم. نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980م.
- زكريا، فؤاد. التفكير العلمي، ط 3، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1989م.
- سوسير، فرديناند. علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، 1988م.
- صالح، هاشم. مدخل إلى التنوير الأوربي، ط 1، بيروت: دار الطليعة، 2005م.
- فوكو، ميشيل. الكلمات والأشياء، ترجمة مطاع صفدي وآخرين، دار الإنماء القومي، 1989 / 1990م.
- كون، توماس. بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ع 168، ديسمبر 1992م.
- عبد العزيز، محمد حسن. سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي.
- المزيني، حمزة. مراجعات لسانية ج2، كتاب الرياض، ع 75، فبراير 200م.



الدراسات والمقالات

- باقر، مرتضى جواد، "مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي" (مجلة اللسان العربي، ع 34، 1990م).
- صالح، عبد الرحمن الحاج، "المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي"، وقائع ندوة جهوية بعنوان: (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية)، إبريل 1987م.
- صالح، هاشم، "حول مفهوم القطيعة الإبستمولوجية" (مجلة نزوى ع 5، يناير 1996م).
- الغامدي، سعد بن حمدان، "النحو واللحن"، موقع (سعد بن حمدان الغامدي).
- الغامدي، محمد ربيع، "حكايات نشأة النحو" (مجلة علوم اللغة، مج 9، ع 3، 2006م).
- الغامدي، محمد ربيع، "اللغة والكلام في التراث النحوي العربي" (مجلة عالم الفكر، مج 34، ع 3، يناير مارس 2006م).
- الغامدي، محمد ربيع، "النظرية اللغوية في المرايا" (مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم بجامعة المنيا بمصر، العدد الثاني عشر يناير 2005م).
- محسن، نبيل، "الطب التجريبي والطب الكلي"، موقع (معابر).
- المزيني، حمزة، "مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة". (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 53، السنة الحادية والعشرون، ذو القعدة 1417هـ، ربيع الآخر 1418هـ).

العناية بالخلف: مدخل لتداوليات كتاب سيبويه

د.إدريس مقبول
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس

تقديم عن التداولية

تتولى التداولية، وهي فرع من فروع البحث اللساني، دراسة علاقة الكلام بمستعمليه، فهي من هذا الوجه تندرج ضمن تيار اللسانيات الوظيفية في مقابل اللسانيات الصورية، بما تعنيه الوظيفية من إكباب على الجانب العملي والتواصلي في اللغة وما يستدعيه من غايات يبنى لها الكلام، وما يتطلبه من قواعد وضوابط لها أثر مباشر في إنجاح العمليات التواصلية أو فشلها.

فمجال التداولية إذن هو القسم الاستعمالي من اللغة أو ما يسميه بعض الباحثين بالقسم "التلفظي"، وما يرتبط به من طرق "استعمال" مباشرة وغير مباشرة، وسياقات ومقامات ومقاصد بسيطة ومركبة أثناء إنجاز الخطاب وتأويله.

ولعله من المفيد التذكير بأحد أقدم التعريفات التي ميز فيها شارل موريس بين مجالات الدراسة اللسانية (التركيب، الدلالة، التداولية) في مقالته الشهيرة "أسس نظرية العلامات" سنة 1938، فقد ذهب إلى أن للعلامة ثلاثةَ أبعاد:

_ بعد تركيبي: وهو الذي ترتبط بموجبه العلامة بعلامات أخرى تنتمي وإياها إلى نسق سيميائي معين، والعلم الذي يقنن نظم هذه العلاقات هو علم التركيب La syntaxe.

_ بعد دلالي: وهو الذي ترتبط فيه العلامة بواقع الأشياء التي تشير إليها، أي الموضوعات الخارجية عن النسق ذاته، والعلم الذي يتكفل بدراسة هذه العلاقة وتَقنينها هو الدلالية La semantique.

_ بعد تداولي: وبموجبه ووفق قواعده ترتبط كل علامة بمستعمليها، والعلم الذي يتخذ هذه العلاقة موضوعا دراسيا له هو التداولية La pragmatique[1]

وهذا التمييز لا يعني انفصال المستويات والأبعاد بعضها عن بعض إلا انفصالا اعتباريا، وإلا فإن واقع الألسنة الطبيعية يؤكد واقع الاتصال والتداخل بقوة.

ومما تعتني به التداولية في بحثها ما يمكن أن نسميه ب"المساحات الخارجة عن اللغة" أو "المعلومات الخارجة عن اللغة" التي لا يستغنى عنها في واقع "التواصل" من أجل بناء الخطاب أو تفكيكه، ومن ذلك ما يدخل في مجال "الحال" الحائطة ب"المقال"، أي أحوال المخاطبين وطبيعة علاقاتهم والمسافة المادية والمعنوية بينهم، والتي تعد بمنزلة "القرائن" الخارجية التي تعين على فهم اللغة[2].

من نقل المقال إلى نقل الحال:

والواقع أن علماء العربية المتقدمين كان لهم وعي شديد بأهمية "القرائن الحالية" أو ما يمكن تسميته ب"العلم بالحال" في تكميل "العلم بالمقال"، ومن أولئك سيبويه رحمه الله الذي سنتوقف عند بعض نصوصه في الموضوع مما نعده

(1) يراجع: Morris. Ch, Fondements de la Théories des signes, in Langages,35, 1974, p19.

(2) يراجع Martine Bracops. Introduction à la pragmatique: les théories fondatrices: actes de langage, pragmatique cognitive, pragmatique intégrée, Bruxelles, éditions université, 2006, P13



مدخلا مناسبا يحتاج للإغناء والتطوير من أجل بناء درس تداولي عربي[1]، ولعله يعطي هذا الوعيَ اللسانيَّ صورةً في تحديد "المعنى اللغوي" وتشعباته وامتداداته، ففي (هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما قبله من الأسماء المبهمة)[2]، وهو باب خصه للحديث عن ضمائر الرفع المنفصلة وأسماء الإشارة وما يبنى عليها أي ما يأتي خبرا لها، ويحرر سيبويه في هذا الباب القول منبها إلى ما يعتري محترفي صناعة الإعراب من نقص جراء إهمالهم ما اصطلح عليه التداوليون بالتسييق Contextualisation وما سماه ابن جني بنقل الحال أثناء اشتغالهم بوصف التراكيب وإعرابها. وقد عبر الإمام سيبويه بمفهوم جميل ودقيق هو التهاون بالخَلْفِ، في إشارته إلى هذا الإهمال والتراخي في استحضار هذا البعد السياقي والمقامي في الإعراب. والتهاون هنا فعل للمعرب والنحوي فيه معنى الاستخفاف والتساهل في أخذ معطى (الخلف) بما يستحقه ويستأهله في عملية بناء النحو، و(الخلف) المقصود به كما سترى من نص سيبويه ما يتوارى من بنية خارج لسانية لا تفصح عنها الأشكال والرسوم الكلامية لكن استحضارها من شرائط تمام الإعراب وكماله.

وللأسف الشديد لم نجد أحدا من شراح الكتاب توقف عند هذا المفهوم، فقد ظل نسيا منسيا. وما قيل عن القدامى يقال عن المحدثين، لا فرق فيما وقفنا عليه، يقول سيبويه بعد أن نقل عن شيخه الخليل ما يحال ويحسن من بعض التراكيب التي تندرج فيما نحن بصدده: " فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال:

---

(1) يراجع دراستنا: إدريس مقبول. "في تداوليات القصد"، ضمن مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد28، (5)، 2014.

(2) الكتاب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، ط3، 1988،2/ 77

- (أَنَا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا) - و(هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا).

كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل (هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن (هو) و(أنا) علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلت: - مَنْ أَنْتَ؟ فقال: أَنَا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا فِي حَاجَتِكَ. كان حسنا"[1].

فالقائل: أنا عبد الله منطلقا، وهو محمد معروفا، لا يريد أن يخبر عن اسمه في الأصل، لأن المخاطب يعرف من هو، وإنما أراد الإخبار بالانطلاق، والشهرة، وكل ذلك من باب التعريف بالعمل أو الصفة المعينين، وليس إخبارا عن التسمية، لأن الشيء لا يضمر إذا لم يكن معلوما سلفا، لكن في سياق آخر ومقام آخر يجوز إذا أطلق من موضع مجهول لدى المخاطب، يجوز على أساس جواب لسؤال: من أنت؟ فيكون الجواب أنا عبد الله منطلقا في حاجتك، إلخ.. فلدينا صورتان تواصليتان...

الصورة التواصلية الأولى (جائزة):

المعطيات التداولية: لدينا: المتكلم(أ) لا يعرف المتكلم(ب)

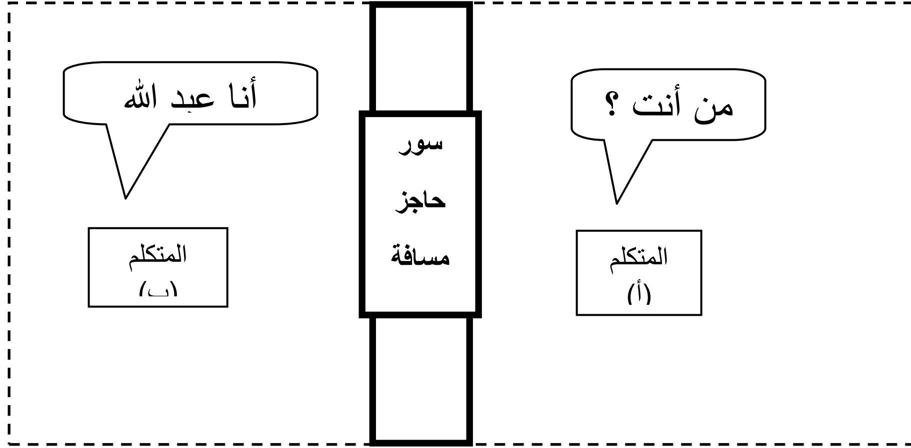
المقام التلفظي:

1- بين (أ) و(ب) حاجز أو مسافة لا تسمح برؤية أحدهما للآخر (الهاتف مثلا)

2- السياق استفهامي.

3- المبادر بابتداء التواصل (أ)

(1) الكتاب: 2/ 80-81



الصورة التواصلية الثانية(محالة):

<u>المعطيات التداولية:</u> لدينا: المتكلم(أ) يعرف المتكلم(ب)

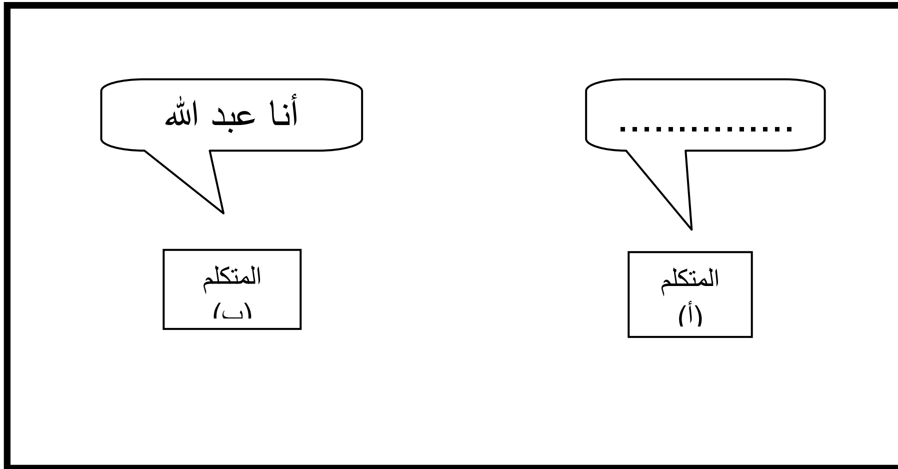
المتكلم (أ) يجهل فعل وعمل(ب)

المقام التلفظي:

1- **ليس بين (أ) و(ب) حاجز أو مسافة تمنع رؤية أحدهما للآخر.**

2- **السياق إخباري.**

3- **المبادر بابتداء التواصل(ب)**



إن هذا النص ليعكس لنا أحد أرقى إنجازات النظر النحوي في المقبولية الإعرابية التداولية للملفوظين: - أَنَا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا/ هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، ففي الوقت الذي يعرف فيه المخاطب من تعني، لا حاجة لذكر الظاهر(عَبْدُ اللهِ) و(زَيْدٌ)، لأن الإضمار فعل قصدي نفسي[1] يستبطن اتفاقا ضمنيا بين المتكلمين على المعني، أما حين يكون السياق غير السياق، والمقام غير المقام، حيث لا يوجد اتفاق ولا تواطؤ حول المعني، بل هو مجهول لدى المخاطب، مستور جوهره وحقيقته عنه، فآنئذ يتعين التصريح والبيان والتوضيح، وسيبويه رحمه الله لا يني يؤكد على فرق آخر، وهو قصد المتكلم في السياق المقامي الأول إلى الإخبار عن الحال(مُنْطَلِقًا)، أما في الثاني فالإخبار عن المبتدأ (أَنَا) و(هُوَ) ثم في الدرجة الثانية عن الحال(مُنْطَلِقًا).و تحديد السياق هنا جزء من المعرفة المشتركة التي اختلف بصددها التداوليون إقرارا وإنكارا. وتحليل سيبويه لا شك يقرها.

---

(1) نعتقد أن الإضمار عند سيبويه آلية نفسية قصدية، ولهذا ترتبط عنده في أكثر من عشرين موضعا بالنية، وبعلم المخاطب بما يطوى من الكلام، يقول في(هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها)" وإنما صار الإضمار معرفة، لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني، وأنك تريد شيئا يعلمه" " واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا، من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني"2/ 6، وقال في موضع آخر"واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة أخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل وفي يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية"1/ 242، وينظر أيضا:1/ 246-248-250-251-277-271-282-312-319. 2/ 31-57-87-175. 3/ 28/ 106. وقد وجدنا الباحثة جورجين أيوب في دراستها عن التمثيل في كتاب سيبويه، تذهب مذهبا قريبا من هذا الذي نحن عليه، حيث تعتبر أن عبارة "إضمار في النية" التي ترد عند سيبويه تدل بلا شك أن الإضمار عملية خاصة ينجزها المتكلم، وهي جزء مرتبط به، كما يرتبط التمثيل بالنحوي أو بجزء من عمله، ففي الوقت الذي يضمر المتكلم يبين ويمثل النحوي، وهما مساران متباينان في الكتاب.

ينظر: Georgine Ayoub:« De ce qui*ne se dit pas* dans le livre de Sibawayhi: La notion de Tamtil »,in Studies in the History of Arabic Grammar,2-p4.



وانظر إلى سيبويه كيف يؤكد على أن الرجل المُخَاطَبَ كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، كيف يؤثر موقعه منك على مجريات المعنى وبناء التركيب. وهو أمر يدخل في أنظمة الدلالة العضوية **Organic semantic systems** في شق من الدراسات التواصلية التي تعنى بالأوضاع الجسمية**Postures** وبمسألة التجاور والقرب[1] **Proximity** أي المسافة التي تفصل المتخاطبين فيما بينهم[2]، وهي مسألة عُرْفِيَّةٌ تواصلية دقيقة.

ويرى أبو سعيد أن المخاطب عالم بالحال، وإنما يستفهم عن المعنى، قال تعقيبا على استحسان سيبويه" وإنما استحسنه سيبويه في هذا الموضع لأنه كان عهده به منطلقا في حاجته من قبل أن يقول له: (مَنْ أَنْتَ؟) فصار ما عهده بمنزلة شيء ثبت له في نفسه كشجاع وكريم وبطل، فنصبه كنصب(أَنَا عَبْدُ اللهِ كَرِيمًا) و (هُوَ عَبْدُ اللهِ شُجَاعًا بَطَلاً)[3].

ولأجل الفرق والتمييز يضع سيبويه القاعدة النحوية والتداولية في آن واحد، وهي أشبه ما يكون بقانون سياقيContext_restricted rule، يقول:"وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر، فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل، أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه (زَيْدٌ) أو (عَمْرو)، وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغر نفسك، لأنك في هذه الأحوال

(1) ينظر:
Edward Hall. Silent Language. Doubleday. New york 1959.pp208-209.
Pierre Guiraud. La Sémiologie.que sais-je. Paris. 1971.pp104-105.

(2) ينظر،كريم زكي حسام الدين: الإشارات الجسمية، دراسة لغوية لظاهرة استعمال أعضاء الجسم في التواصل، مكتبة الأنجلوالمصرية،ط1، 1991،27.

(3) شرح الكتاب:ورقة،180أ(مخطوط خاص).

تعرف ما ترى أنه قد جهل، أو تنزل المخاطب منزلة من يجهل فخرا أو تهددا أو وعيدا، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه"[1].

إن الكلام القابل للفهم والتأويل هو الكلام القابل للإعراب، وبالتبع يكون الكلام القابل للإعراب هو الذي يقبل أن يوضع في سياقه، إذ كثيرا ما يكون المتلقي المعرب إزاء كلام يتضمن قرائن(معينات) سواء كانت ضمائر أو ظروفا أو أسماء إشارة تجعل من فهمه أمرا مستعصيا دون الإحاطة بسياقه.من ذلك ما أورده سيبويه في (هذا باب أسماء السور)، وهو باب خصه للحديث عن بعض أسماء السور مبينا أحكامها من الصرف وعدمه والإضافة، حيث لا نكاد نفهم قول القائل(هَـذِهِ الرَّحْمَنُ) لعلمنا بأن الرحمن جل وعز لا يشار إليه باسم الإشارة الخاص بالمؤنث لمناقضته لأصل العقيدة، ولهذا حين يحضر السياق يرتفع الالتباس، فَيُوَجَّهُ الكلام على أن المتكلم يريد سورة الرحمن على حذف (سُورَةُ)، يقول سيبويه" ومما يدلك على أنك حذفت (سُورَةُ)، قولهم: (هَـذِهِ الرَّحْمَنُ). ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد: (سُورَةُ الرَّحْمَنِ)"[2].

إن عزل المتن اللغوي -فيما نعتقد- عن سياقه هو بمنزلة فصله عن ماء حياته، فلكم هي المواقف التي مرت بنا أثناء إعراب شواهد قرآنية أو شعرية، تبلبلت فيها الألسن واضطربت الآراء، ومرد ذلك أنها معزولة عن سياقاتها العامة في القرآن الكريم أو في القصيدة المنظومة.

التسييق التداولي وبناء التواصل:

والتسييق ليس يختص بالجانب اللساني اللغوي فحسب، بل يتعداه إلى مستوى آخر أكبر ويجاوزه، وهو السياق المقامي، وفكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور

(1) الكتاب:2/ 80

(2) سيبويه:3/ 257.



حوله علم الدلالة الوصفية وكذا التداوليات في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يتأسس عليه الشق الاجتماعي من وجوه المعنى، وهو الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال[1]

ويذهب الدكتور طه عبد الرحمن إلى أن " القول الطبيعي مجردا عن مقامه تصير محامله كثيرة، ولا يتعين واحد منها إلا بتعيين المقام، حتى إنه يصح الادعاء بأن الأصل في القول الطبيعي أن تتعدد معانيه إلى أن يثبت بالدليل خلاف ذلك، وإذا كان كذلك، فقد وجب أن تكون صوره الممكنة متعددة، وأن لا ينحصر تقويمها في حتمية واحدة"[2]

وإذا ما عدنا لسيبويه فإننا نجد ما يؤكد دعوانا بأن نحو الكتاب تداولي في فلسفته وتطبيقاته، جاء في (هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي)، وهو باب في حذف الفعل في غير معنى الأمر والنهي، يقول سيبويه:"... وذلك قولك إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: (مَكَّةَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ)، حيث زَكِنْتَ أنه يريد مكة، كأنك قلت: (يُرِيدُ مَكَّةَ وَاللهِ)، أورأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس، فقلت: (القِرْطَاسَ وَاللهِ)، أي: يُصِيبُ القِرْطَاسَ، وإذا سمعت وَقْع السهم في القرطاس، فقلت: (القِرْطَاسَ وَاللهِ)، أي: أصاب القرطاس، ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال، وأنت منهم بعيد فكبروا، لقلت: (الهِلاَلَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ)،أي أبصروا الهلال، أو رأيت ضربا فقلت على وجه التفاؤل: (عَبْدَ اللهِ)،أي يقع بعبد الله، أو بعبد الله يكون"[3]، فأنت كما ترى لا يمكنك التصرف بالإعراب في هذه الأقوال الطبيعية أو الملفوظات إلا داخل سياقاتها ومقاماتها التداولية التي نص عليها سيبويه رحمه الله، حيث تترابط المكونات التي

(1) تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء.ط1،337،1980.

(2) التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي،ط1، 1998،45.

(3) الكتاب:1/ 257.

تشـكل عمليـة التواصـل Communication Process، بـين أفـراد المجتمـع، وتكشـف عـن بنائيـة السـلوك اللغـوي Structural of verbal behaviour[(1)].

وجملة هذه الأقوال لو تفحصتها لوجدتها تفتقر إلى التسييق الـذي يرفـع اللبس[(2)] والغموض عنها، وينقعها في ماء حياتها لتتضح وتجلى، قال شـارح الكتـاب:" فهـذا من الباب الـذي يجـوز إظهـار الفعـل فيـه وإضـماره لحـال حاضـرة ودلالـة بينـة"[(3)]، وليست الحال الحاضرة سوى السياق المقامي.

القول الطبيعي	السياق المقامي التواصلي	وضعية المتكلم	حاسة رصده	التقدير
- مَكَّةَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ	شخص متوجه وجهة الحاج ويتزيا بزي الإحرام	حاضر قريب	الرؤية بالعين	يريد مكة والله
- القِرْطَاسَ وَاللهِ	رجل يسدد سهما صوب القرطاس	حاضر قريب	الرؤية بالعين	يصيب القرطاس
	رجل أصاب بسهمه القرطاس	حاضر قريب	السمع بالأذن	أصاب القرطاس

(1) ينظر، كريم زكي حسام الدين: الإشارات الجسمية،7.

(2) قال السيوطي مشيرا إلى الآلية القاعدية في التخاطب السليم الخالي من العوائق: " ومن ثم وضع للبس ما يزيله إذا خيف واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن ". ينظر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، س1403، 1/ 337.

(3) السيرافي: ورقة،127ب، ونفس الكلام نقله الشنتمري من غير نسبة مرة أخرى، ينظر، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق رشيد بلحبيب، طبعة وزارة الأوقاف الرباط، 1:1999/ 456.

– الِهلاَلَ وَربِّ الكَعْبَةِ	ناس ينظرون الهلال، ويكبرون	حاضر بعيد	الرؤية بالعين والسمع بالأذن	أبصروا الهلال
– عَبْدَ اللهِ	أحد الناس يقع عليه الضرب	حاضر قريب	الرؤية بالعين	يقع بعبد الله، أو بعبد الله يكون.

إن المحذوف المقدر في مثل هذه الأقوال الطبيعية يتعلق استحضاره بعناصره متعددة، منها وضعية المتكلم والمخاطب تجاورهما Proximityوموقعهما من مرجع خطابهما أو الموضوع، والعالم الخارجي(أي المعلومات الحاصلة على الواقع والتي تساعد المستدل على بناء دليله بوجه يستفاد منه أن المقصود هو معنى لم يتناوله اللفظ بالنطق، كما أنها تساعد المستمع على تبين مراد المتكلم، وكذا المعرفة المشتركة[1] Mutual Knowledge التي تفضي للدلالة البينة، وهي جملة من الاعتقادات والتصورات عن الذات والغير والأشياء والمعاني، يشترك فيها

(1) من أجل ضمان عدم حصول سوء تفاهم بين المتخاطبين يذهب ويلسون وسبيربر إلى أنه لابد من توفر قدر من المعرفة المشتركة، وهذا يتأتى من خلال التأكد من أن السياق المستعمل من قبل المتكلم هو نفسه المستعمل من قبل المخاطَب، ولكن كيف العمل؟ ما دام الطرفان معا لهما عدد من الفرضيات المشتركة عن العالم فينبغي أن يبنيا عليها، لكن هذا غير كاف، وهنا يطرح السؤال، كيف يميز المتكلم والمستمع بين هذه الفرضيات المشتركة وغيرها مما لا يشتركان فيه؟ من أجل ذلك يقترح ويلسون وسبيربر أن يشكل الطرفان معا فرضيات من الدرجة الثانية على تلك التي من الدرجة الأولى التي يتقاسمانها، وينبغي أن يتأكدا أيضا أنهما يشتركان في هذه أيضا، ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يزيد بعض التداوليين فرضيات من الدرجة الثالثة(Bach-Hanrich) وأخرى من الدرجة الرابعة كما عند (Schifer- Clark- Marchall) إلى ما لا نهاية.
Dan sperber et Deirdre Wilson. La pertinence, Communication et cognition, trad Abel Gerschenfeld et Don sperber. Ed de Minuit; 1989.p33.



المتكلم والمخاطب مع جمهور الناطقين[1]، وهي أنواع: لغوية وثقافية وعملية وحوارية[2].

مثال آخر جاء في (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبني عليه مظهرا)، وهو باب في حذف المبتدأ جوازان حيث يضعك سيبويه أولا في السياق المقامي قبل أن ينصرف لتحليل الأقوال الإضمارية ويبين كيف استقامت،" وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: (عَبْدُ اللهِ وَرَبِّي)، كأنك قلت: ذَاكَ عَبْدُ اللهِ، أو هَذَا عَبْدُ اللهِ، أو سمعت صوتا، فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: (زَيْدٌ وَرَبِّي)، أو مسست جلدا، أو شممت ريحا، فقلت: (زَيْدٌ)أَوِ (الِمسْكُ)، أو ذقت طعاما، فقلت: (العَسَلُ)، ولو حدثت عن شمائل رجل، فصار آية لك على معرفته، لقلت: (عَبْدُ اللهِ)، كأن رجلا قال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاحِمٍ لِلْمَسَاكِينِ، بَارٍّ بِوَالِدَيْهِ، فقلت: فُلاَنٌ وَاللهِ[3].

فالمبتدأ قد يحذف لدلالة أحد الحواس عليه سواء البصر أو السمع أو الشم أو الذوق، فأنت حين ترى شخصا تعرفه مثلا، فتصبح صورته آية عليه، تقول: عبد الله وربي أو هذا عبد الله وربي فتحذف حينها المبتدأ.

اعلم أن سيبويه شديد العناية فيما يأتي به من أمثلة تداولية بأمر التنصيص على قضية أشكال التواصل بمختلف أبعادها حتى لتراه يدقق في بعض التفاصيل التداولية الواقعية التي تتحكم في إنشاء الكلام وإنجازه، وتسهم من وجه ثان في تفسيره

---

(1) يذهب بعض التداوليين إلى اعتبار المعرفة المشتركة غير حقيقية ولكنها مثال فقط يجتهد الإنسان في بلوغه من أجل تجنب سوء التفاهم والالتباس.

Clark et Marschal.« Definite reference and mutual knowledge », in Joshi, Webber et Sag 1981; p27.

(2) طه عبد الرحمن: التكوثر العقلي، بتصرف،152.

(3) سيبويه:2/ 130.



وتأويلـه. فتجـد في هـذا الـنص السـالف الـذكر مـن هـذه الأشـكال التواصـلية اللاشفوية[1]:

* التواصـل البصـريVisual Communication، ومجالـه واسـع جـدا، والحاسة فيه هي العين المبصرة التي تنقل المعلومات عبارة عن شفرات إلى جهاز فك التشفير في المخ، ويتمثل التواصل البصري في الفنون البصرية مثل نظام الخط والكتابة والرسم والنحت، ويدخل فيه ما أورده سيبويه من آليات التعرف على الأشخاص من خلال صورهم وبعض علاماتهم. (رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت:عَبْدُ اللهِ وَرَبِّي).

* التواصل السمعي Auditory Communication، وهو هام ومركزي، لأنه كما هو معلوم من فقد حاسة السمع فولد أصم، كان أبكم بالتبع، ويتمثل التواصل السمعي في الموسيقى والغناء إلى جانب الكلام، ويدخل فيه آليات التعرف على الأشخاص من خلال أصواتهم (سمعت صوتا، فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت:زَيْدٌ وَرَبِّي).

* التواصل اللمسيTactile Communication، وهو أول أشكال الإدراك يبدأه الطفل مع أمه ومع الأشياء المحيطة به، وهذا الشكل من التواصل ينمو مع الإنسان ويتجدد من خلال السياق الثقافي الذي يعيش فيه، وقول سيبويه(مسست جلدا، فقلت:زيد) يؤكد هذا النوع من التواصل الذي يشترك مع التواصل اللغوي ويظهر على سبيل المثال في كيفية اللمسTouch وتحديد أجزاء الجسم الملموسة، كما نرى في المصافحة باليد، أو نظام أبجدية المكفوفين الذي يعتمد على اللمس بالأصابع.

(1) ينظر،أوجين رادوسيب: قوة التواصل اللاشفوي، ضمن الفكر العربي المعاصر،ع113-112،ص136

* التواصل الشميOlfactory Communication، التواصل اللمسي أول أشكال الإدراك يبدأه الطفل مع أمه ومع الأشياء المحيطة به، وهذا الشكل من التواصل ينمو مع الإنسان ويتجدد من خلال السياق الثقافي الذي يعيش فيه، وقول سيبويه(مسست جلدا، فقلت:زيد) يؤكد هذا النوع من التواصل الذي يشترك مع التواصل اللغوي ويظهر على سبيل المثال في كيفية اللمسTouch وتحديد أجزاء الجسم الملموسة، كما نرى في المصافحة باليد، أو نظام أبجدية المكفوفين الذي يعتمد على اللمس بالأصابع.

* التواصل الذوقيGustative Communication، يتمثل التواصل الذوقي في ألوان الطعام النيئة والمطبوخة التي يأكلها الإنسان مع غيره، وتخضع عملية التذوق مثل الشم واللمس إلى تواضع الجماعة، ويمثل الطعام من هذه الناحية نظاما من العلامات التي تخضع لتواضع المجتمع واتفاقه ويتمثل ذلك في اختيار أنواع الطعام وطريقة الطهي والتناول والمحرم منه. وارتباطه بمناسبات ومواعيد معينة، وقول سيبويه(ذقت طعاما، فقلت: العسل) يدخل في هذا الإطار أي وسائل للتواصل والمعرفة، وإذا تأملنا وجدنا أن العربية تستعمل الفعلين (شم وتذوق) بمعنى اختبر وأدرك.

ومما يحضرنا في هذا المقام تحليل لأحد الباحثين الأمريكيين توماس هال Hall.T يرى فيه أن العوالم الحسية التي تتحرك داخلها الذات العربية تختلف عن غيرها من الذوات الثقافية الأخرى، دلك أن العربي عادة ما يعتمد اللمس والشم في تواصله مع مخاطبه، إنه ينتج ويدرك من خلال هذه المعطيات بخلاف الإنسان الأمريكي[1].

(1) يراجع كتابه: La dimension cachée. Ed Seuil.1971.p 15.



قال السيرافي عقب سوقه كلام الفاضل سيبويه:" وهذا كله مفهوم"[1] وهي إشارة من الشارح إلى درجة بيان سيبويه عن أوجه ورود هذه الأقوال مقاميا، إذ لولاها لصار الأمر إلى الغموض والالتباس. ولهذا لم يَحْتَجِ الشارح إلى مزيد كلام على بيان صاحب الكتاب.

التسييق التداولي وتقدير الحذف:

وإذا علم هذا فليعلم أن تقدير المحذوف متوقف على التسييق الذي تحيل صوره المتعددة على معطيات من العالم الخارجي التداولي مما يدخل في القرائن الحالية.

ويحدد (هايمس) للسياق خصائص يمكن تصنيفها على الشكل التالي[2]:

1- المرسِل.

2- المتلقي.

3- الحضور(وهم أشخاص مستمعون حاضرون يساهم حضورهم في تخصيص الفعل الكلامي).

4- الموضوع(وهو محور الحديث أو الفعل الكلامي).

5- المقام(ويدخل فيه زمان ومكان الحدث التواصلي، وكذا العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه).

6- القناة(وقد تكون كلاما أو كتابة أو إشارة).

7- النظام(وهي اللغة أو اللهجة أو الأسلوب المستعمل).

8- شكل الرسالة(دردشة، حوار، جدال، موعظة،خرافة،...).

---

(1) شرح الكتاب، ورقة،483أ.

(2) Brown and G. Youle. Discourse Analysis. 1983.C.U.P. London.P3

9- المفتاح(وهو تقديم للرسالة وحكم عليها).

10- الغـرض(أي أن مـا يقصـده المشـاركون ينبغـي أن يكـون نتيجـة الفعـل التواصلي).

ونحن إذا بحثنا عن عدد تردد هذه الخصائص في النظر النحوي عند سيبويه، فإننـا سنجد عـددا لابأس بـه منهـا بحسـب طبيعـة الموضـوع والحاجـة للبيـان والتقـدير، وارتباطا بالنص السالف الذكر، وهو مثال سياقيContextual exemple، فإنـه قد توفر لدينا:

- المرسِل: المتكلم(الذي رأى / سمع/ شم/ مس)

- الحضور: الناس الذين (ينظرون الهلال+ يكبرون)

- الموضوع: الضرب/ الصوم/ إلخ..

- المقام: أنت منهم بعيد/ يصوب السهم/ مس الجلد/ شم الريح(ثم أوقـات هذه الأفعال التي تفهم اقتضاء واستلزاما أنهـا بالنهـار أو الليـل بالنسبة لمـن يراقـب الهلال)

- القناة: كلام (الحديث عن الشمائل/ الإشارة (فصار آية لك..)

- النظام: أسلوب الحذف.

إننا نفترض أن النحو عند سيبويه غير مستقل بنفسـه، وأن قـوانين اللغـة المنتجـة للملفوظات مدعوة لكي تكتسب الصحة الدلالية والتداولية على مستوى الكـلام أن تـــرتبط بعناصـــر خارجـــة عنهـــا، أي هـــي عبـــارة عـــن قواعـــد ســـياقية Context_restricted Grammarأي قواعد مشترط تطبيقها بسياقات معينـة.، ونفترض أيضا أنها بذلك لن تنتج كلاما حاملا لمعنى مطلق أو مجرد، بل إنـه معنى



يريد المتكلم أن يعنيه من جهة، وأن يعبر عن موقف محدد في إطار سياق محدد[1]، وهذا عين ما نبه إليه الدكتور المومني حين تحدث عن الجملة في النظر النحوي عند سيبويه"بأنها ليست بنية جامدة، ولكنها حية ومتداولة بين متكلم ومخاطب، يراعي فيها المتكلم ما يأخذ باهتمام مخاطبه، فيقدم ما يجب تقديمه، ويؤخر ما يجب تأخيره، ويوجز إن كان المقام يقتضي الإيجاز، ويطنب إذا كان المقام يقتضي الإطناب، ومثل هذه السمات المميزة لطبيعة الكلام كثيرة في كتاب سيبويه"[2].
وهذا الذي ذكرناه يشهد به كل من قرأ الكتاب ونظر فيه نظر المتفحص، وإن خَالَفَنَا في كثير من موارده وشعبه.

---

(1) ينظر، عياشي منذر: اللسانيات والدلالة،69.

(2) المومني محمد:4

من قضايا الدلالة والنحو في كتاب سيبويه

د: عدنان أجانة

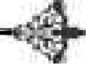
أستاذ اللغويات بكلية الآداب – تطوان

أسفر النظر اللساني المعاصر في الدلالة عن وجوه من القضايا والإشكالات، وأسهمت مختلف المقاربات اللسانية للدلالة على اختلاف مرجعياتها وتباين خلفياتها المعرفية في الانتقال بالدلالة من مباحث جزئية ومسائل فرعية، إلى موضوع علمي يؤطره المنهج ويحدوه المقصد ويضبطه التساؤل المعرفي، مستشرفا آفاقا واعدة في البحث الدلالي.

وقد كان الإطار النظري الذي أفرزته اللسانيات عند دراسة الدلالة موجها لجمهرة البحوث والمؤلفات في الدلالة عند الدارسين العرب، ومؤطرا لقضاياها ومسائلها، ومسهما في تجلية مواضع الظهور ومواطن الضمور في مباحث الدلالة المنتشرة في كتب التراث العربي، وواضعا إياها موضع المساءلة المنهجية عن وجه التصور وطرائق المعالجة وآفاق الدراسة.

وأسهمت دراسة الدلالة في اللسانيات في بروز مسارين:

❖ الأول: مسار خاص يدرس الدلالة من حيث كونها قضية مركزية في الظاهرة اللغوية، وينبغي للنظرية اللسانية أن تجيب عن إشكالاتها وقضاياها ضمن إطارها النظري الذي اعتمدته، ومن ثم تجد النظريات اللسانية الكبرى كالبنيوية والتوليدية



والوظيفية والنظريات التي تدور في فلك التداوليات وغيرها معنية ببيان رأيها فيما يعرض لها من قضايا الدلالة وإشكالاتها إما اعتبارا وإما إهدارا[1].

❖ الثاني: مسار عام، تدرس فيه الدلالة من حيث كونها موضوعا مستقلا له قضاياه ومباحثه وأبوابه التي ينظر فيها وتفرد بالتأليف، وهو ما اصطلح على تسميته ب"علم الدلالة"، وصار عنوانا لمجموعة من التآليف الغربية والعربية، وقد سعت هذه التآليف إلى استعراض الآراء والمذاهب اللسانية على اختلافها وتنوعها في قضايا الدلالة وإشكالاتها.

وأفاد صنيع الدرس اللساني في قضايا الدلالة وغيرها، أن مختلف الأفكار التي قيلت في هذا الموضوع يمكن استثمارها وإعادة تركيبها وتوجيهها نحو تصور نظري متناسق يتأسس على ما يقتضيه البناء العلمي من الصياغة النظرية والتأصيل المفاهيمي والتناسق المنهجي والضبط الاصطلاحي.

ويمكن الإفادة من مباحث الدلالة المنتشرة في التراث العربي في أصول الفقه والنحو والبلاغة وما اتصل بها، في إغناء الدراسات الدلالية المعاصرة، بعد ضم منتشرها وجمع متفرقها وبيان ما انتهى إليه النظر فيها مع إضافة ما جد من مباحثها وتقويم ما سطر من مسائلها وإبراز ما حقق من مواضيعها وبيان ما أجيب عنه من إشكالاتها.

ومن أخص المجالات التي ينبغي البدء بها مجال النحو، لما فيه من ارتباط وثيق بينه وبين الدلالة يكشف عن آفاق واعدة تغني النظر النحوي والدلالي معا.

---

(1) يشار إلى أ، الدلالة قد بخست موضعها في عناصر التمثيل النحوي في الفكر التوليدي، وأثار ذلك نقاشا كبيرا، أثرت مباحثه جانب الدلالة في علاقتها بالتركيب، نوقشت مباحث الدلالة في اللسانيات وغيرها في مطلع القرن الماضي، وقد أسهم علماء اللسانيات في إثارة قضايا جوهرية في الدلالة، أحالت على إشكالات. ينظر في النظريات الدلالة قبل التيار التوليدي مدخل إلى الدلالة الحديثة لعبد المجيد جحفة. ص 22 فما بعدها.



ومن مقدمات النظر في هذا الموضوع أن النحو العربي نحو متماسك نظريا، له مقدماته وأسئلته وفروضه وموضوعه ونتائجه[1]، وأن النحاة كانت لهم في الدلالة أنظار وتحقيقات أثاروها في مؤلفاتهم، وخصوصا كتاب سيبويه الذي نبه فيه صاحبه على أصول ومهمات أشار إليها وأحال عليها، ولكن لم يتم استثمارها على الوجه الذي أراده سيبويه.

وغير خاف أن كتاب سيبويه يمثل أفق الدرس النحوي في التراث العربي، وأنه "كتاب عظيم المنفعة للنحاة، وإن كانوا إنما صاروا نحاة بتعلمه"[2].

والسبب في هيمنته ما توفر فيه من مقومات النظر النحوي مما لم يتهيأ اجتماعه في غيره، وهذه المقومات راجعة لأصلين كبيرين:

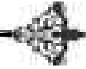
- الأول: جمع المادة وتنوعها؛ حيث جمع سيبويه بين دفتي كتابه لغات العرب، "وأحاط فيه بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها المترامية، على سعة البلاد وتعادي ألسنتها اللداد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء والعبيد والإماء في أطرار الأرض ذات الطول والعرض ما بين منثور إلى منظوم ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات الرعاة الأجلاف والرواعي ذوات صرار الأخلاف وعقلائهم والمدخولين وهذاتهم الموسوسين في جدهم وهزلهم وحربهم وسلمهم وتغاير الأحوال عليهم فلم يخلل من جميع ذلك على سعته وانبثاثه وتناشره واختلافه إلا بأحرف تافهة المقدار متهافتة على البحث والاعتبار"[3].

---

(1) دافع عن هذا التصور وأبان عن وجوهه وامثلته وقضاياه كثير من الباحثين، ومن أضبط ما كتب فيه، ما كتبه أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بودرع حفظه الله في كتابه: الأسس المعرفية للغويات العربية.

(2) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية 16/ 15.

(3) الخصائص لابن جني 3/ 189.



• الأصل الثاني: تنسيق المادة، حيث كان تعامله مع الظاهرة اللغوية قائما على التفنن واختلاف مناحي النظر وتدقيق الوصف وتحقيق المناط عند اختلاف التراكيب والتنبيه على العلل وما يتبع ذلك من ضبط المصطلح وتحقيق المفهوم وعقد الأبواب الجامعة، وترتيب المسائل على بعضها وتخريجها على قانون جامع، يحتكم في ذلك إلى ضوابط مطردة مبنية على الملاحظة والاستقراء، مع اعتماد الشاهد والرواية عن أهل العلم، وغير ذلك مما الفنون التي عليها قام كتاب سيبويه وصار بها علَما في النحو وأفقا للدرس النحوي.

وقد اغتنى المنهج الذي رسمه سيبويه لنفسه بتعدد مناحيه واختلاف حيثيات النظر فيه، ولغنى منهجه جعله المتأخرون بنيويا تارة وتارة توليديا وتارة تداوليا(1)، واستدل كل فريق منهم بما ظهر في كتابه من صلة بين منهجه وبين هذه المقاربات.

وهذان الأصلان، لم يجتمعا في كتاب نحوي اجتماعهما في كتاب سيبويه، بل تفرقت في الكتب بعده وأخذ كل كتاب بحظه منها، وبقي الكتاب منفردا بها مشتملا عليها.

ولهذا كان قارئ سيبويه تحصل له ملكتان؛ الملكة اللغوية من خلال ما فيه من كلام العرب وأساليبها، والملكة النحوية من خلال ما فيه من قوانين الصناعة وأصولها، "لأن سيبويه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة ومن هؤلاء المخالطين لكتاب سيبويه من يغفل عن التفطن لهذا، فيحصل على علم اللسان صناعة ولا يحصل عليه ملكة"(2)، ولهذا عد "كتاب سيبويه في العربية مما لم

(1) ينظر اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته حافظ إسماعيلي علوي ص 170 فما بعدها.
(2) مقدمة ابن خلدون 1/ 773.



يصنف بعده مثله"[1] وجعل كتابه مشتملا على "حكمة لسان العرب"[2] وسمي مؤلفه "حكيم لسان العرب"[3]. وقد قال فيه الجاحظ: "لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال"[4].

ولم يزل أهل العلم على تقادم الزمان وتطاول الأيام يستخرجون من كتاب سيوبه أصولا ومعالم، وهم وإن كانوا لم يزيدوا عليه في المادة اللغوية سوى أحرف يسيرة وفوائت قليلة من الأبنية والشواهد، فإنهم اجتهدوا في النظر إلى هذه المادة وطرائق عرضها وأوضاع ترتيبها ونحو ذلك مما يتصل بالأغراض التعليمية والصناعة النحوية. وينبغي التأكيد على أن كتاب سيبويه وضع في غير الموضع الذي أنزله فيه صاحبه، وذلك أنه لم يكن ينظر إليه على أنه كتاب في المسائل النحوية فقط وإن كانت المسائل تمثل غالب مادة الكتاب، ولكن عمود الكتاب وعمقه وسره يظهر في كونه مصنفا في الدلائل النحوية، فقد بنى كتابه على جهة من الدقة والحس المنهجي يعين من نظر فيه على امتلاك ناصية الصناعة النحوية والقيام عليها تأصيلا وتحقيقا، وفي هذا السياق يفهم كلام أبي العباس المبرد عندما قال: "كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش"[5].

"والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"[6].

(1) مجموع الفتاوى لابن تيمية 11/ 370

(2) نفسه 9/ 46.

(3) نفسه 12/ 460.

(4) وفيات الأعيان لابن خلكان 3/ 463.

(5) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص75.

(6) الموافقات للشاطبي 5/ 54.

والتآليف في النحو بعد سيبويه كلها دارت في فلك الكتاب ولم تخرج عن أفقه الذي رسمه ولا منهجه الذي وضعه، وتشعب القول فيها إلى ضروب من النظر والتمثيل والتفريع والتبويب، ويمكن تصنيف ما كتب حول سيبويه إلى ثلاثة أقسام:

- الأول: كتب تعنى ببيان ما يتعلق بالكتاب من ترجمة أبوابه وسياق تأليفه ومنهج تصنيفه وما ألف حوله من شروح ومصنفات، ويندرج تحت هذا القسم عامة ما كتب المتأخرون حول سيبويه. ولنسم الكتب المندرجة في هذا القسم بكتب المداخل.

- الثاني: كتب عنيت بشرح كتاب سيبويه وبيان مستغلق عباراته وتخريج أشعاره وشرح غريب أبنيته ومسائله. ويندرج تحته عامة ما ألفه المتقدمون حول سيبويه. ولنسم هذا القسم بكتب المسائل.

- الثالث: كتب عنيت ببيان أصول النظر في كتاب سيبويه وكيفية بنائه للمعرفة النحوية، والمسالك التي سلكها في صياغته لأفكاره واحتجاجه ولنسمها بكتب الدلائل. والكتب التي ألفت في هذا القسم عند الاعتبار نزرة قليلة.

وغير خاف أن التأليف النحوي بعد سيبويه اتجه للنظر في المسائل وأغفل جانب الدلائل. وأن من جاء بعد سيبويه قد أخذ من علمه وترك وقدم وأخر وزاد ونقص وأعاد ترتيب المادة على ما اقتضاه زمانه من أغراض التأليف وعلل التصنيف، وفي غمرة هذا العمل ذكرت فصول وأغفلت أصول، وعني بأفكار وتركت أفكار، وبرزت مسائل وضمرت أخرى كان حقها أن تبرز وتسهم في صناعة الإطار النحوي.

"وكتاب سيبويه في إبانة أنحاء العربية لا في إبانة العربية نفسها الإبانة الأولى هي النحو وهي البنية النظرية المدعاة للسان، والنحو بهذا المعنى كشاف لهذه النبية



النظرية ومولد لأنساق جملها ونظام ظواهرها وتفرع فروعها عن أصولها فهو كشاف قوي للبنية وكشاف ضعيف للظواهر"[1].

وفي غمرة كتاب سيبويه أصول كثيرة تحتاج إلى إبراز وتحقيق، وبسط وتدقيق، وقد كان المبرد واعيا بهذا عندما قال: كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش لكن صُرِفَ الناس عن ذلك لأسباب أكثرها راجع إلى طبيعة الإشكالات التي كانت حاضرة في زمانهم مما يحسن بالعالم مراعاته والتهمم به أثناء التأليف.

والنظر في كتاب سيبويه يتأسس على كون المعرفة التي أثارها في كتابه تحتاج في كل زمن إلى أن تكشف جزئياتها ويعاد النظر في منهجه فيها وطرائق بنائها، والنظر في شروح سيبويه على امتداد الزمن[2]، ينبئ المتصفح بأن هذه الشروح لم تكن تعنى ببيان اللفظ الغريب والكلمة الغامضة وإنما كانت تعنى ببيان مراد سيبويه من عبارته، ومن ثم نجد أن كل شرح لكتاب سيبويه في الأزمنة المتتابعة كأنه صناعة جديدة لعلم سيبويه ووعي جديد للمادة النحوية المبثوثة فيه وبناء جديد لها، وهذا المنهج المتبع في التعامل مع الكتاب يفسر لنا سر إقبال العلماء عليه وولعهم بشرحه وبيانه[3].

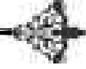
وقد سار سيبويه في كتابه سيرة من يؤسس علما جديدا، ففصل كتابه على أبواب وضمن كل باب مسألة من مسائل العربية وجرى في حديثه عن الظاهرة مجرى التمثيل، وهذا هو الموضع الصحيح لكتاب سيبويه، وهو الذي فتح آفاق النحو ومد أطناب القول في المسائل النحوية، وهو الذي نهج للعلماء القول في العربية وعرفهم مداخل القول وأصول البيان عنه، وقد انتزع المتأخرون من نحوه مختصرات كان

---

(1) الأسس المعرفية للغويات العربية عبد الرحمن بودرع ص95.

(2) وقد شرح الكتاب أزيد من سبعين شرحا ينظر سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف 119.

(3) ينظر مراجعات في أصول الدرس البلاغي لمحمد أبو موسى ص 5.



النظر فيها في تجريد مسائل الاصطلاح لأغراض تعليمية ومنهجية، وبقي فيه فضل نظر في أصول الاشتغال وطرائق الاستنباط ومناحي بناء المفاهيم وترتيب الأوضاع.

والصناعة النحوية في كتاب سيبويه لها منحيان:

منحى الدلائل، من حيث التنبيه على الأصول النحوية، وبيان منزع القول في الاحتجاج، وذكر المسالك التي تعتمد في بناء القواعد النحوية.

منحى المسائل، من حيث العناية بفروع النحو وتسميتها وبيان حكمها ومتعلقها.

والدراسات النحوية قد أخذت من نحو سيبويه ما أقامت به عمود الصناعة النحوية، وجردت من أبوابه خلاصة النحو، مصطلحات ومفاهيم وظواهر وقضايا. فصار النحو بعد ذلك أشبه بقوالب مصمتة وقواعد مجردة، أسهمت في استصعابه واستثقال دراسته، حتى إذا كان زمن عبد القاهر الجرجاني ألف كتابه ليدل به على أن مشروع سيبويه في الكتاب بقي فيه فضل نظر، وأن من جاء بعده غبي عن أصول أصلها وقضايا أثارها فأحيى الجرجاني بكتابه مواتا واستدرك فواتا ونبه على ما في هذه الأصول المغفلة من العلم والمعرفة. ومن طبقة الجرجاني أبو علي وابن جني في آخرين. ويجد الناظر في كتب أبي علي الفارسي وكتب ابن جني كثيرا من الأصول المستخرجة من الكتاب.

وسيبويه كغيره من أصحاب الكتب الموضوعة في العلوم المستخرجة، لهم أنظار وتحقيقات دقيقة يستشرفون بها آفاقا رحبة من النظر والمعرفة، تكون منتدى لمن بعدهم وبابا من أبواب البحث التي تتسع بالنظر والفحص والمناظرة.

وإذا كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش فإن باب الدلالة فيه ناظر إلى هذه المسالك، وفيه أصول ومعالم تحتاج للكشف عنها وإثارتها وبيان موضعها في بناء الكتاب.



والنظر في النحو فرع النظر في الدلالة، وعليه يكون الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للدلالة[1].

ولرصد بعض القضايا المتعلقة بالدلالة والنحو عند سيبويه في الكتاب، فإن وجه التدبير يقتضي اعتماد مداخل ثلاثة، وهي المدخل الاصطلاحي والنظري والوظيفي.

أ- المدخل الاصطلاحي:

لم يجر ذكر للدلالة في الكتاب على رسم الاصطلاح، ولكن مفهومها دائر في كتابه حاضر في تصوره ظاهر في بنائه، وقد عدل عنه سيبويه مستعملا مشتقاته ومرادفاته. فاستعمل الفعل "دل" و"يدل" و"يدلك" واستعمل "المعنى" و"المعاني" و"معناه" و"تعني" كما استعمل "تقصد" و"قصدت" و"قصدوا" و"القصد" واستعمل "تريد"، وقد دارت مباحث الدلالة وقضاياها في الكتاب على هذه الألفاظ وانعقد عليها الشرح والتدليل والتوجيه والتأويل والتصحيح والتعليل.

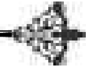
والسياق الذي وردت فيه هذه المصطلحات ينيف على ألف موضع وأكثرها دورانا في الكتاب "المعنى" و"تريد". وقد كان يقصد بهذه الألفاظ ما يراد بالدلالة، وعليها بنى كلامه في معاني النحو التي كان له ولأستاذه الخليل السبق في معرفتها وصياغة مطالبها وفقهها[2].

وهذا الحضور الكبير لمفردات الدلالة ومرادفاتها في الكتاب؛ يعكس طبيعة العلاقة التي تصورها سيبويه بين الدلالة والنحو، ويؤسس للتساؤل عن طبيعتها ووجه استثمارها ونمط حضورها.

---

(1) النحو والدلالة لمحمد حماسة عبد اللطيف ص10.

(2) ينظر دلائل الإعجاز للجرجاني 606 ومدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني لمحمد أبو موسى ص25.



ومن مقتضيات هذا الاستحضار كون الكلام عند سيبويه وغيره من النحاة يصدق على الكلام المفيد، وقد صرح ابن مالك في شرح التسهيل بأن اشتراط الإفادة في الكلام صريح كلام سيبويه وغيره من أئمة النحويين، وأن ما لم يفد ليس بكلام عندهم[1]. والفائدة "كون اللفظ بعد فهمه محصلا عند السامع معنى لم يكن عنده"[2]، فإن عري الكلام عن الفائدة لم يستحق هذا النعت.

ولتحصيل الدلالة الكامنة في الكلام انفتح سيبويه على المقام التداولي واستعان به في بناء القواعد النحوية وتفسيرها واستصحب المتكلم والمخاطب على امتداد صفحات الكتاب، وأشركه معه في بناء القاعدة النحوية وتوجيهها من خلال استعمال كاف الخطاب ورجع التراكيب إلى ما يقصده المتكلم وتوجيه التركيب في ضوء ما يريده. فكان بذلك للقواعد النحوية في الكتاب جهتا اعتبار:

- الأولى: جهة تركيبية، تعنى ببيان أنماط الإسناد وأوضاع التراكيب الصحيحة من حيث ترتيب المقولات النحوية فيما بينها وتسميتها وبيان شرائط انتظامها في التركيب وتفاعلها فيما بينها.

- الثانية: جهة دلالية، تعنى ببيان المرجعية الدلالية للألقاب النحوية وبيان أنماط العلاقات التي تجمع بين التراكيب.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك ص7 وقد نازعه في هذا أبو حيان، وجعل كلام سيبويه غير دال على هذا الشرط، وأن سيبويه إنما يشترط الإسناد في الكلام، وهو أعم من الإفادة. ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان 1/ 34. ولأبي حيان سلف في هذا، فقد أطال ابن سنان في سر الفصاحة النفس في بيان أن الكلام هو: ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة إذا وقع ممن تصح عنه أو من قبيله الإفادة... وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيدا على ما يذهب إليه أهل النحو انظر سر الفصاحة ص34 وبعض الأصولين يذهب إلى القول بتسمية العبارات غير المفيدة كلاما ينظر: التقريب والإرشاد للباقلاني ج1ص337

(2) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ج1ص33



وينبغي أن يكون الوصف النحوي ناظرا بالمساواة إلى الجهتين وإلا اختل نظام النحو، وإن مال النظر إلى أحد الجهتين فصار دلاليا صرفا أو تركيبيا بحتا، انحرف عن مقصد النحو.

ولم يعتن جمهور النحاة بعد سيبويه بمنزع الدلالة من النحو عنايتهم بمنزع الصناعة فيه، وغلب عليهم النظر في إقامة التراكيب وضبط شروط التأليف بين الكلم وحصر القواعد وتجريدها وتحقيق الصناعة فيها، فكانت التأليف في النحو بعد ذلك مائلا إلى جانب الصناعة النحوية أكثر منه إلى جانب الدلالة منه.

وإذا كان جمهور النحاة بعد سيبويه عناهم أمر الصناعة النحوية واستبدت به مباحثهم، فإن ثمة مراجعات كان تبرز بين الفينة والأخرى منادية لرجع الأمر إلى نصابه، وإقامة النحو على معاني أبوابه، ونلحظ ذلك في صنيع بعض الأئمة الذين جاءوا بعد سيبويه، وأحسوا بما آل إليه النحو من التجريد للقواعد النحوية والتمديد في مسائل الصناعة، فنبهوا على هذا الأصل وأحالوا على الكتاب في استدلالهم.

وهذا ابن جني في الخصائص يلفت إلى هذا ويوغل في باب التدليل على أن الصناعة النحوية ليست قوالب مصمتة وقواعد مجردة، بل لها أصل دلالي تحتكم إليه ومنزع معنوي ترجع إليه. وقد أغرب في استدلاله حين نزع إلى بيان الدلالة النحوية في أخفى موضع من النحو، وهو باب العلل النحوية وباب التصريف الذي مداره في الظاهر على الصيغ والأوزان الصرفية، فاهتدى بلطيف التأمل ودقيق النظر إلى جعل الصيغ الصرفية وقوانين التصريف راجعة إلى باب الدلالة وناظرة إليها، أشار إلى أصول ومهمات من ذلك في الخصائص.

وبسبيل منه ما صنعه الجرجاني في دلائل الإعجاز؛ وقد أحس في زمانه بأن وضع النحو قد انحرف عما هو عليه، وصار ينظر إليه بوصفه قوانين بحتة لا طائل تحتها، ومن ثم عزف الناس عن دراسته وعابوا ما فيه من تعقيد وتعسف. وفي سياق ذلك

يقول على لسان هؤلاء: "وأما النحو فظنته ضربا من التكلف وبابا من التعسف، وشيئا لا يستند إلى أصل ولا يعتمد يه على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ، فهو فضل لا يجدي نفعا ولا تحصل منه على فائدة"(1).

وقد حاول في حديثه عن النظم والمعاني النحوية أن يرجع النحو إلى مساره الطبيعي، منبها على أن "الألفاظ معلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها"(2).

ومن طريف هذا الموضع أن ثعلب من نحاة الكوفة عاب عمل سيبويه في الكتاب، وقال بأنه "عمل العربية على المعاني وترك الألفاظ" وذلك كقولك: "مات زيد"؛ فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: "مات زيدا" لأن الله هو الذي أماته ولكنك عاملت اللفظ، فأردت: سكنت حركات زيد(3).

وهي كلمة وإن أراد بها ثعلب أن يبخس عمل سيبويه في الكتاب، إلا أنها دالة على أصل من أصول النظر النحوي في كتاب سيبويه. ومعنى هذا أن المتقدمين لاحظوا أن سيبويه راعى في بناء القواعد النحوية البعد الدلالي في التركيب.

ب- مستوى التنظير:

لم يبن سيبويه كتابه على التنظير المجرد للقواعد النحوية، بل كان حديثه عن هذه القواعد ممزوجا باستحضار واقع المتكلم ومقام التواصل ومقتضيات الخطاب، والأمثلة التي مثل بها أخذها من صميم واقع المتكلم ومقامه التواصلي، ولهذا كان

(1) دلائل الإعجاز للجرجاني ص8.

(2) نفسه ص28.

(3) ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص131.



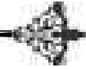
كتابه أوغل في التطبيق وأقعد في البناء وأنفذ في دراسة الظاهرة اللغوية وأنفع في بناء الملكة النحوية واللغوية عند دارسه.

ودراسة ظاهرة لغوية ما في كتاب سيبويه، تقتضي سلفا معرفة منهجه وطرائقه في بناء المسائل وترتيب الفصول، حتى يسلم المنهاج ويصح الاستنتاج.

ومن ثم فإن حديثه عن الدلالة لا يعدو أن يكون إشارات مبثوثة في ثنايا الكتاب، عرض لها عند حديثه عن علل التراكيب ومقاصد المتكلمين وأعراض الخطاب، خلا موضع واحد تكلم فيه سيبويه عن علاقة الدلالة بالنحو وجعله في طالعة كتابه تمهيدا لما بعده، وهو ما ذكره في الباب الخامس من قوله: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[1].

وهذا كلام غاية في النفاسة، لأنه يكشف عن تصور سيبويه لعلاقة النحو بالدلالة، وينبني على مصطلحات دالة ومفاهيم مركزية جعلها سيبويه مدخلا بين يدي الكتاب، ومدار هذا الباب على مفهومين كبيرين؛ مفهوم الاستقامة ومفهوم الإحالة، وهما أصلان تتفرع عنهما فروع ومسائل. وقد استعمل لفظ الاستقامة والإحالة ومشتقاتهما في الكتاب في مواضع عديدة، مما يرتقي بهما إلى درجة النضج الاصطلاحي.

(1) كتاب سيبويه 1/ 25.



والاستقامة في الكلام وصف عام وإطار شامل يندرج فيه كل تركيب اجتمعت فيه صحة التركيب ومقبولية المعنى. كما أن الإحالة مفهوم عام يدخل تحته كل تركيب تناقضت دلالته وإن صح تركيبه نحوا.

وبهذه الثنائية أدرج سيبويه التراكيب اللغوية، وعلى أساسها حكم عليها، وقد عرف سيبويه بعضها بالحد وبعضها بالأمثلة. فالمستقيم الحسن هو ما استقام نحويا ودلاليا، مثل: "أتيتك أمس". والمستقيم القبيح هو ما استقام دلاليا لكن أتاه القبح من جهة الإخلال بشرط الورود النحوي في التركيب فخولف بين التركيب مثل: "قد زيدا رأيت"، والمستقيم الكذب ما استقام التركيب فيه نحويا ولكن علاقة عناصره ببعضها دلاليا لم يتم مراعاة شروط توافقها فيما بينها كقولك: "حملت البحر".

فكل جملة صحيحة نحويا تعد جملة مستقيمة ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو بالكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويا[1].

فالتركيب المستقيم دلالة ونحوا يوسم بالحسن، وينفرد التركيب الذي يستقيم دلاليا ولا يستقيم نحويا بوسم القبح، والذي يستقيم نحويا ولا يستقيم دلاليا بوسم الكذب، والكذب هنا ليس كذبا أخلاقيا لأن كثيرا من الكذب الأخلاقي المعبر عنه بالكلام يمكن أن يكون من المستقيم الحسن، ولكن الكذب هنا يمكن أن يطلق عليه كذب دلالي، وقد تمثل هذا الكذب الدلالي في المثال: حملت البحر، في علاقة حملت من حيث هي فعل وفاعل أي صيغة نحوية ومدلول معا، بالجبل من حيث هي مفعول به أي صيغة نحوية ومدلول معا، وبعبارة أخرى في التفاعل بين الوظائف النحوية بعلاقاتها وما يمثلها من المفردات بدلالاتها[2].

---

(1) النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي لمحمد حماسة عبد اللطيف ص66.

(2) نفسه ص 72.



وهذه الصفات التي وصف بها سيبويه الاستقامة وهي الكذب والحسن والقبح. تتقابل منها صفتان، وهما الحسن والقبح، وهما راجعان إلى التركيب، وينفرد وصف منها وهو الكذب وهو راجع للدلالة، والكذب قيمة أخلاقية سلبية، والقبح قيمة جمالية سلبية، فدار أمر الكلام على مراعاة الجانب الأخلاقي في باب الدلالة والجانب الجمالي في باب التركيب.

ويظهر من خلال هذا التقسيم أن الاستقامة وحدها لا تكون وصفا للكلام، لأن سيبويه جعل المستقيم أنواعا ثلاثة، نوع منها مقبول وهو المستقيم الحسن، ونوعان مردودان وهما المستقيم القبيح والمستقيم الكذب، ولم يجعل المستقيم نعتا مستقلا، لكن نجد في الكتاب مواضع فيها وصف فيها الكلام بالمستقيم فقط من غير وصف. ويظهر من خلال سياق ورود المصطلح أنه يعني به ما استقامت دلالته، والأمر محوج بعد هذا إلى مزيد دراسة لهذا المصطلح ودراسة مصطلح الحسن والقبح ووجوه استعمالها في الكتاب.

ويقابل الاستقامة مفهوم الإحالة، وهو يكون على ضربين:

- الأول: المحال؛ وقد عرفه سيبويه بقوله: "وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره كقولك: أتيتك غدا"[1].

- الثاني: المحال الكذب. ومثاله: سوف أشرب ماء البحر أمس.

والملاحظ أن البنية النحوية في المثالين صحيحة، إذ كل منهما تأتلف فيه المفردات ائتلافا نحويا صحيحا، لكن المعنى فيه متناقض غير مستقيم. وعليه تكون الإحالة سمة في دلالة الجملة لا في بنيتها.

---

(1) كتاب سيبويه 1/ 25.

والإحالة عند سيبويه يجمعها جامع واحد، هو اختلال في المعنى يخرجه من دائرة الكلام المقبول الذي يعقله ابن اللغة[1]. ومعنى هذا أن النظام النحوي ليس قوالب فارغة يصلح ملؤها بكل كلمة كما اتفق، ولكنه معد لأن تتحقق في علاقاته المفردات الملائمة بدلالاتها الأولية التي تتفاعل مع الوظائف النحوية تفاعلا يكسبها معناها المناسب ويتحقق به المعنى النحوي الدلالي[2].

وقد اكتفى سيبويه بهذه الإشارة السريعة ولم يعد إليها فيما بعد في الكتاب، وبها أشار إلى الأساس الذي يعتمد عليه في التفرقة بين ضربين من الكلام[3].

وقد أخذ هذا الباب من كتاب سيبويه حظه من النظر قديما وحديثا، وعدت لفتة فذة من سيبويه وومضة فريدة لمعت في إشارة خاطفة عن الاستقامة من الكلام والإحالة في نص موجز دال تكمن فيه بذور نظرية نحوية دلالية.[4] غير أنه لم يستثمرها النحاة بعده. لهذا لا نجد لهذا الباب كبير صدى في التآليف النحوية بعد سيبويه، وقل من النحاة من عقد له بابا[5].

وتصور سيبويه للمعنى النحوي الدلالي في كتابه تكتمل جوانبه إذا ضممنا لهذا النص السالف ما يقوله سيبويه عما يسميه اتساع الكلام وهو مصطلح يتردد كثيرا في الكتاب ويمثل له سيبويه بأمثلة مختلفة يفهم منها أن هذا المصطلح له مدلول واسع[6].

---

(1) مفهوم الإحالة عند سيبويه ص 91

(2) ينظر: النحو والدلالة لمحمد حماسة عبد اللطيف ص85.

(3) نفسه 85

(4) ينظر مثلا: النحو والدلالة لمحمد حماسة عبد اللطيف ص65. وعناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي تأليف سعيد حسن البحيري، وفي اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج للدكتور عبدج الرحمن بودرع. ص170. دار كنوز المعرفة الطبعة الأولى 2016.

(5) الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي 1/ 31.

(6) النحو والدلالة لمحمد حماسة ص 86.



كما يكنمل بتتبع موارد استعماله مصطلح الاستقامة والإحالة ومصطلح الحسن والقبح والكذب والاستكراه في الكتاب.

ج-على مستوى التوظيف:

اعتمد سيبويه الدلالة مرجعا في تفسير التراكيب وتوجيهها، وقد استعمل كثيرا صيغة المضارع المتعدي إلى كاف الخطاب "يدلك" في مواضع الشرح والتعليل لضروب من التراكيب.

والتوجيه عنده مبني على بيان ما تحتمله التراكيب من المعاني، وله في الكتاب مظاهر؛ من أهمها:

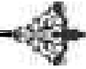
- الفصل بين التراكيب المتشابهة في البنية والمختلفة في المعنى.

فصل سيبويه بين التراكيب التي تتفق في بنيتها من خلال إظهار الفرق الدلالي بينها، ويتضح ذلك في الأفعال التي تتفق في بنيتها وتختلف في دلالتها، فيكون المتكلم مطالبا بمراعاة اختلاف المعنى عند صياغة التركيب، ومثال ذلك:

"دعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا"[(1)]. فدعوت من الدعاء ودعوت من التسمية، والتركيب عندما يأتلف منهما يختلف بحسب معنى كل فعل. فالتركيب من دعوت بمعنى سميت تتألف بنيته النحوية من فعل وفاعل ومفعول، لكون الدعاء بمعنى التسمية يتوقف معناه على معرفة المسمى، وأما دعوت من الدعوة والنداء فإن التركيب فيها يقتصر على الفعل والفاعل.

---

(1) نفسه 1/ 37.



كما فصل سيبويه بين تراكيب متشابهة في الظاهر، لكن عند النظر بينها فارق دلالي ينبغي مراعاته في بناء التركيب، فجوز أن يقال: ما كان أحد مجترئا عليك، ولم يجوز: كان رجل ذاهبا.

فالمسند إليه في المثالين نكرة وقد أخبر عنه بنكرة، ولكنه جاز في الأول ولم يجز في الثاني، "وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفى أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت: كان رجل ذاهبا، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارسا، حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلا، لم يحسن؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم"[(1)].

- تقدير المحذوف:

وهذا كثير في الكتاب، وشواهده متناثرة، والأصل فيه أن المخاطب إن علم بمراد المتكلم صح التصرف في التركيب حذفا واختصارا، ثقة بفهم السامع واتكالا على المقام التداولي للخطاب. قال سيبويه في بعض هذا: "وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأن المخاطب يعلم ما يعنى فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: "لا عليك" وقد عرف المخاطب ما تعنى أنه لا بأس عليك ولا ضر عليك، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم"[(2)].

فالتركيب في "لا عليك"، تركيب اختصره المتكلم اعتمادا على القرائن فصار على ما ترى، ولو لم يفهم المخاطب المعنى لما استحسن التركيب، لأن الإفادة لن تكون حاصلة للمخاطب به.

(1) نفسه 1/ 54.
(2) نفسه 1/ 224.



- معرفة الإحالة في باب الإضمار:

والتراكيب التي يرد فيها الضمير، لا بد لها من معرفة مرجع الضمير إذ كان المضمر اختصارا للظاهر وإحالة عليه، لذلك عد المضمر معرفة والمعرفة فيها إفادة، ومتى ارتفعت الإفادة عن الضمير لم يصح استعماله في الكلام، قال سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعنى وما تعنى، وأنك تريد شيئا يعلمه"[1].

- تصحيح العطف:

فإن أدوات العطف قد يمتنع العطف ببعضها إذا ترتب عليه خلل في الإفادة، ويمثل سيبويه لذلك بقولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى، "لأن الفاء لو دخلت في ذا الموضع لصار المعنى: إن أكلت السمك شربت اللبن، وليس بواجب أنه كل من أكل سمكا شرب لبنا. ويوضحه قول الله تعالى: {لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب} أي إن افتريتم سحتكم، وإنما يريد لا تجمع بينهما في وقت واحد"[2].

كما أن هذا المثال لا يصح فيه أن تكون الواو عاطفة لشرب اللبن على أكل السمك، لذلك لم يجزم المضارع بعد الواو، قال سيبويه: "لأنه إنما أراد أن يقول له لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال"[3].

---

(1) نفسه 2/ 6.
(2) شرح أبيات سيبويه يوسف بن أبي سعيد السيرافي 2/ 84.
(3) كتاب سيبويه 3/ 42.

- باب التصحيح والتضعيف:

ضعف سيبويه التراكيب التي لا تحصل منها الإفادة للمخاطب وإن كانت جارية على قوانين النحو، ففي باب الندبة فرق بين المندوب إذا كان معرفة فيصح ندبه وإذا كان نكرة فلا، لأن الفائدة غير متحصلة في ندب النكرة، قال سيبويه: "هذا باب مالا يجوز أن يندب؛ وذلك قولك: وارجلاه ويا رجلاه، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال، وقال الخليل رحمه الله: إنما قبح لأنك أبهمت، ألا ترى أنك لو قلت: واهذاه، كان قبيحا لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء وأن تخص ولا تبهم لأن الندبة على البيان"[1].

---

(1) نفسه 2/ 227



خاتمة

قضايا الدلالة في كتاب سيبويه توزعتها أبواب كثيرة، ويلحظ أثرها الناظر في التركيب حذفا وإطنابا وإعرابا وفي دراسة الأبواب النحوية التي عمادها الدلالة مثل الحمل على المعنى والإجراء والاستغناء والحذف والتقدير والتقديم والتأخير ومبدأ العناية والاهتمام وغير ذلك.

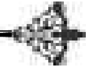
وبناء على ما سلف؛ هل تعد الدلالة مؤلفا من جملة مؤلفات التصور النحوي عند سيبويه كما هو الشأن في النماذج اللسانية المعاصرة؟

لا شك أن الجواب أنها ليست كذلك، لكون التصور النحوي عند سيبويه لم يصغ صياغة من الناحية النظرية صياغة صورية تشتمل على مجموعة من المؤلفات والمداخل على ما هو عليه الشأن في النماذج اللسانية المعاصرة. بل كان حديثه ووصفه للظاهرة اللغوية متداخلا غنيا بالروافد التداولية التي اعتمد عليها في الوصف والمقاربة.

ومن ثم تعين النظر إلى الدلالة في كتاب سيبويه بوصفها مرجعا من مراجع البناء النحوي، وإطارا عاما احتكم إليه في توجيه التراكيب وتعليلها.

وقد كان حديث سيبويه عن الدلالة في كتابه على صورة جعلت التركيب ذا وجهين، وجه نحوي يكون مسؤولا عن صحة التراكيب على مقتضى القواعد النحوية ووجه دلالي يكون مسؤولا عن مقبولية الكلام.

إن آفاق الدرس الدلالي في كتاب سيبويه تلوح من خلال ما بثه في كتابه من مسائل وما أثاره من قضايا، ولا شك أن الدرس النحوي بعد سيبويه قد أغنى بعض هذه المسائل والقضايا، بيد أن ما تم الإسهام به في هذا المجال لم يرق إلى أن يكون نظرا دلاليا صرفا، قائما على أصول وقواعد واستشكالات، بل تناثرت مباحثه في الكتاب وتناثرت بعده في كتب النحو والبلاغة والأصول.



وتتوزع آفاق الدرس الدلالي في كتاب سيبويه على مجالات أهمها:

✓ <u>مجال الاصطلاح:</u>

حيث ينبغي أن يعنى بالمصطلح الدلالي في كتاب سيبويه من خلال:

- جمع المصطلحات المنتمية إلى الدلالة في الكتاب كمصطلح القبح والحسن والكذب والصحة والضعف والاستكراه والتوسع والاستقامة والمحال ونحو ذلك.

- دراسة هذه المصطلحات وتدقيق دلالتها وتحديد مجالها وعلاقاتها.

- بيان ما ارتجله سيبويه من مصطلحات وما نقله عن شيوخه، ليوقف على تطور المصطلح الدلالي في الكتاب.

✓ <u>مجال التوظيف:</u>

وذلك بتتبع سياق ورود هذه المصطلحات ليوقف بذلك على:

- تفاعل الدلالة مع النحو على مستوى التراكيب.

- معرفة الوظائف التي تناط بالدلالة في النحو.

✓ <u>مجال الاستثمار:</u>

- تتبع أفكار سيبويه المتعلقة بالدلالة في كتب النحو والبلاغة والاصول، لينظر فيما استثمر منها وما أغفل.

- بيان ما يمكن الإفادة منه من أفكار سيبويه وإعادة تركيبه وتوجيهه نحو تصور نحوي دلالي، ينفتح على ما جد في الدرس اللساني المعاصر من قضايا وإشكالات وتصورات.

وهذه مواضع ينبغي أن تقصدها البحوث والتآليف، وأطر عامة يستهدى بها في البحث والنظر، ومعالم هادية من كتاب سيبويه يتعلم منها النظر والتفتيش. والحمد لله رب العالمين.



المراجع

- الأسس المعرفية للغويات العربية. عبد الرحمن بودرع، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة: 1، 2013م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي.
- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته. حافظ إسماعيلي علوي دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة1، 2008م.
- دلائل الإعجاز للجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة-دار المدني بجدة، الطبعة: 3، 1413هـ - 1992م
- سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف، عالم الكتب، الطبعة:2.
- شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق محمد علي الريح هاشم مراجعة: طه عبد الرءوف سعد الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر عام النشر: 1394 هـ - 1974 م
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة:1، 1410هـ- 1990م.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة:2.
- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي لسعيد حسن البحيري، مطبعة الأنجلو المصرية. الطبعة 1، 1989.

- في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج للدكتور عبدج الرحمن بودرع دار كنوز المعرفة الطبعة الأولى 2016.
- كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب الطبعة الثالثة 1983.
- مدخل إلى الدلالة الحديثة لعبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر الدار البيضاء- المغرب، الطبعة 1.
- مراجعات في أصول الدرس البلاغي لمحمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة 1، 2005.
- مفهوم الإحالة عند سيبويه أبعاده وضوابطه لطيفة إبراهيم النجار المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها المجلد 3 العدد 1 ذو الحجة 1427هـ. كانون الثاني 2007م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة: 1، 1428 هـ-2007م.
- مقدمة ابن خلدون تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر _ بيروت، الطبعة:2، 1408 هـ- 1988 م
- الموافقات للشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة: 1، 1417هـ/ 1997م
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة: 1، 2000.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

قرأت الكتاب

شعر : د.عدنان أجانة

قـــرأتَ الكتـــابَ، وكـــم قـــارئ ... يـــروم مـــن النحـــو "زيـــد ذهـــب"
مـــررت بزيـــد، وقـــد مُـــرَّ بـــي ... وعمـــرو مقـــيم، وزيـــد ضـــرب
مســـائل في النحـــو لا ترتجـــى ... ولـــيس يُحَصَّـــلُ منهـــا النشـــب
يراهـــا أنـــاس أصـــولَ الكتـــاب ... وفيهـــا الضـــياع وكـــل التعـــب
فزيـــدٌ كعمـــرو إذا مـــا نظـــرتَ ... وبـــاب المضـــاف كبـــاب النســـب
ورفـــع كجـــر إذا لـــم تُبَـــلْ ... وأمـــر التمنـــي كـــأمر الطلـــب
فهـــذي المســـائل في عـــدها ... سَـــقام النفـــوس وطـــول الكـــرب
يغـــالي دعـــاة بتـــرك الكتـــاب ... وحجـــتهم فيـــه محـــض الشـــغب
وأن الكتـــاب قـــديم غـــدا ... كثيـــرَ الغبـــار قليـــل الطلـــب
إذا قـــرأوا فقـــرة تنتقـــى ... تـــراهم صـــموتا ويخفـــى اللجـــب
تمهـــل تمهـــل فهـــذا الكتـــاب ... فيـــه الكنـــوز التـــي ترتغـــب
لقـــد صـــاغ فيـــه أصـــول النحـــاة ... وشـــيدها مـــن كـــلام العـــرب
وأنهـــج فيـــه كـــلام الخليـــل ... ومـــد القيـــاس وســـمى الســـبب
وجَمَّـــع فيـــه أقاصـــي اللغـــات ... وحصَّـــل فيـــه علـــوم الأدب
بيـــان وإشـــراقة في الكـــلام ... فمنهـــا يكـــون ارتشـــاف الضـــرب
وهـــذا البيـــان إذا رمتـــه ... بفهـــم ســـقيم عـــداك العطـــب



فـــأين الـــدلائل في بســـطها وأيـــن الأصـــول ومـــا قـــد كتـــب
يعلـــل فيـــه كـــلام الأُلَـــى ويبنـــي القواعـــد ممـــا وجـــب
فســـر الكتـــاب بعمـــق الفصـــول ولـــب الأصـــول التـــي تجتلـــب
وصـــوغ المفـــاهيم في دقـــة ونهـــج البنـــاء وذكـــر الرتـــب
أصـــول لهـــا في الكتـــاب الصـــدى فيســـمعها مـــن دنـــا واقتـــرب
ويبقـــى الكتـــاب حبـــيس الظنـــون وحلـــس الفهـــوم التـــي تُسْـــتَلَبْ
ولـــيس أخـــو النحـــو مـــن قـــد غـــدا ولـــيس لـــه في الكتـــاب الأربْ
ولكـــن أخـــوه الـــذي يرتجـــى لشـــرح الغريـــب وذكـــر الســـبب
يـــرى في الكتـــاب منـــار الهـــدى وأصـــل الأصـــول وبـــاب الأدب